الاقتصاد

جريدة عالم

جريدة إلكترونية يومية متخصصة في مجال الاقتصاد

اشترك مجاناً ليصلك العدد 76637269 961+ | الخميس 3 المحرم 1448 هـ • 18 يونيو 2026 • السنة الأولى • العدد 174 • عدد الصفحات 20 | ليصلك كل ما هو جديد بعالم الاقتصاد

106 ملايين دينار حصيلة النشاط الأسبوعي

السكن الخاص يستحوذ على ثلاثة أرباع تداولات السوق العقاري

1 97 صفقة سكنية تستحوذ على 75.6 % من القيمة الإجمالية

2 الأحمدي تتصدر بـ62 صفقة... وحولي الوجهة الأولى للاستثمار

كتب خالد فهاد

سجل السوق العقاري الكويتي نشاطاً قوياً خلال الفترة من 7 إلى 11 يونيو 2026، بعدما تجاوزت قيمة التداولات 106.21 ملايين دينار، موزعة على 134 عقاراً في مختلف المحافظات، في مؤشر يعكس استمرار متانة السوق واستقرار الطلب، خاصة على العقارات السكنية التي واصلت قيادة المشهد العقاري بفارق كبير عن بقية القطاعات.

وأظهرت بيانات إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل أن القطاع السكني استحوذ على النصيب الأكبر من التداولات، مسجلاً 97 صفقة بقيمة 80.27 مليون دينار، بما يعادل نحو 75.6% من إجمالي قيمة السوق خلال الأسبوع، الأمر الذي يؤكد استمرار الطلب على السكن الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنشاط العقاري في الكويت.

وجاء القطاع الاستثماري في المرتبة الثانية بـ 31 صفقة بلغت قيمتها 16.54 مليون دينار، بينما سجل القطاع التجاري ثلاث صفقات فقط بقيمة إجمالية 7.09 ملايين دينار، إلا أنه حافظ على أعلى متوسط لقيمة الصفقة الواحدة بنحو 2.36 مليون دينار، بما يعكس ارتفاع قيمة الأصول التجارية مقارنة ببقية القطاعات.

وعلى المستوى الجغرافي، تصدرت محافظة الأحمدي النشاط العقاري بتسجيل 62 صفقة متنوعة، مستحوذة على الحصة الأكبر من التداولات، تلتها محافظة حولي التي برزت كأكثر المحافظات نشاطاً في العقارات الاستثمارية بعد تنفيذ 12 صفقة، فيما حافظت العاصمة ومبارك الكبير على مستويات جيدة من النشاط، في حين اقتصرت تداولات الجهراء على العقارات السكنية فقط.

كما أظهرت الإحصائية محدودية الحركة في بعض القطاعات المتخصصة، إذ سُجلت صفقة واحدة فقط لكل من القطاع الحرفي والشريط الساحلي والدكاكين، مقابل غياب كامل للتداولات في قطاعات البنوك والمخازن والمعارض والمشاتل.

وتؤكد هذه الأرقام استمرار استقرار السوق العقاري الكويتي، مع بقاء العقار السكني المحرك الأساسي للتداولات، واستمرار اهتمام المستثمرين بالعقار الاستثماري، في وقت تعكس فيه مستويات التداول التي تجاوزت 106 ملايين دينار خلال أسبوع واحد ثقة المتعاملين في السوق وقدرته على المحافظة على نشاطه رغم المتغيرات الاقتصادية والإقليمية. طالع ص4

3 2.36 مليون دينار متوسط قيمة الصفقة التجارية الأعلى في السوق

أخبار عالمية

71 مليون متر مربع تعزز التطوير العمراني في الرياض

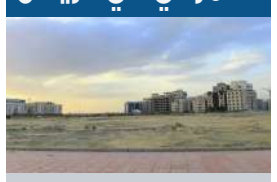

سجلت منطقة الرياض تقدماً ملحوظاً في برنامج الأراضي البيضاء، بعدما بلغت المساحات المشمولة بالتطوير والتداول نحو 71 مليون متر مربع. وأوضحت وزارة البلديات والإسكان أن 29 مليون متر مربع تم الانتهاء من تطويرها، فيما دخلت 20 مليون متر مربع حيز التداول، بينما لا تزال 21 مليون متر مربع في مراحل التطوير المختلفة. وأسهمت إيرادات الرسوم في دعم 27 مشروعاً عمرانياً وتنموياً لتعزيز البنية التحتية والخدمات البلدية. كما أصدرت الوزارة أكثر من 60 ألف فاتورة رسوم أراضٍ بيضاء منذ بداية العام، في إطار تحفيز الملاك على تطوير الأراضي غير المستغلة وزيادة المعروض العقاري.

خام الحديد يتراجع دون 100 دولار وسط فائض معروض

هبط سعر خام الحديد دون مستوى 100 دولار للطن للمرة الأولى منذ مارس الماضي، مع تزايد مؤشرات وفرة الإمدادات وتراجع زخم الطلب في الصين، أكبر مستورد للخام عالمياً. وانخفضت العقود المستقبلية إلى 98.9 دولار للطن، لتواصل خسائرها الممتدة خلال الأسابيع الأخيرة. ويأتي هذا التراجع بالتزامن مع انكماش إنتاج الصلب الصيني في مايو وتباطؤ الاستثمار والاستهلاك، ما أثار مخاوف بشأن قوة الطلب الصناعي. كما ساهمت الزيادات المتوقعة في إنتاج منجم «سيماندو» الغيني في تعزيز توقعات المعروض العالمي.

الطلب المكبوت يعزز مبيعات المنازل الأمريكية قيد الانتظار

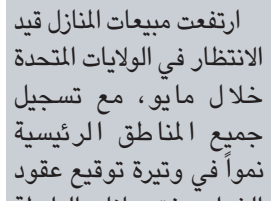

ارتفعت مبيعات المنازل قيد الانتظار في الولايات المتحدة خلال مايو، مع تسجيل جميع المناطق الرئيسية نمواً في وتيرة توقيع عقود الشراء، وفق بيانات الرابطة الوطنية للوسطاء العقاريين. وأرجع كبير الاقتصاديين في الرابطة، لورانس يون، هذا التحسن إلى الطلب المكبوت وتزايد تقبل المشترين لمعدلات الرهن العقاري التي تتجاوز 6% باعتبارها واقعاً جديداً في السوق. وأشار إلى أن انتعاش النشاط خلال أواخر الربيع جاء رغم استمرار تكاليف التمويل المرتفعة. كما بدأت منطقة الشمال الشرقي، التي شهدت سابقاً تباطؤاً في المبيعات مع ارتفاع الأسعار بسبب محدودية المعروض.

رغم التباين... السيولة تسجل 156.8 مليون دينار

سيولة ضخمة تتدفق إلى بورصة الكويت رغم الترقب

- 659.2 مليون سهم تم تداولها من خلال 39.28 ألف صفقة

كتب مساعد صالح

أنهت بورصة الكويت تعاملات جلسة الأربعاء على أداء متباين، مع سيطرة حالة من الحذر والترقب بين المستثمرين مع إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قراره بشأن أسعار الفائدة، والذي يعد أحد أبرز الأحداث الاقتصادية المؤثرة في الأسواق العالمية والخليجية خلال الفترة الحالية.

ورغم تراجع ثلاثة من المؤشرات الرئيسية، حافظت السوق على مستويات تداول قوية، إذ بلغت قيمة التداولات 156.78 مليون دينار، توزعت على 659.2 مليون سهم تم تنفيذها عبر 39.28 ألف صفقة، في إشارة إلى استمرار النشاط الاستثماري مع انتظار وضوح الرؤية بشأن السياسة النقدية الأمريكية.

وتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.24 %، كما انخفض المؤشر العام بنسبة 0.25 %، وتراجع المؤشر الرئيسي بنسبة 0.29 %، بينما خالف مؤشر «الرئيسي 50» الاتجاه العام وارتفع بنسبة 0.58 %، مدعوماً بالأداء الإيجابي لعدد من الأسهم التشغيلية. طالع ص3

في أول اجتماع برئاسة كيفن وورش

«الفيدرالي» الأميركي يثبّت الفائدة للمرة الرابعة على التوالي بين 3.50 % و3.75 %

الفائدة على الدولار عند أدنى مستوياتها في 3 سنوات

أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، سعر الفائدة الرئيسي لليلة واحدة دون تغيير، ضمن نطاق يتراوح بين 3.50 % و3.75 %، وذلك في أول اجتماع للسياسة النقدية برئاسة كيفن وورش.

وجاء قرار تثبيت الفائدة متماشياً مع توقعات الأسواق، وذلك للمرة الرابعة على التوالي، لتبقى الفائدة على الدولار الأميركي عند أدنى مستوياتها في ثلاث سنوات. ويأتي القرار عقب إعلان اتفاق أنهى الصراع بين واشنطن وطهران بعدما أشعلت النزاعات الأسعار ورفعت التضخم على إثر ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية.

وهبط خام برنت إلى نحو 77 دولاراً للبرميل مع تنامي التوقعات بإعادة تدفق الإمدادات الإيرانية إلى الأسواق العالمية، وهو ما قد يخفف بعض الضغوط التضخمية المرتبطة بالطاقة ويمنح صناع السياسة النقدية مساحة أكبر للتحرك خلال الفترة المقبلة.

يعد الاجتماع هو الأول لرئيسه الجديد كيفن وورش، خليفة جيروم باول الذي اتسمت سياسته بالتشديد النقدي لاحتواء موجات التضخم التي ضربت الولايات المتحدة خلال فترة ولايته، لكن وورش لا يزال أمامه تحدٍ عميق في الفترة المقبلة.

ويواجه وورش هذا التحدي الذي يتمثل في تحقيق توازن دقيق بين توقعات الأسواق والضغوط التضخمية، فالرئيس الأميركي دونالد ترامب اختاره لقيادة الفيدرالي مع تفضيله خفض تكاليف الاقتراض، إلا أن بيانات الاقتصاد الأميركي لا تزال تعكس تضخماً أعلى من المستهدف وسوق عمل متماسكة نسبياً.

الذكاء الاصطناعي يفتح شهية التمويل العالمي بـ5.5 تريليون دولار

دخل سباق الذكاء الاصطناعي مرحلة جديدة من التوسع المالي، بعدما رفع بنك جيه.بي مورغان تقديراته لحجم الإنفاق المطلوب من كبرى شركات التكنولوجيا العالمية لتطوير البنية التحتية اللازمة لهذه التقنية إلى 5.5 تريليون دولار بحلول عام 2030، بزيادة 400 مليار دولار عن تقديراته السابقة الصادرة في نوفمبر الماضي.

ويعكس هذا التعديل تصاعد رهانات الشركات على بناء قدرات حوسبية ومراكز بيانات أكثر تطوراً لمواكبة الطلب المتنامي على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وسط منافسة متسارعة بين الشركات الكبرى لتعزيز مواقعها في هذا القطاع الذي بات يشكل أحد أبرز محركات النمو في الاقتصاد الرقمي العالمي.

ووفقاً لتقديرات البنك، فإن نحو 4.1 تريليون دولار من إجمالي الاحتياجات التمويلية ستتم تغطيتها عبر الاقتراض، ما يشير إلى اعتماد الشركات بشكل متزايد على أسواق الدين لتمويل استثماراتها الضخمة. ويؤكد ذلك التحول الكبير في هيكل التمويل، حيث أصبحت السندات والقروض تمثل ركيزة أساسية في تمويل مشروعات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات.

مجموعة السبع تواجه فاتورة الحرب وتباطؤ الاقتصاد

طالع ص 15

أخبار الشركات

«ذي ليكويد» تنقل ملكية 14.21 مليون سهم بـ«الصفاة»

أعلنت شركة الصفاة للاستثمار نقل شركة ذي ليكويد كابيتال ملكية 14.21 مليون سهم بالشركة؛ وفق بيان لبورصة الكويت.

وأوضحت «الصفاة»، في بيان لبورصة الكويت، أن «ذي ليكويد» - شخص في حكم تعاملات المطلع وفقاً للبند (3) من المادة (3-2-6) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

وتمت الصفقة في 15 يونيو 2026؛ ليصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل إلى عدد الأسهم ذاته المذكور بالصفقة.

وأوضحت الشركة أن نقل الملكية جاء لصالح شريك - شركة الصفاة القابضة - بموجب اتفاقية التخارج المبرمة فيما بين شركة ذي ليكويد كابيتال وشركة الصفاة القابضة - ووفقاً لأحكام البند (6) من المادة (10-4) من كتاب قواعد بورصة الكويت: «حالات نقل الملكية من الشركاء إلى الشركة والعكس».

يُذكر أن شركة الصفاة القابضة التابعة والمملوكة بنسبة 99 % لشركة الصفاة للاستثمار قد أبرمت في 4 يونيو 2026 اتفاقية تخارج من حصتها البالغة 50 % في رأس مال شركة ذا ليكويد كابيتال.

«الذكير للتجارة» تبيع 1.8 مليون سهم بـ«المدار»

أعلنت شركة المدار الكويتية القابضة بيع شركة الذكير للتجارة العامة والمقاولات 1.80 مليون سهم في الشركة.

وكشفت «المدار»، في بيان لبورصة الكويت، أن الصفقة تمت بسعر 148.8 فلس للسهم الواحد، في 15 يونيو 2026.

ووصل رصيد الأوراق المالية لعضو مجلس الإدارة بعد التعامل 157.63 مليون سهم.

وطبقاً لبيانات بورصة الكويت؛ فإن رأس مال «المدار» يبلغ 21.39 مليون دينار، موزعاً على 213.87 مليون سهم مصدر، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وتمتلك شركة الذكير للتجارة العامة والمقاولات أكبر نسبة بالشركة بنحو 74.54 %.

ووفق آخر بيانات معلنة، فقد انخفضت أرباح «المدار» خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 2.17 % على أساس سنوي، عند 60.6 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 61.95 ألف دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

تابعة لـ«الوطنية العقارية» توقع مذكرة تفاهم لبيع أرض بـ4.34 مليون دينار

أعلنت الشركة الوطنية العقارية، أن إحدى شركاتها التابعة، ديروازة للتطوير العقاري، أبرمت مذكرة تفاهم لبيع أرض مملوكة لها في جزيرة الريم بأبوظبي في الإمارات.

وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت، أن مساحة الأرض تبلغ نحو 1.99 ألف متر مربع، بقيمة إجمالية تبلغ 52 مليون درهم إماراتي؛ بما يعادل نحو 4.34 مليون دينار. وتوقعت الشركة تسجيل ربح يقارب مليون دينار في قائمة الدخل، على أن ينعكس ذلك بزيادة مماثلة في حقوق الملكية ضمن الميزانية العمومية.

وكانت «الوطنية العقارية» قد تكبدت خسائر في الربع الأول من عام 2026 بقيمة 53.84 مليون دينار، مقابل 1.21 مليون ريال صافي ربح الربع ذاته من عام 2025.

«أسواق المال» تجدد ترخيص نشاط لـ«بيتك»

أعلن بيت التمويل الكويتي صدور قرار هيئة أسواق المال رقم 76 لسنة 2026 بشأن تجديد الترخيص لنشاط أوراق مالية (مستشار استثمار)؛ وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010. ووفق بيان «بيتك» لبورصة الكويت، حددت الهيئة، مدة الترخيص بثلاث سنوات، اعتباراً من 14 سبتمبر 2026.

وحسب آخر بيانات معلنة، فقد سجل «بيتك» صافي ربح بـ176.52 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2026، مقابل 168.11 مليون دينار في الربع المناظر من العام السابق.

«أسيكو» تقبل استقالة نائب رئيس مجلس الإدارة

أعلنت شركة أسيكو للصناعات موافقتها على قبول استقالة نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة؛ وذلك اعتباراً من 17 يونيو 2026.

وأوضحت الشركة؛ وفق بيان لبورصة الكويت، أن مجلس الإدارة وافق على استقالة أحمد غسان الخالد من منصب نائب رئيس مجلس الإدارة وعضوية المجلس ومنصب نائب الرئيس التنفيذي، إلى جانب استقالة غيداء غسان الخالد من عضوية المجلس ومنصب نائب الرئيس التنفيذي؛ وذلك لأسباب خاصة.

وأضافت «أسيكو» أنه تم توجيه الإدارة التنفيذية لاتخاذ كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة بهذا الشأن.

وأكدت الشركة أنه لا يوجد أثر مالي للمعلومة الجوهرية.

تابعة لـ«المتكاملة» تفوز بعقد لوجستي بـ52.4 619 مليون دينار

أعلنت شركة المتكاملة القابضة إرساء عقد لتقديم خدمات اللوجستيات وسلاسل التوريد لصالح شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو)، من خلال مشروع مشترك، بقيمة إجمالية تقديرية تصل إلى 619 مليون ريال قطري (نحو 52.4 مليون دينار كويتي).

وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت، أن المشروع يضم «المتكاملة اللوجستية – قطر» التابعة لها بنسبة 70 %، إلى جانب شركة «دي رايك أوروبا بي. في.»الهولندية بحصة 30%.

وأضافت أن مدة العقد تبلغ 10 سنوات، تبدأ في 1 يناير 2027، مشيرة إلى أنه من المتوقع أن ينعكس الأثر المالي للعقد على قائمة الدخل بالتزامن مع بدء تنفيذ أعماله.

وتراجعت أرباح شركة المتكاملة القابضة في الربع الأول من عام 2026 بنسبة 13.8 % على أساس سنوي، عند 1.57 مليون دينار، مقابل 1.82 مليون دينار في الربع الأول من عام 2025.

الرئيس التنفيذي لـ«طيران الجزيرة» يشتري 9.01 ألف سهم بالشركة

أعلنت شركة طيران الجزيرة شراء الرئيس التنفيذي باراثان باسوباثي 9.01 ألف سهم بالشركة.

وكشفت الشركة أن الصفقة تمت في 14 يونيو 2026، بسعر 1624 فلساً لكل سهم، ووصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل إلى 1.02 مليون سهم.

يُشار إلى أن رأس مال الشركة يبلغ 22 مليون دينار، موزعاً على 220 مليون سهم، ويملك جاسم ومروان مرزوق جاسم بودي ومجموعتهم 72.27 % في الشركة، ويتبعهم شركة أولاد جاسم محمد الموسى للتجارة العامة بنسبة 9.41 %.

ووفق آخر بيانات معلنة، فقد مُنيت «طيران الجزيرة» بخسائر قيمتها 1.06 مليون دينار خلال الربع الأول من العام الحالي، مقارنةً بأرباح الربع المناظر من عام 2025 البالغة 4.72 مليون دينار؛ بسبب تداعيات الأزمة الجيوسياسية.

«العربية العقارية» تسدد 754 ألف دينار من التزامات قصيرة الأجل

أعلنت الشركة العربية العقارية سداد دفعة من التزاماتها قصيرة الأجل لصالح أحد البنوك المحلية بقيمة 754.4 ألف دينار كويتي.

وأوضحت الشركة؛ وفق بيان لبورصة الكويت، أن السداد سيؤدي إلى انخفاض المطلوبات المتداولة لديها بالقيمة نفسها.

وأضافت أن أثر هذه الدفعة سيظهر على نتائج الأعمال خلال الربع الثاني من عام 2026؛ نتيجة تراجع المطلوبات المتداولة.

تراجعت خسائر شركة العربية العقارية خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 47.33 % سنوياً، عند 268.12 ألف دينار، مقارنةً بـ509.06 ألف دينار في الربع الأول من عام 2025.

«نور» تبيع عقاراً بـ11.25 مليون دينار

أعلنت شركة نور للاستثمار المالي إتمام توقيع عقد البيع النهائي لعقار في منطقة القبلة بقيمة 11.25 مليون دينار، مع استكمال إجراءات نقل الملكية وتسجيلها لدى وزارة العدل باسم المشتري، وتسلم كامل ثمن الصفقة.

وأوضحت الشركة؛ وفق بيان لبورصة الكويت، أن العقار يقع في القطعة (13) القسيمة (2)، وتم تنفيذ الصفقة وفقاً للشروط والأحكام المتفق عليها في عقد البيع.

وأشارت إلى أن الصفقة نتج عنها زيادة في بند النقد والنقد المعادل بقيمة 11.25 مليون دينار، مقابل انخفاض في بند العقارات الاستثمارية بالقيمة الدفترية.

وأضافت أن العملية أسفرت عن تحقيق صافي ربح يقدر بنحو 1.94 مليون دينار، على أن يظهر الأثر المالي خلال الربع الثاني من السنة المالية 2026.

يُشار إلى أن «نور» أعلنت في 20 أبريل 2026 موافقة مجلس إدارتها على بيع العقار المملوك للشركة والكائن في منطقة القبلة – قطعة (13) قسيمة (2) بقيمة إجمالية تبلغ 11.25 مليون دينار.

«التخصيص» تعلن تشكيل مجلس الإدارة برئاسة عبدالله الهاجري

أعلنت شركة التخصيص القابضة عن تشكيل مجلس إدارتها برئاسة عبدالله محمد الهاجري ممثلاً عن اللؤلؤة القابضة الوطنية.

وأوضحت الشركة وفق بيان لبورصة الكويت، أن محمد طارق الثاقب يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة ممثلاً عن شركة برايم العقارية (تنفيذي).

وأضافت أن التشكيل يضم كذلك الرئيس التنفيذي رياض سالم إدريس، وعبد الله مسلم الزامل ممثلاً عن شركة الأهلية للتأمين، بالإضافة إلى خالد عبد الله ميرزا.

ووفق آخر بيانات معلنة، فقد تحولت «التخصيص» للربحية في الربع الأول من العام الحالي، بقيمة 2.71 مليون دينار، مقابل خسائر بمليون دينار خلال نفس الفترة من 2025.

«صناعات» تكشف الأثر المالي لبيع «نور» عقار بـ11.25 مليون

كشفت شركة مجموعة الصناعات الوطنية الأثر المالي لبيع شركة نور للاستثمار المالي عقاراً بقيمة 11.25 مليون دينار. وأوضحت الشركة وفق بيان لبورصة الكويت، أن حصتها من من صافي ربح شركة نور للاستثمار المالي نحو 990 ألف دينار.

وبيّنت أن الأثر المالي سينعكس على البيانات المالية المجمعة للشركة الأم خلال الربع الثاني من السنة المالية 2026. يُشار إلى أن «نور» أعلنت في وقت سابق من اليوم إتمام توقيع عقد البيع النهائي لعقار في منطقة القبلة بقيمة 11.25 مليون دينار كويتي، مع استكمال إجراءات نقل الملكية وتسجيلها لدى وزارة العدل باسم المشتري، وتسلم كامل ثمن الصفقة.

وانخفضت أرباح شركة نور للاستثمار المالي خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 4.96 % سنوياً؛ عند 8.85 مليون دينار، فيما تحولت شركة الصناعات الوطنية إلى الخسائر في الفترة ذاتها؛ بقيمة 105.82 ألف دينار.

الترقب يفرض الحذر على المستثمرين رغم استمرار النشاط القوي

156.8 مليون دينار سيولة بورصة الكويت

1 659.2 مليون سهم تتداول عبر 39.3 ألف صفقة

2 تراجع 3 مؤشرات رئيسية بقيادة السوق الأول

كتب مساعد صالح

شهدت بورصة الكويت تبايناً في أدائها بنهاية تعاملات جلسة الأربعاء، في وقت سيطر فيه الحذر على قرارات المستثمرين تزامناً مع قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن أسعار الفائدة، وهو القرار الذي يحظى بمتابعة واسعة من قبل الأسواق العالمية نظراً لتأثيره المباشر على حركة السيولة والاستثمارات واتجاهات الأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم.

وجاءت التداولات في السوق لتعكس حالة الترقب التي تسبق عادة القرارات النقدية الكبرى، إذ فضّل العديد من المستثمرين والمؤسسات الاستثمارية إعادة ترتيب مراكزهم وانتظار اتضاح الرؤية بشأن توجهات السياسة النقدية الأمريكية خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بمسار التضخم العالمي ومستقبل أسعار الفائدة.

السوق الأول

وأغلق مؤشر السوق الأول متراجعاً بنسبة 0.24 %، فيما انخفض المؤشر العام بنسبة 0.25 %، وتراجع المؤشر الرئيسي بنحو 0.29 %، بينما نجح مؤشر «الرئيسي 50» في تسجيل أداء إيجابي مرتفعاً بنسبة 0.58%، في إشارة إلى استمرار الانتقائية في توجهات المستثمرين نحو عدد من الأسهم التشغيلية والقيادية المدرجة ضمن مكونات المؤشر.

ورغم التراجع المحدود للمؤشرات الرئيسية، فإن مستويات النشاط بقيت مرتفعة مقارنة بالعديد من الجلسات السابقة، ما يعكس استمرار وجود سيولة نشطة في السوق بانتظار محفزات جديدة قد تحدد الاتجاه خلال الفترة المقبلة.

مستويات جيدة

وسجلت قيمة التداولات نحو 156.78 مليون دينار، وهي من المستويات الجيدة التي تؤكد استمرار اهتمام المستثمرين بالسوق الكويتي، بينما بلغ حجم الأسهم المتداولة نحو 659.2 مليون سهم تم تنفيذها من خلال 39.28 ألف صفقة، ما يعكس استمرار الزخم التشغيلي وتنوع العمليات الاستثمارية والمضاربية داخل السوق.

ويعتبر مستوى السيولة المسجل خلال الجلسة مؤشراً إيجابياً على استمرار النشاط الاستثماري، خاصة أن الأسواق عادة ما تشهد تراجعاً ملحوظاً في أحجام التداول قبيل الأحداث الاقتصادية الكبرى، إلا أن السوق الكويتي حافظ على وتيرة تداول قوية نسبياً، ما يعكس وجود فرص استثمارية لا تزال تستقطب اهتمام المتعاملين.

أداءً متباين

وعلى مستوى القطاعات، شهدت الجلسة أداءً متبايناً، حيث ارتفعت 6 قطاعات مقابل تراجع 7 قطاعات أخرى، في صورة تعكس غياب الاتجاه الموحد بين مختلف مكونات السوق.

وتصدر قطاع التكنولوجيا قائمة القطاعات الرابحة بعدما سجل ارتفاعاً بنسبة 2.87 %، مستفيداً من النشاط الملحوظ على بعض الأسهم المرتبطة بالقطاع، في حين جاءت السلع الاستهلاكية على رأس القطاعات المتراجعة، متأثرة بعمليات جني أرباح وتراجع شهية المخاطرة لدى المستثمرين في بعض الأسهم. ويؤكد هذا التباين القطاعي أن المستثمرين يواصلون التركيز على الفرص الفردية بدلاً من الرهان على صعود جماعي للسوق، خاصة في ظل استمرار حالة الحذر المرتبطة بالعوامل الاقتصادية العالمية.

أما على صعيد الأسهم، فقد شهدت الجلسة ارتفاع 59 سهماً مقابل تراجع 64 سهماً، بينما استقرت أسعار 8 أسهم دون تغيير، وهو ما يعكس حالة التوازن النسبي بين القوى الشرائية والبيعية داخل السوق.

وجاء سهم «مخازن» في صدارة الأسهم الرابحة بعدما قفز بنسبة 10.37%، مستفيداً من نشاط شرائي قوي دفعه إلى تصدر قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الجلسة، كما تصدر السهم نفسه قائمة الأنشط من حيث الكميات المتداولة بعد تداول نحو 77.54 مليون سهم، ما يعكس اهتماماً كبيراً من المستثمرين بالسهم.

في المقابل، تصدر سهم «السور» قائمة الأسهم المتراجعة بعدما فقد نحو 7.40% من قيمته السوقية خلال الجلسة، ليكون أكبر الخاسرين بين الأسهم المدرجة، وسط عمليات بيع وضغوط على السهم.

أما من حيث السيولة، فقد استحوذ سهم «أولى وقود» على النصيب الأكبر من قيم التداولات بقيمة بلغت 29.14 مليون دينار، وهو ما يعكس استمرار اهتمام المحافظ والصناديق الاستثمارية بالسهم خلال الجلسة.

نتائج جيدة

ويرى مراقبون أن استمرار مستويات السيولة المرتفعة رغم الترقب يعكس الثقة في أساسيات السوق الكويتي، خاصة مع استمرار الشركات المدرجة في الإعلان عن نتائج مالية جيدة خلال الفترات الماضية، إلى جانب تحسن العديد من المؤشرات الاقتصادية المحلية.

كما أن المستثمرين يراقبون عن كثب تداعيات أي قرار قد يصدر عن الاحتياطي الفيدرالي، ليس فقط فيما يتعلق بمستويات الفائدة الحالية، وإنما أيضاً بشأن التوقعات المستقبلية التي سيقدمها البنك المركزي الأمريكي حول الاقتصاد والتضخم وسوق العمل خلال الأشهر المقبلة.

وتحظى قرارات الفيدرالي بأهمية خاصة بالنسبة للأسواق الخليجية عموماً، نظراً لارتباط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي، وهو ما يجعل البنوك المركزية في المنطقة تتابع عن كثب مسار السياسة النقدية الأمريكية عند تحديد توجهاتها المستقبلية.

وفي حال أشار الفيدرالي إلى اقتراب دورة خفض أسعار الفائدة أو تبنى نبرة أكثر مرونة تجاه السياسة النقدية، فقد يشكل ذلك عاملاً داعماً للأسواق المالية، من خلال تعزيز مستويات السيولة وتحفيز شهية المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر، بما في ذلك الأسهم.

أما إذا جاءت الرسائل أكثر تحفظاً بشأن خفض الفائدة أو أظهرت استمرار المخاوف المتعلقة بالتضخم، فقد يؤدي ذلك إلى استمرار حالة الحذر والترقب في الأسواق خلال الفترة المقبلة.

3 «الرئيسي 50» يخالف الاتجاه ويصعد 0.58 %

4 6 قطاعات خضراء مقابل تراجع 7 قطاعات

5 التكنولوجيا تتصدر المكاسب بنسبة 2.87 %

قوة المراكز المالية للقطاع المصرفي

يؤكد محللون أن السوق الكويتي يمتلك العديد من العوامل الداعمة على المدى المتوسط، من بينها قوة المراكز المالية للقطاع المصرفي، واستمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية، إضافة إلى تحسن ربحية العديد من الشركات المدرجة.

كما أن التفاهمات الإقليمية الأخيرة واستقرار الأوضاع الجيوسياسية في منطقة الخليج أسهمت في تعزيز مستويات الثقة لدى المستثمرين مقارنة بالفترات السابقة التي شهدت توترات أثرت على معنويات الأسواق.

ورغم التراجع المحدود للمؤشرات خلال جلسة الأربعاء، فإن الأداء العام للسوق لا يزال يعكس قدرة جيدة على استيعاب المتغيرات الخارجية، خاصة مع استمرار تدفق السيولة ووجود اهتمام استثماري واضح بالأسهم التشغيلية والقيادية.

ومن المتوقع أن تحدد نتائج اجتماع الاحتياطي الفيدرالي واتجاهات الأسواق العالمية خلال الأيام المقبلة المسار قصير الأجل لبورصة الكويت، في وقت يواصل فيه المستثمرون البحث عن الفرص الاستثمارية القادرة على تحقيق عوائد جيدة وسط بيئة اقتصادية تتسم بتغيرات متسارعة على المستوى العالمي.

وبينما تبقى الأنظار متجهة نحو واشنطن لمتابعة القرار المرتقب، يواصل السوق الكويتي إظهار قدر من التماسك والمرونة، مدعوماً بأساسيات اقتصادية مستقرة وسيولة نشطة، ما يمنحه القدرة على التعامل مع مختلف السيناريوهات المحتملة خلال المرحلة المقبلة.

نشاط قوي تقوده السكنيات وتباين في توزيع الصفقات بين المحافظات

106 ملايين دينار تداولات العقار في أسبوع

1 97 صفقة سكنية تستحوذ على 75.6 % من قيمة التداولات

2 الجهراء تكتفي بـ10 صفقات سكنية دون نشاط استثماري

كتب خالد فهاد

شهد السوق العقاري الكويتي نشاطاً ملحوظاً خلال الأسبوع الممتد من 7 إلى 11 يونيو 2026، مع تسجيل تداولات تجاوزت 106.21 ملايين دينار، في مؤشر يعكس استمرار الزخم في القطاع العقاري رغم التحديات الاقتصادية وتقلبات الأسواق المالية، حيث واصل العقار السكني تصدره للمشهد مستحوذاً على النصيب الأكبر من قيمة وعدد الصفقات المنفذة.

وأظهرت إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل تسجيل 134 عقاراً متداولاً بقيمة إجمالية بلغت 106.21 ملايين دينار، توزعت على مختلف القطاعات العقارية والمحافظات الست، مع استمرار هيمنة القطاع السكني على النشاط الأسبوعي، فيما حافظ القطاع الاستثماري على حضوره كأحد أبرز محركات السوق.

هيمنة واضحة

تكشف الأرقام أن العقار الخاص ما زال يمثل العمود الفقري للسوق العقاري الكويتي، بعدما استحوذ منفرداً على نحو 75.6% من إجمالي قيمة التداولات الأسبوعية. فقد تم تسجيل 97 صفقة سكنية بقيمة بلغت 80.27 مليون دينار، ما يعكس استمرار الطلب من المواطنين على السكن الخاص سواء لأغراض السكن أو الاستثمار طويل الأجل.

وتشير هذه النتائج إلى أن القطاع السكني لا يزال الأكثر قدرة على استقطاب السيولة مقارنة ببقية القطاعات، مدعوماً بالطلب الحقيقي على الوحدات السكنية والأراضي السكنية في مختلف المناطق، إضافة إلى استمرار حركة البيع والشراء في المناطق الجديدة والقائمة.

وباحتساب متوسط قيمة الصفقة الواحدة في القطاع السكني، يتبين أنها بلغت نحو 827 ألف دينار للعقار الواحد، وهو مستوى يعكس استمرار التداول على عقارات ذات قيم مرتفعة نسبياً، خصوصاً في المناطق السكنية المميزة.

اهتمام المستثمرين

وجاء القطاع الاستثماري في المرتبة الثانية من حيث النشاط، مسجلاً 31 صفقة بقيمة إجمالية بلغت 16.54 مليون دينار، أي ما يمثل نحو 15.6% من إجمالي قيمة التداولات العقارية خلال الأسبوع.

ويؤكد هذا الأداء استمرار اهتمام المستثمرين بالعقارات الاستثمارية المدرة للدخل، لا سيما البنايات السكنية والشقق الاستثمارية، التي تعد من الأصول المفضلة لدى شريحة واسعة من المستثمرين الباحثين عن عوائد إيجارية مستقرة.

ورغم الفارق الكبير بين قيمة تداولات العقارين السكني والاستثماري، فإن حجم الصفقات الاستثمارية يعكس استمرار الطلب على هذا النوع من الأصول، خصوصاً في المحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

أعلى متوسط

ورغم محدودية عدد الصفقات التجارية المنفذة خلال الأسبوع، فإن هذا القطاع سجل واحداً من أبرز المؤشرات المالية، حيث تم تداول 3 عقارات تجارية فقط بقيمة إجمالية بلغت 7.09 ملايين دينار.

وتعني هذه الأرقام أن متوسط قيمة الصفقة التجارية الواحدة بلغ نحو 2.36 مليون دينار، وهو الأعلى بين مختلف القطاعات العقارية التي شهدت تداولات خلال الأسبوع.

ويعكس ذلك الطبيعة الرأسمالية للعقار التجاري وارتفاع قيمته السوقية مقارنة بالعقارات السكنية أو الاستثمارية، حيث ترتبط هذه الأصول غالباً بالمجمعات التجارية والمواقع الحيوية ذات العوائد المرتفعة.

حضور محدود

وفي القطاعات الأخرى، شهد السوق تسجيل صفقة واحدة فقط للعقار الحرفي بقيمة 700 ألف دينار، إلى جانب صفقة واحدة في قطاع الدكاكين بقيمة 2.5 ألف دينار، وصفقة أخرى ضمن قطاع الشريط الساحلي بقيمة 1.6 مليون دينار.

ورغم محدودية هذه الصفقات، فإنها تعكس استمرار الحركة في بعض القطاعات المتخصصة، وإن كان بوتيرة أقل بكثير مقارنة بالعقارين السكني والاستثماري.

في المقابل، لم تشهد قطاعات البنوك والمخازن والمعارض والمشاتل أي تداولات خلال الأسبوع، ما يشير إلى حالة من الركود المؤقت أو انخفاض الطلب على هذه الأنواع من الأصول العقارية خلال الفترة الحالية.

الأحمدي تقود

وعلى المستوى الجغرافي، تصدرت محافظة الأحمدي المشهد العقاري بلا منازع، بعدما سجلت 62 صفقة متنوعة، وهو الرقم الأعلى بين جميع المحافظات.

وتوزعت صفقات الأحمدي بين 45 عقاراً خاصاً و15 عقاراً استثمارياً وصفقة تجارية واحدة وصفقة حرفية واحدة، ما يعكس تنوعاً واضحاً في النشاط العقاري داخل المحافظة.

ويؤكد هذا الأداء استمرار جاذبية الأحمدي للمشترين والمستثمرين على حد سواء، مستفيدة من اتساع الرقعة العمرانية وتوفر المشاريع السكنية والاستثمارية الجديدة.

جذب المستثمرين

وجاءت محافظة حولي في مرتبة متقدمة من حيث النشاط الاستثماري، بعدما سجلت 12 صفقة استثمارية إلى جانب 13 صفقة في العقار الخاص.

وتبرز هذه الأرقام مكانة حولي كواحدة من أهم الوجهات الاستثمارية العقارية في الكويت، نظراً لارتفاع الكثافة السكانية فيها وزيادة الطلب على الوحدات السكنية المؤجرة، الأمر الذي يعزز جاذبية البنايات الاستثمارية ويحفز المستثمرين على ضخ مزيد من الأموال في هذا القطاع.

أما محافظة العاصمة، فقد سجلت تداولات تركزت بشكل رئيسي في القطاع السكني، مع تنفيذ 9 صفقات للعقار الخاص، إلى جانب صفقة استثمارية واحدة وصفقة ضمن قطاع الدكاكين.

ورغم أن عدد الصفقات جاء أقل مقارنة بالأحمدي وحولي، فإن طبيعة العقارات المتداولة داخل العاصمة عادة ما تتميز بقيمتها المرتفعة ومواقعها الاستراتيجية، ما يجعلها من الأسواق العقارية المهمة في البلاد.

مبارك الكبير

وفي محافظة مبارك الكبير، تم تسجيل 15 صفقة متنوعة شملت 12 عقاراً خاصاً وصفقتين استثماريتين وصفقة واحدة ضمن قطاع الشريط الساحلي.

ويعكس هذا الأداء استمرار النشاط في المحافظة، خصوصاً في المناطق السكنية التي تشهد طلباً متزايداً خلال السنوات الأخيرة، بالتزامن مع التوسع العمراني وتطوير البنية التحتية.

كما أن تسجيل صفقة ضمن الشريط الساحلي يبرز استمرار الاهتمام بالعقارات ذات المواقع المميزة والإطلالات البحرية.

الأقل نشاطاً

وفي المقابل، جاءت محافظة الجهراء كأقل المحافظات نشاطاً خلال الأسبوع، بعدما اقتصرت التداولات فيها على 10 صفقات جميعها ضمن العقار الخاص.

ولم تشهد المحافظة أي صفقات استثمارية أو تجارية أو في القطاعات الأخرى، ما يعكس تركّز النشاط العقاري فيها بشكل شبه كامل على السكن الخاص.

مؤشرات تعكس استقرار السوق

تعكس تداولات الأسبوع استمرار الاستقرار النسبي في السوق العقاري الكويتي، مع محافظة القطاع السكني على موقعه كأكبر محرك للنشاط، مقابل استمرار حضور العقار الاستثماري كخيار مفضل للمستثمرين الباحثين عن العوائد الدورية.

كما تكشف الأرقام عن تفاوت واضح بين المحافظات والقطاعات المختلفة، حيث تستمر الأحمدي وحولي في قيادة النشاط العقاري، بينما تتركز التداولات في الجهراء بصورة شبه كاملة على السكن الخاص.

ومع تجاوز قيمة التداولات حاجز 106 ملايين دينار خلال أسبوع واحد، فإن السوق العقاري يواصل إثبات قدرته على استقطاب السيولة والحفاظ على مستويات نشاط جيدة، بما يعزز مكانته كأحد أهم القطاعات الاقتصادية والاستثمارية في الكويت خلال المرحلة الحالية.

3 الأحمدي تتصدر بـ62 صفقة وتمثل أكبر بؤر النشاط

4 827 ألف دينار متوسط قيمة العقار السكني

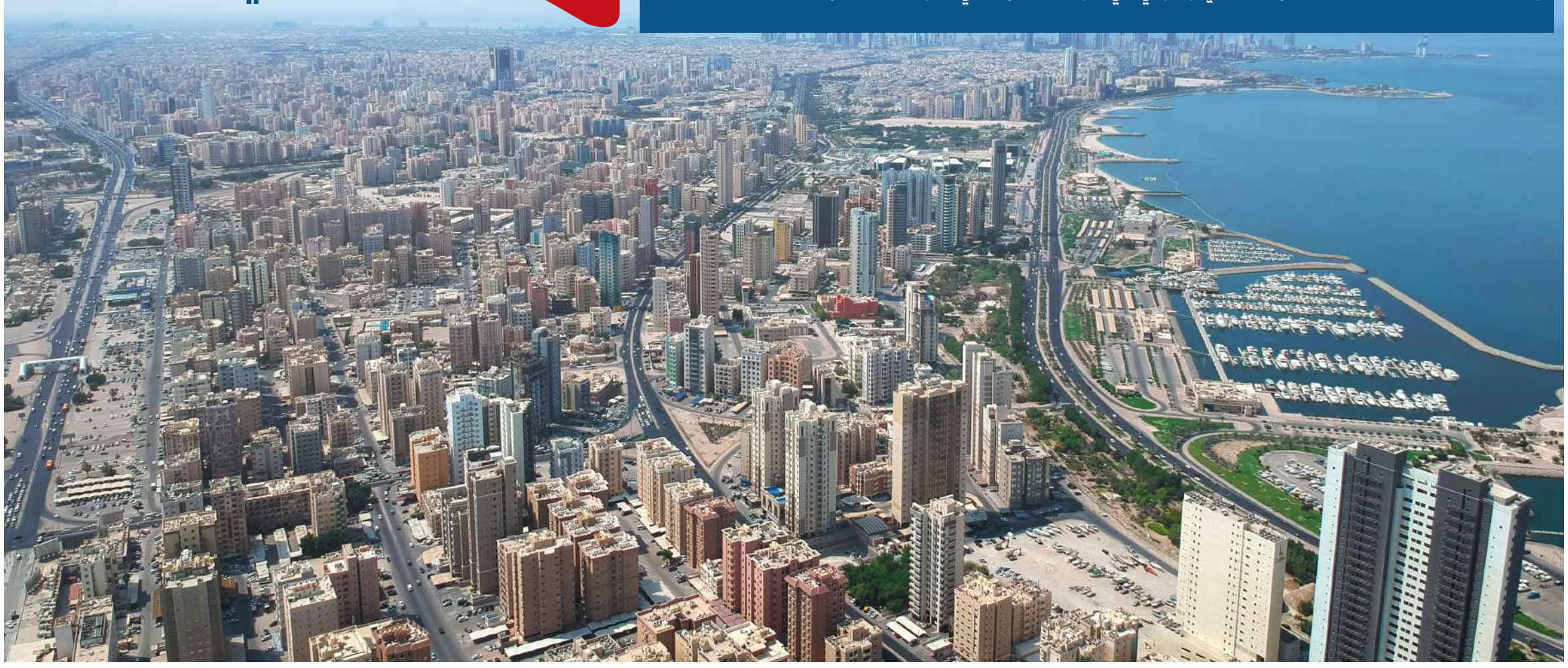

لعملاء بطاقاته الائتمانية الجدد مع أول استخدام

«الوطني» يُطلق عروض استرداد نقدي مجزية ومزايا حصرية

الصالح: حريصون على تعزيز تجربة عملائنا الرقمية وتقديم قيمة مضافة تلبي تطلعاتهم

في إطار التزامه الراسخ بتقديم تجربة مصرفية رقمية متكاملة وسلسة، وحرصه المستمر على مكافأة عملائه وتقديم قيمة مضافة تلبي تطلعاتهم، أعلن بنك الكويت الوطني عن إطلاق حملة تستهدف العملاء الجدد لبطاقات بطاقة KWT Visa Infinite الوطني الائتمانية وبطاقة الوطني-الخطوط الجوية الكويتية (نادي الواحة) الائتمانية، تتيح لهم الاستفادة من عروض استرداد نقدي مجزية ومزايا حصرية عند الحصول على البطاقة من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايلواستخدامها.

وتمنح الحملة العملاء الجدد فرصة الحصول على 50 ديناراً كويتياً استرداداً نقدياً عند إنفاق 250 ديناراً كويتياً، أو 100 دينار كويتي استرداداً نقدياً عند إنفاق 500 دينار كويتي، مع أول استخدام وذلك عند إصدار بطاقة ائتمانية جديدة من خلال البرنامج.

كما تشمل الحملة إعفاءً من رسوم الإصدار لبطاقات الائتمان المؤهلة، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للعملاء للاستفادة من برامج المكافآت المستمرة التي يقدمها البنك، وأعلى كاش باك بالكويت وإلى جانب العروض الحصرية المقدمة من شركة فيزا، بما يمنح قيمة إضافية لتجربة استخدام البطاقة.

وتسري هذه الحملة حتى 25 يونيو الجاري، حيث ستتم إضافة قيمة الاسترداد النقدي إلى حسابات العملاء وكذلك إعفاؤهم من رسوم الإصدار تلقائياً خلال مدة أقصاها 60 يوم عمل من استيفاء الشروط.

وأكد البنك أن الحصول على البطاقات الائتمانية يتم بسهولة وبخطوات ميسرة عبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، بما يعزز من اعتماد العملاء على القنوات الرقمية ويوفر لهم تجربة مصرفية مريحة وآمنة دون الحاجة لزيارة الفروع.

وفي هذه المناسبة، قال عبدالله الصالح أخصائي –خدمات البطاقات: «نحن ملتزمون في بنك الكويت الوطني بتعزيز تجربة عملائنا في الخدمات المصرفية الرقمية من خلال تقديم حلول مبتكرة تجمع بين السهولة والقيمة المضافة، بما يواكب تطلعاتهم المتنامية ويمنحهم تجربة مصرفية أكثر تطوراً ومرونة. وتأتي هذه الحملة في إطار حرصنا الدائم على مكافأة عملائنا وتقديم قيمة مضافة تلبي تطلعاتهم».

وأضاف الصالح: «تعكس هذه المبادرة التزامنا بتوفير حوافز ملموسة، تشمل الاسترداد النقدي، والإعفاء من رسوم الإصدار، والمزايا الحصرية، بما يضمن تجربة استخدام متكاملة تضيف قيمة حقيقية لكل عميل. كما نحرص على تمكين العملاء من الاستفادة من خدماتنا بسرعة وسهولة عبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، الذي يتيح لهم الحصول على الخدمات وإتمام معاملاتهم بكل كفاءة وأمان».

وأكد الصالح أن «الوطني» يواصل الاستثمار في تطوير قنواته الرقمية وتعزيز الابتكار في خدماته، بهدف تشجيع العملاء على تبني الحلول المصرفية الرقمية بشكل أوسع، وتوفير تجربة مصرفية تتسم بالمرونة والموثوقية، مدعومة بأفضل العروض والمكافآت التي تلبي مختلف احتياجاتهم وأنماط حياتهم.

ويحرص بنك الكويت الوطني، الذي يعد من المؤسسات المالية الرائدة في المنطقة، على تقديم مجموعة متكاملة من البطاقات الائتمانية التي تتميز بتنوع مزاياها لتلائم مختلف احتياجات العملاء، بما في ذلك برامج المكافآت، وخيارات الاسترداد النقدي، والعروض الحصرية محلياً وعالمياً.

ويواصل البنك تطوير خدماته وحلوله الرقمية لضمان تقديم تجربة مصرفية مبتكرة وآمنة تعكس مكانته الريادية في القطاع المصرفي.

لتعزيز التواصل مع المستثمرين وأصحاب المصلحة

«سنام» تطلق موقعها الإلكتروني بحلته الجديدة

- منصة رقمية أكثر وضوحًا وسهولة تدعم الشفافية وتعزز تجربة المستخدم

أعلنت مجموعة سنام القابضة عن إطلاق موقعها الإلكتروني بحلته الجديدة، في خطوة تعكس التزامها المستمر بتعزيز التواصل مع المساهمين والارتقاء بمنظومة الاتصال المؤسسي.

ويقدم الحضور الرقمي المُحدّث تجربة أكثر سهولة ووضوحاً وشفافية للمستثمرين وأصحاب المصلحة في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

ويأتي إطلاق الموقع الجديد في إطار جهود مجموعة سنام القابضة المتواصلة لتطوير بنيتها المؤسسية بما يواكب تطلعات أصحاب المصلحة، ويعزز التزام المجموعة بالشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات. وقد صُمم الموقع الجديد لتحسين تجربة التصفح، وتسهيل الوصول إلى المعلومات المؤسسية، وتوفير رؤية أوضح لمحفظة استثمارات المجموعة وأنشطتها ومستجداتها والإفصاحات المتعلقة بالحوكمة.

ومن خلال منصتها الرقمية الجديدة، تسعى مجموعة سنام القابضة إلى تعزيز التواصل مع مساهميها ومختلف أصحاب المصلحة، حيث يوفر الموقع تجربة استخدام أكثر كفاءة، إلى جانب عرض أكثر تكاملاً لهوية المجموعة ومكانتها الاستراتيجية. كما يدعم هذا التطور جهود المجموعة المستمرة لتعزيز الشفافية وتقديم تجربة أكثر فعالية للمساهمين عبر قنوات اتصال رقمية حديثة.

وقالت منيرة عادل الوقيان، مديرة الاتصال في مجموعة سنام القابضة: «يعكس إطلاق موقعنا الإلكتروني بحلته الجديدة التزامنا المستمر ببناء نموذج تواصل أكثر شفافية وسهولة مع مختلف أصحاب المصلحة. ومع التطور الذي تشهده المجموعة، أصبح من الضروري أن يواكب حضور سنام الرقمي هذا النمو، ليس فقط من حيث التصميم، بل أيضًا من خلال تعزيز قدرتنا على عرض استراتيجيتنا ومحفظة استثماراتنا وتوجهاتنا طويلة الأجل بصورة أكثر وضوحًا وفاعلية. وتمثل هذه المنصة خطوة مهمة نحو تعزيز التواصل مع المساهمين وترسيخ مستويات أعلى من الوضوح والشفافية عبر مختلف أعمالنا».

منيرة الوقيان

ويأتي هذا المشروع ضمن توجه مجموعة سنام القابضة نحو تطوير منظومة الاتصال المؤسسي ودعم استراتيجية النمو طويلة الأجل، من خلال تقديم رسائل أكثر وضوحًا، وتحسين تجربة المستخدم، وتعزيز قدرة المجموعة على التواصل بفاعلية أكبر مع المستثمرين والشركاء والأسواق.

عبر منصة iMarkaz Invest

«المركز» يتيح الوصول إلى الأسواق الأمريكية على مدار 24 ساعة

- سلمان عليان: نواصل تطوير قدراتنا الرقمية لجعل الاستثمار العالمي أكثر سهولة

أعلن المركز المالي الكويتي «المركز» تعزيز منصته الاستثمارية الرقمية iMarkaz Invest بإطلاق خاصية جديدة تتيح للعملاء الوصول إلى الأسواق الأمريكية على مدار 24 ساعة، وتمكّنهم من متابعة وتداول الأسهم الأمريكية وصناديق المؤشرات المتداولة المؤهلة خارج ساعات التداول التقليدية.

وتوفر الخاصية الجديدة للعملاء مرونةً أكبر للتفاعل مع الأسواق الأمريكية وتحري المستجدات والتفاعل معها بشكلٍ أسرع؛ مثل الإصدارات الاقتصادية، والتطورات الجيوسياسية، وغيرها من الأخبار المؤثرة في حركة هذه الأسواق التي تعد من الأكثر نشاطاً في العالم، وذلك بطريقةٍ تتناسب مع الفوارق الزمنية والجداول اليومية للمستثمرين في الكويت والمنطقة. ويمثل هذا التحديث خطوة مهمة في مسار تطوير منصة iMarkaz Invest، إذ يضعها ضمن المنصات الاستثمارية القليلة في المنطقة التي توفر وصولاً مستمراً إلى الأسواق الأمريكية. كذلك، يعكس التحديث التزام «المركز» بمواصلة تطوير منظومته الاستثمارية الرقمية، وتوفير وصولٍ سلسٍ وفاعلٍ مدعومٍ بالتكنولوجيا إلى الفرص الاستثمارية الإقليمية والعالمية.

ويأتي إطلاق خاصية الوصول إلى الأسواق الأمريكية على مدار 24 ساعة امتداداً لمسيرة iMarkaz Invest التي تعد من أبرز منصات التداول الرقمية المتطورة في المنطقة، وتمكن عملائها من الوصول إلى أسواق إقليمية وعالمية مختارة، والاستفادة من بيانات السوق الفورية، وإدارة محافظهم الاستثمارية، والتفاعل مع الفرص الاستثمارية ضمن بيئةٍ رقميةٍ آمنةٍ ومنظمة. كما يعكس هذا التحديث مواصلة «المركز» تعزيز قدراته في مجال إدارة الثروات بأفضل الأدوات الرقمية، مع الحفاظ على المعايير المؤسسية والانضباط الاستثماري والنهج المرتكز على العملاء، وهي الركائز التي طالما ميزت مسيرة الشركة على مدى أكثر من خمسة عقود.

وبهذه المناسبة، قال سلمان عليان، نائب رئيس أول، إدارة الاستراتيجية والتحويل الرقمي والتحليلات، في «المركز»: «نواصل في «المركز» الاستثمار في تطوير قدراتنا الرقمية بما يسهم في جعل الاستثمار العالمي أكثر سهولة وكفاءة ومواءمة لاحتياجات عملائنا المتغيرة.

سلمان عليان

ومن خلال منصة iMarkaz Invest، نتيح للمستثمرين الوصول والتداول في أسواق متعددة تشمل الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان والولايات المتحدة الأمريكية عبر منصة متكاملة تجمع بين سهولة الاستخدام والمعايير المؤسسية الرفيعة. ويأتي إطلاق خاصية الوصول إلى الأسهم الأمريكية وصناديق المؤشرات المتداولة المؤهلة على مدار 24 ساعة ليعزز هذه المنظومة، حيث يمنح المستثمرين القدرة على التفاعل مع تطورات الأسواق العالمية فور حدوثها بغض النظر عن فروق التوقيت. ومع ما توفره المنصة من تنفيذ سريع وفعّال للأوامر وبيانات فورية وتجربة رقمية سلسة، فإن iMarkaz Invest تمكّن العملاء من إدارة استثماراتهم بمرونة أكبر وثقة أعلى وتحكم أفضل، مع الاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الإقليمية والعالمية.»

ويعزز هذا التحديث مكانة «المركز» كمؤسسة استثمارية رائدة في الكويت والمنطقة منذ عام 1974، مع استمرار تركيزه على تطوير منصات استثمارية مستقبلية تساعد العملاء على مواكبة الأسواق العالمية التي تزداد ديناميكية وترابطاً.

يمنح العملاء فرصة نيل راتب شهري

البنك الأهلي الكويتي يطوّر سحوبات حساب «الفوز»

- جهير معرفي: نؤكد التزام البنك بالابتكار وتزويد العملاء بمكافآت تدعم عادات الادخار لديهم

طور البنك الأهلي الكويتي سحوبات حساب «الفوز» مقدماً هيكلاً موسعاً للمكافآت يتميز بزيادة قيم الجوائز، واستحداث جوائز شهرية بصيغة رواتب، مع إضافة سحب نصف سنوي جديد.

ويأتي هذا التحديث في إطار حرص البنك على الارتقاء بتجربة العملاء من خلال تقديم فرص أكثر قيمة وأعلى للفوز بما يعزز ثقافة الادخار لديهم ويواكب تطلعاتهم.

ويتضمن حساب الفوز سحوبات أسبوعية وشهرية وربع سنوية ونصف سنوية وسنوية، حيث تُوزع الجوائز كرواتب شهرية. ويمكن للعملاء الفوز بمبالغ تتراوح بين 1,000 د.ك و3,000 دينار شهرياً في السحوبات الأسبوعية والشهرية وربع السنوية بحسب السحب. بالإضافة إلى ذلك، تقدم السحوبات نصف السنوية والسنوية جوائز بقيمة 5,000 دينار شهرياً لمدة 5 و10 سنوات على التوالي.

جهير معرفي

ويمكن للعملاء المشاركة في السحوبات من خلال الاحتفاظ برصيد قدره 200 دينار كحد ادنى في حساب «الفوز» الخاص بهم.

وبهذه المناسبة، صرحت مدير عام إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي الكويتي جهير معرفي «تطوير حساب الفوز يؤكد التزام البنك بالابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد، وتزويد العملاء بمكافآت هادفة وعملية تدعم عاداتهم الادخارية واستقرارهم المالي على المدى الطويل. ومن خلال هذا التطور، نواصل تعزيز قيمة ما نقدمه من حلول تتماشى مع تطلعات عملائنا المتطورة».

وأضافت أن هذا التحديث يعكس تركيز البنك الأهلي الكويتي المستمر على تقديم حلول تركز على العميل وتتلاءم مع الاحتياجات المالية المتغيرة لديه، لافتة إلى أنه يهدف إلى زيادة فرص العملاء في الفوز مع تعزيز الارتباط بهم على المدى الطويل.

ويأتي ذلك في وقت تشكل هذه المبادرة جزءاً من خطط البنك الأهلي الكويتي الأوسع لتقديم تجارب مصرفية متميزة، مع الحفاظ على مكانته كشريك مالي موثوق في دولة الكويت.

لعام 2025 .. تحت عنوان «ترسيخ ممارسات الاستدامة المؤسسية

«بوبيان» يُصدر تقريره السنوي للاستدامة

1 د. بدر الهاشل: الاستدامة ركيزة أساسية في «بوبيان» لبناء نموذج مصرفي أكثر مرونة واستعداداً للمستقبل

2 محمد العريان: التكامل بين قطاعات الأعمال أسهم في تحقيق نتائج متقدمة على مؤشرات الاستدامة

أصدر بنك بوبيان تقريره السنوي للاستدامة لعام 2025، مستعرضاً أبرز ما حققه من تقدم ونتائج ملموسة في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، بما يعكس التزامه المستمر بتبني ممارسات مصرفية مسؤولة وتعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفق رؤية طويلة المدى تدعم التنمية المستدامة.

وجاء التقرير تحت عنوان: «ترسيخ ممارسات الاستدامة المؤسسية: ركيزة أساسية للنمو» مُسلطاً الضوء على الأداء المتقدم للمجموعة في مختلف محاور الاستدامة، والتقدم المحرز في المرونة المؤسسية والنمو المسؤول والابتكار وتمكين الكفاءات البشرية والمساهمات المجتمعية والممارسات البيئية، بما يعكس التزامه المستمر وتوافق أعماله مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية الكويت 2035، مُرسخاً مكانته بنكا إسلامياً مسئولاً يضع الإنسان والبيئة في صميم قراراته.

** حوكمة راسخة ومرونة مؤسسية

وفي تعليقه بمناسبة إصدار التقرير، أكد رئيس مجموعة إدارة المخاطر في بنك بوبيان، د. بدر سعد الهاشل، أن عام 2025 مثل محطة مهمة في مسيرة البنك نحو ترسيخ نموذج مصرفي أكثر استدامة ومرونة، يقوم على تحقيق النمو المسؤول وتعزيز الكفاءة التشغيلية وفق رؤية استباقية تواكب المتغيرات المستقبلية.

وأضاف أن الاستدامة في بنك بوبيان ليست مجرد التزام تقريري ، بل نهج مؤسسي متكامل يستند على مبادئ العدالة والشفافية والنزاهة والمساءلة، ويُشكل ركيزة أساسية في ثقافته المؤسسية ونهجه في الحوكمة وإدارة المخاطر، بما يسهم في بناء بيئة تشغيلية أكثر موثوقية وقدرة على تحقيق قيمة طويلة الأمد، مشيراً إلى أن البنك واصل خلال عام 2025 الحفاظ على منظومة رقابية قوية وإشراف مؤسسي منضبط، مكّنته من مواكبة المتطلبات التنظيمية المتطورة وتعزيز جاهزيته للتعامل مع المتغيرات والتحديات المختلفة.

نمو متوازن

وأوضح الهاشل أن دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن الاستراتيجية المؤسسية وعمليات الأعمال أصبح جزءاً أساسياً من آلية اتخاذ القرار وتوجيه الأولـويـات، إلى جانب الاستثمار المستمر في رأس المال البشري وتعزيز بيئة عمل قائمة على التنوع وتكافؤ الفرص، بما يدعم قدرة البنك على تحقيق نمو متوازن ومستدام.

وأشار إلى أن هذا النهج المتكامل انعكس على مختلف جوانب الأداء المؤسسي، وتُـوّج بحصول البنك على العديد من الجوائز والتقديرات العالمية المرموقة في مجالات الابتكار والتحول الرقمي والخدمات المصرفية وتجربة العملاء، بما يعكس نجاحه في ترسيخ نموذج أعمال يجمع بين النمو والاستدامة والتميز المؤسسي.

التحول الرقمي

وانعكس هذا النهج المؤسسي على مسيرة الابتكار والتحول الرقمي وتطوير تجربة العملاء، حيث أحرز بنك بوبيان تقدماً ملموساً في تنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية التي تستهدف رفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز جودة الخدمات، من بينها التقدم في مشروع تحديث النظام المصرفي الأساسي وتطوير أنظمة إدارة البطاقات، إلى جانب المضي في تنفيذ استراتيجية الذكاء الاصطناعي على مستوى البنك.

د. بدر الهاشل

محمد العريان

وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز مستويات رضا العملاء التي بلغت 96%، بما يؤكد نجاح البنك في تقديم تجربة مصرفية متطورة تواكب تطلعات العملاء وتعزز مكانته كأحد أبرز المؤسسات المالية الرائدة في الخدمات المصرفية الرقمية.

وتُوج هذا التميز بحصول البنك على العديد من الجوائز والتقديرات العالمية المرموقة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، من بينها جائزة «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الرقمية على مستوى العالم» من مجلة غلوبل فاينانس، إلى جانب جائزة «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الرقمية في الكويت» من مؤسسة يورومني العالمية، فضلاً عن مواصلة تتويجه بجائزة «أفضل بنك إسلامي في خدمة العملاء» للعام السادس عشر على التوالي، وذلك وفقاً لمؤشر «سيرفس هيرو» لقياس رضا العملاء.

من الاستراتيجية إلى النتائج

من جانبه، قال مساعد مدير عام إدارة المخاطر غير المالية والمرونة المؤسسية في البنك، محمد عدنان العريان، إن عام 2025 شهد تقدماً محورياً في تنفيذ استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة من خلال تعزيز التكامل بين مختلف قطاعات الأعمال وترسيخ مبادئ الاستدامة ضمن العمليات التشغيلية وآليات اتخاذ القرار، مؤكداً أن ما تحقق خلال العام هو بلا شك ليس نهاية المطاف، وإنما جزء من استراتيجية الاستدامة للمجموعة حتى عام 2029.

وأضـاف أن الاستدامة في بنك بوبيان لم تعد تقتصر على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية أو الإفصاحات الدورية، بل أصبحت جزءاً أصيلاً من منهجية العمل المؤسسية، تنعكس على تطوير المنتجات والخدمات وتعزيز تجربة العملاء ورفع الكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر والاستثمار في الكفاءات البشرية، بما يضمن تحقيق أثر ملموس ومستدام على مختلف المستويات.

وأوضح العريان أن هذا النهج أسهم في تحقيق نتائج متقدمة على عدد من مؤشرات الأداء والاستدامة، من بينها تحسن تقييم البنك على مؤشر S&P للاستدامة، نتيجة تعزيز جودة الإفصاح ورفع مستوى التكامل بين مختلف الإدارات، إلى جانب مواصلة تطوير آليات القياس والمتابعة وتحديد فرص التحسين المستقبلية وفق أفضل الممارسات العالمية.

وأكد أن ما تحقق خلال العام يعكس نجاح البنك في تحويل مستهدفات الاستدامة إلى نتائج عملية قابلة للقياس، وتعزيز قدرة البنك على مواكبة المتغيرات المستقبلية بكفاءة ومرونة، بما يدعم مكانة بنك بوبيان كمؤسسة مالية مسؤولة توازن بين النمو والابتكار والاستدامة.

نمو مسؤول

وفي إطار التزامه بتعزيز حلول التمويل المسؤول ودعم التنمية المستدامة، واصل «بوبيان» خلال عام 2025 توجيه إمكاناته المالية نحو المشاريع والمبادرات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث بلغت قيمة التمويلات المرتبطة بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) نحو 80 مليون دينار كويتي.

وشملت هذه التمويلات عدداً من المشاريع التنموية والاستراتيجية التي تسهم في دعم أولويات التنمية الوطنية وتعزيز الممارسات المستدامة، من بينها مشروع إعادة الغطاء النباتي التابع لشركة نفط الكويت، بما يعكس دور البنك في توجيه التمويل نحو مشاريع تدعم التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وتنسجم هذه الجهود مع توجهات بنك بوبيان الرامية إلى دمج مبادئ الاستدامة في مختلف أنشطته التمويلية والاستثمارية، بما يسهم في تحقيق أثر إيجابي طويل الأمد، ويعزز دوره كشريك فاعل في دعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

التزام بيئي

وعلى الصعيد البيئي، واصل «بوبيان» تعزيز جهوده الرامية إلى الحد من الأثر البيئي لعملياته التشغيلية وتحسين كفاءة استخدام الموارد، انسجاماً مع أهدافه في مجال الاستدامة البيئية والتزامه بتبني حلول عملية تسهم في تقليل الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة في مختلف أنشطته.

وفي هذا الإطار، سجل البنك تقدماً ملموساً في عدد من المؤشرات البيئية الرئيسية، حيث نجح في خفض انبعاثات الاحتراق الثابت ضمـن النـطاق الأول بنسبة 58.43 % مقارنة بالعام السابق، إلى جانب تقليص انبعاثات النقل ضمن المراحل ذات الأولوية من النطاق الثالث بنسبة 49.63 %، بما يعكس فاعلية المبادرات والإجـراءات التي تبناها لتعزيز أدائه البيئي.

كما واصل البنك تطبيق ممارسات الإدارة المسؤولة للموارد والنفايات، حيث أعـاد تدوير نحو 1,500 كيلوغرام من المخلفات الورقية، ما أسهم في تجنب انبعاثات تُقدّر بنحو 1,739.7 كيلوغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، إلى جانب إعادة تدوير 100 % من النفايات الإلكترونية الناتجة عن عملياته التشغيلية.

استثمار مستدام

وانطلاقاً من دوره كشريك فاعل في التنمية المجتمعية، نفذ بنك بوبيان العديد من المبادرات والأنشطة التطوعية والتدريب وبرامج التثقيف المالي خلال عام 2025 والتي ركزت على التعليم والصحة والعافية وتمكين الشباب وريـادة الأعـمال والعمل التطوعي والمبادرات البيئية والخيرية ، بما ينسجم مع دوره كمؤسسة مالية مسؤولة تسعى إلى خلق قيمة طويلة الأمد لمختلف الأطراف ذات العلاقة.

رأس المال البشري

واصل «بوبيان» الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره أحد المحركات الرئيسية لاستدامة النمو وتعزيز القدرة التنافسية، انطلاقاً من إيمانه بأن الكفاءات البشرية تمثل العنصر الأهم في تحقيق النجاح المؤسسي، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على معدلات الرضا والإنتاجية وانخفاض الدوران الوظيفي، ما يؤكد أن البيئة العمل الصحية تقود أداء مؤسسي أكثر قوة واستدامة.

وخلال عام 2025، ارتفع إجمالي عدد العاملين على مستوى المجموعة بنسبة 5.42 %، فيما حافظ البنك على مستويات مرتفعة من التوطين، حيث شكّل الكويتيون 82.40 % من إجمالي القوى العاملة، بينما بلغت نسبتهم 99 % من التعيينات الجديدة، بما يعكس نجاح البنك في استقطاب الكفاءات الوطنية وتطويرها.

وفي إطار التزامه بتعزيز التنوع والشمول، بلغت نسبة تمثيل المرأة 24 % من إجمالي القوى العاملة، فيما حصل 100 % من الموظفين على مراجعات أداء دورية وخطط تطوير مهني

كما واصل «بوبيان» تطوير تجربة الموظف من خلال مبادرات وبرامج متكاملة تستهدف رفع مستويات الارتباط الوظيفي والرفاهية وتعزيز ثقافة الابتكار والتعلم المستمر، إلى جانب توفير بيئة عمل مرنة ومحفزة تدعم التطور المهني والشخصي للموظفين.

وقد تُوجت هذه الجهود بحصول البنك على جائزتي «أفضل برنامج لتفاعل الموظفين» و«أفضل جهة عمل» لعام 2025 ضمن جوائز CIPD MENA على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقديراً لتميز ممارساته في إدارة رأس المال البشري ومواءمتها مع أفضل المعايير العالمية.

3 عزز ريادته نحو تطبيق معايير الحوكمة وترسيخ مفاهيم والاستدامة ESG

لصالح نينجا تريدر المملوكة لشركة بايوارد

مجموعة جلف بارتنرز تغلق استثمارا ائتمانياً خاصاً بقيمة 100 مليون دولار

1 الصفقة تشكّل أول استثمار كبير لشركة جلف بارتنرز منذ إطلاقها في يناير 2026

2 الصفقة تشكل إنجازاً استثنائياً تقوم فيه شركة خليجية مستقلة متخصصة في الأسواق الخاصة

محمد القحطاني

يوسف العبدالله

وليد عبدالعزيز

قامت شركة غلف بارتنرز (GPG) التابعه لأرزان كابيتال ، بترتيب استثمار تمويل خاص لصالح نينجا تريدر بقيمة 100 مليون دولار، و هي منصة لتداول العقود المستقبلية مملوكة لبورصة العملات الرقمية كراكن في الولايات المتحدة الامريكية.

وأعلنت مجموعة جلف بارتنرز «جي بي جي «، بالتعاون مع بايوارد، منصة البنية التحتية الموحدة والشركة الأم لكل من نينجا تريدر ومنصة الأصول الرقمية كراكن، عن إغلاق استثمار ائتماني خاص بقيمة 100 مليون دولار لصالح نينجا تريدر جروب هولدينغ ذ.م.م. («نينجا تريدر»)، وهي منصة رائدة في مجال تداول العقود الآجلة للأفراد في الولايات المتحدة ومقرها شيكاغو. وسيدعم هذا الاستثمار النمو المستمر والتوسع التشغيلي لشركة نينجا تريدر، مما يرسخ ريادتها في سوق العقود الآجلة للأفراد في الولايات المتحدة.

و يمثل الاستثمار الائتماني الخاص ثاني صفقة تبرمها «جي بي جي» بعد إطلاقها، ويعكس كذلك التوسع الاستراتيجي لشركة بايوارد كراكن في منطقة الخليج. و توفر نينجا تريدر خدماتها لمئات الآلاف من تجار العقود الآجلة للأفراد في جميع أنحاء الولايات المتحدة، مما عزز مكانتها الرائدة في سوق التداول للأفراد التي تشهد نمواً كبيراً. وتُبرز هذه الصفقة الدور المتنامي لشركات الاستثمار الخليجية في خلق وتنفيذ فرص استثمار ائتمان خاص عالمية، كما تؤكد دور «جي بي جي» في توفير وهيكلة الاستثمارات المعقدة العابرة للحدود، وتمكين وصول مستثمري دول مجلس التعاون الخليجي إلى شركات عالمية عالية الجودة.

و يمثل هذا التسهيل أيضاً بداية علاقة استراتيجية أعمق بين بايوارد و «جي بي جي». فبالاستناد إلى علاقة مهنية طويلة الأمد تجمع فرق الإدارة في كل من الشركتين، تهدف هذه الشراكة إلى استكشاف الفرص المتاحة لربط المستثمرين الخليجيين بمنظومة كراكن المتنامية من المنتجات والخدمات. ويتوقع الجانبان أن تخلق هذه العلاقة منصة رائدة من شأنها تعزيز سبل التعاون المستقبلي واغتنام فرص الاستثمار المتاحة في جميع أنحاء المنطقة.

و الجدير بالذكر أن مجموعة جلف بارتنرز تعتبر شركة مستقلة في الأسواق الخاصة، يقودها فريق إداري مؤسس مكون من ثلاثة شركاء خليجيين متمرسين يتمتعون بخبرة استثمارية مشتركة في الأسواق الخاصة في المنطقة تتجاوز 70 عاماً و بدعم و شراكة مع شركة أرزان كابيتال . حيث تستهدف الشركة استثمارات الأسهم الخاصة، والائتمان الخاص، وفرص مختارة في القطاع العقاري، وشركات قابلة للنمو، وتركز على قطاع السوق المتوسطة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي وأسواق عالمية مختارة. مع امتلاك الشبكات المحلية والمعرفة الإقليمية والوصول المباشر. توفر الشركة خدماتها إلى العائلات ذوي الملاءة المالية العالية، والمؤسسات العائلية، والمؤسسات الإقليمية، وصناديق الثروة السيادية التي تسعى إلى الوصول إلى الفرص المتميزة في الأسواق الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي.

ربط الخليج

وفي إطـار تعليقه على أحدث صفقات مجموعة جلف بارتنرز ، قال محمد القحطاني، الرئيس التنفيذي المشارك لدى مجموعة جلف بارتنرز «جي بي جي»: «تجسد هذه الصفقة الهدف الحقيقي من إطلاق ‘جي بي جي’؛ وهو ربط الخليج بأهم الفرص الاستثمارية حول العالم، وذلك وفق وتيرة ومعايير ترقى لتطلعات المستثمرين المؤسسيين».

من جانبه، قال وليد عبد العزيز، المدير التنفيذي للاستثمار لدى مجموعة جلف بارتنرز «جي بي جي»: «يتنامى اهتمام المستثمرين في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي بفرص الاستثمار المؤسسية المتاحة في الأسواق الخاصة، سواء محلياً أو عالمياً. وهدفنا أن نساهم في سد تلك الفجوة من خلال ربط هؤلاء المستثمرين بفرص مختارة بعناية على مستوى العالم».

جودة علاقاتنا

وبدوره، قال يوسف العبد الله، الرئيس التنفيذي المشارك لدى مجموعة جلف بارتنرز «جي بي جي»: «تعكس هذه الصفقة جودة علاقاتنا وقدراتنا التنفيذية التي بنيناها على مدار سنوات عدة. ونرى أن هناك إمكانات كبيرة لمواصلة ربط رأس المال الإقليمي بفرص استثمارية عالية الجودة على المستوى العالمي».

و في نفس الصياغ قال مارتن فرانشي، الرئيس التنفيذي لشركة نينجا تريدر: «يعكس هذا التسهيل حجم ثقة شركائنا في أعمال ومسار نمو نينجا تريدر. فقد أمضينا عقدين من الزمن في بناء هذه المنصة الرائدة للعقود الآجلة في الولايات المتحدة، وبالتعاون مع شركاء رأس المال المناسبين، نثق بأن الفصل القادم من مسيرتنا سيكون حافلاً بالنجاح والازدهار».

من جهته، قال أرجون سيثي، الرئيس التنفيذي المشارك لشركتي بايوارد و كراكن: «كانت منطقة الخليج سباقة في إدراك أهمية الأصول الرقمية ودورها المستقبلي كبنية أساسية في السوق. ولذلك كان حصولنا على ترخيص من سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية في دبي إنجازاً مهماً في مسيرتنا. وجاء الحصول على هذا التسهيل ليسجل إنجازاً آخر يضاهيه في الأهمية. تتصدر نينجا تريدر بالفعل سوق العقود الآجلة للأفراد في الولايات المتحدة، وتشكل هذه الأداة المالية ركيزةً أساسية لجميع الأسواق المالية الناضجة. ويساهم هذا التسهيل في جذب رؤوس المال الخليجية إلى منصتنا، مما يسرّع وتيرة توسعها، ويرسي أساساً متيناً لنموها على المدى الطويل خارج الولايات المتحدة، فضلاً عن خلق فرص جديدة لربط رأس المال العالمي بالجيل القادم من البنية التحتية للسوق. نحن نتبنى رؤية استراتيجية بعيدة المدى، وهناك الكثير من الخطط التي تنوي بايوارد تنفيذها في جميع أنحاء المنطقة من خلال كل شركتيها كراكن ونينجا تريدر».

جدد شراكته الاستراتيجية مع أكاديمية CODED

«بيتك» يواصل دعمه لمبادرات الإبداع والابتكار

فيصل السريع:المهارات الرقمية المتقدمة أصبحت من المتطلبات الأساسية في سوق العمل

جدّد بيت التمويل الكويتي دعمه لمبادرة «الكويت تبرمج» في نسختها السادسة، من خلال شراكته الاستراتيجية الممتدة مع أكاديمية CODED، المتخصصة في تدريب البرمجة والذكاء الاصطناعي.

وخلال مشاركته في المؤتمر الصحفي للاعلان عن تجديد الشراكة الاستراتيجية، أكد المدير التنفيذي للعلاقات المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية في بيت التمويل الكويتي، فيصل السريع، أن استمرار الشراكة مع أكاديمية CODED يعكس التزام البنك بدوره الريادي في دعم المبادرات التعليمية والتقنية، التي تسهم في إعداد الكفاءات الوطنية وتمكين الشباب من اكتساب المهارات الرقمية المتقدمة التي أصبحت اليوم من المتطلبات الأساسية في سوق العمل، وبما يسهم في ترسيخ ثقافة الإبداع وتعزيز بيئة الابتكار في الكويت.

وأضاف السريع: «نفخر بمساهمة بيت التمويل الكويتي في دعم النسخة السادسة من مبادرة «الكويت تبرمج»، وما حققته هذه الشراكة من نتائج إيجابية خلال الأعوام الماضية، حيث أسهمت في تنمية مهارات عدد كبير من الشباب الكويتي، وتأهيل جيل من المبدعين والمبرمجين القادرين على قيادة مستقبل التحول الرقمي، فضلاً عن تعزيز ثقافة الابتكار في المجتمع.»

وأشار إلى أن البنك يتطلع خلال عام 2026 إلى البناء على هذا النجاح، من خلال توسيع نطاق التعاون مع أكاديمية CODED ودعم برامج ومبادرات نوعية جديدة، تواكب التطورات المتسارعة في مجالات البرمجة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتفتح آفاقاً أوسع أمام الشباب للابتكار والإبداع.

وأوضـح السـريـع أن الـشراكـة الاستراتيجية مع CODED، الممتدة منذ عام 2018، ترتكز على تمكين الشباب عبر برامج مبتكرة في مجالات التكنولوجيا والبرمجة، وقد أثمرت عن إطلاق العديد من المبادرات، من أبرزها برنامج «Coded Juniors» الذي قدّم أكثر من 50 برنامجا تعليميا مبتكرا، استفاد منه ما يزيد على 1700 طفل، بهدف تعريفهم بأساسيات البرمجة والابتكار التكنولوجي، ومنحهم خبرات عملية باستخدام أحدث التقنيات، بما يعزز شغفهم بالعلوم وينمّي قدراتهم الإبداعية.

كما شملت هذه الشراكة تنظيم ورش عمل متخصصة في الأمن السيبراني لعملاء حساب «بيتي»، بهدف تعزيز وعي الأطفال بأهمية حماية البيانات والأمن الإلكتروني، إضافة إلى دعم «هاكاثون الكويت»، الذي يُعد من أكبر الفعاليات في مجال البرمجة والأمن السيبراني على مستوى البلاد.

وأكد السريع حرص بيت التمويل الكويتي على بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات التعليمية والتدريبية المتميزة، انطلاقاً من مسؤوليته المجتمعية ودوره في دعم مسيرة التنمية في دولة الكويت، مشيراً إلى أن الاستثمار في التعليم يمثل أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، بما يعود بالنفع على المجتمع والأجيال القادمة.

من جانبه، أشاد الرئيس التنفيذي لأكاديمية CODED، أحمد معرفي، بالشراكة الاستراتيجية مع بيت التمويل الكويتي، مؤكداً أنها تمثل نموذجا ناجحا للتكامل بين القطاع المصرفي والمؤسسات التعليمية في دعم الابتكار والتحول الرقمي، وتعزيز الاستثمار في طاقات الشباب، خاصة في مجالات الأمن السيبراني والتكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى أن مبادرة «الكويت تبرمج» لعام 2026 تستهدف تدريب 1000 طالب وطالبة من المرحلة الثانوية والصف التاسع بشكل مجاني، وفق منهج متطور يدمج الذكاء الاصطناعي كشريك أساسي في عملية التعلم.

وتركز المبادرة هذا العام على ثلاثة مسارات رئيسية مُحدّثة بالكامل، وهي: تطوير الويب، والأمن السيبراني، وبرمجة بايثون مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

فيصل السريع وأحمد معرفي

مؤشر تاسي يفقد 31 نقطة رغم صعود أسهم تقنية

تراجع البنوك والطاقة يضغط على السوق السعودية

1 16 قطاعاً تغلق باللون الأحمر بقيادة الإعلام والترفيه

2 قطاع التقنية يقاوم الضغوط ويحقق أعلى المكاسب اليومية

أنهى سوق الأسهم السعودية تعاملات جلسة الأربعاء على تراجع محدود، متأثراً بضعف أداء عدد من القطاعات القيادية وفي مقدمتها البنوك والطاقة، رغم استمرار النشاط الملحوظ في بعض الأسهم التقنية التي تمكنت من الحد من خسائر السوق خلال الجلسة.

وتراجع مؤشر السوق الرئيسية «تاسي» بنسبة 0.28 % فاقداً أكثر من 30 نقطة، ليغلق عند مستوى 11,114.9 نقطة، في جلسة اتسمت بتباين أداء الأسهم والقطاعات، حيث مالت الكفة لصالح الأسهم المتراجعة مقابل عدد أقل من الشركات الرابحة.

وجاء هذا الأداء في وقت تواصل فيه الأسواق الإقليمية والعالمية متابعة التطورات الاقتصادية والجيوسياسية، إضافة إلى ترقب المستثمرين لقرارات السياسة النقدية العالمية وانعكاساتها على السيولة والاستثمارات في أسواق المال.

ورغم الضغوط التي تعرض لها المؤشر، فإن مستويات السيولة بقيت عند معدلات جيدة تجاوزت أربعة مليارات ريال، ما يعكس استمرار النشاط الاستثماري وانتقائية المتعاملين في اقتناص الفرص داخل عدد من القطاعات والأسهم ذات المحفزات الخاصة.

البنوك والطاقة تقودان ضغوط السوق

لعبت القطاعات القيادية دوراً رئيسياً في دفع مؤشر السوق نحو التراجع خلال جلسة الأربعاء، بعدما سجلت قطاعات البنوك والطاقة والمواد الأساسية أداءً سلبياً أثر بشكل مباشر على حركة المؤشر العام.

ويعد قطاع البنوك أحد أكبر القطاعات وزناً في السوق السعودية، ولذلك فإن أي تراجع في أسهمه ينعكس بصورة واضحة على أداء المؤشر. كما أن قطاع الطاقة بقيادة الشركات الكبرى المدرجة يظل من أهم المؤثرات في اتجاهات السوق اليومية.

وجاءت الضغوط الحالية في ظل عمليات إعادة تموضع للمستثمرين وجني أرباح محدود بعد المكاسب التي حققتها بعض الأسهم خلال الجلسات الماضية، إضافة إلى استمرار الحذر المرتبط بالتطورات الاقتصادية العالمية.

قمم جديدة تؤكد انتقائية المستثمرين

شهدت الجلسة تسجيل عدد من الأسهم مستويات قياسية جديدة، في إشارة إلى استمرار وجود فرص نمو داخل السوق رغم تراجع المؤشر العام.

فقد نجحت أسهم مثل جرير وتعليم ريت وام آي اس وجي آي جي في بلوغ أعلى مستوياتها خلال عام كامل، بينما تمكن سهم ام آي اس من تسجيل قمة تاريخية جديدة.

وتؤكد هذه التحركات أن السيولة لا تزال تتدفق نحو الشركات التي تمتلك محفزات تشغيلية أو مالية قوية، حتى في الفترات التي يتراجع فيها المؤشر العام.

وفي المقابل، سجلت بعض الأسهم مستويات متدنية جديدة، ما يعكس التفاوت الكبير في أداء الشركات والقطاعات داخل السوق.

وتشير هذه الظاهرة إلى أن المرحلة الحالية تتطلب قدراً أكبر من الانتقائية والتركيز على أساسيات الشركات بدلاً من الاعتماد على الاتجاه العام للمؤشر فقط.

كما تأثرت بعض أسهم المواد الأساسية بحركة أسعار السلع والطاقة العالمية، ما ساهم في زيادة الضغوط البيعية على المؤشر العام.

ورغم أن التراجعات لم تكن حادة، فإنها كانت كافية لدفع السوق نحو الإغلاق في المنطقة الحمراء للمرة الثانية خلال فترة قصيرة.

هيمنة اللون الأحمر على القطاعات

عكست خريطة القطاعات حالة الحذر التي سيطرت على المتعاملين، بعدما أنهت غالبية القطاعات تداولاتها على تراجع.

وسجلت ستة عشر قطاعاً خسائر متفاوتة، في مؤشر على اتساع نطاق الضغوط داخل السوق وعدم اقتصارها على قطاع بعينه. وجاء قطاع الإعلام والترفيه في صدارة الخاسرين بعد تراجع ملحوظ، بينما سجل قطاع الطاقة خسائر واضحة بالتزامن مع انخفاض عدد من الأسهم القيادية.

كما تعرض قطاع البنوك لضغوط بيعية دفعت أسهمه إلى التراجع، في حين سجل قطاع المواد الأساسية انخفاضاً محدوداً لكنه ساهم في زيادة الضغط على المؤشر نظراً لثقله النسبي داخل السوق.

ويعكس هذا الأداء توجه المستثمرين نحو الحذر والانتقائية، خصوصاً في ظل غياب محفزات قوية قادرة على دفع السوق إلى مسار صاعد واسع النطاق خلال الجلسة.

ورغم ذلك، فإن التراجع المحدود للمؤشر يشير إلى وجود توازن نسبي بين قوى الشراء والبيع داخل السوق.

التقنية تواصل جذب السيولة

في المقابل، برز قطاع التطبيقات وخدمات التقنية كأحد أبرز الرابحين خلال الجلسة، مواصلاً الاستفادة من الاهتمام المتزايد بالأسهم المرتبطة بالتحول الرقمي والتقنيات الحديثة.

وسجل القطاع أعلى نسبة ارتفاع بين القطاعات المدرجة، مدعوماً بأداء قوي لعدد من الأسهم القيادية داخله، وعلى رأسها أسهم الشركات العاملة في مجالات الحلول الرقمية والخدمات التقنية.

كما استقطب القطاع سيولة كبيرة مقارنة ببعض القطاعات الأخرى، ما يعكس استمرار شهية المستثمرين تجاه الشركات ذات معدلات النمو المرتفعة والمرتبطة بالاقتصاد الرقمي.

وتنسجم هذه التحركات مع الاتجاه العالمي الذي يشهد تدفقات استثمارية متزايدة نحو الشركات التقنية، خصوصاً في ظل التوسع السريع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية.

ويبدو أن هذا القطاع لا يزال يمثل أحد أهم محركات النمو داخل السوق السعودية، خاصة مع استمرار تنفيذ برامج التحول الاقتصادي والرقمي المرتبطة برؤية المملكة.

جي آي جي تتصدر الرابحين

على مستوى الأسهم الفردية، نجح سهم جي آي جي في تصدر قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الجلسة بعد تحقيقه مكاسب قوية دفعته إلى تسجيل أعلى مستوياته خلال اثنين وخمسين أسبوعاً.

ويعكس الأداء الإيجابي للسهم استمرار اهتمام المستثمرين بأسهم قطاع التأمين، الذي شهد خلال الفترة الأخيرة نشاطاً ملحوظاً مدعوماً بنتائج مالية وتحركات تشغيلية إيجابية لبعض الشركات.

كما برز سهم علم ضمن قائمة الأسهم الرابحة بعدما واصل أداءه القوي مستفيداً من الزخم الذي يشهده قطاع التقنية، في حين سجل سهم أنابيب الشرق مكاسب جيدة مدعوماً بعمليات شراء انتقائية.

وتشير هذه التحركات إلى أن المستثمرين ما زالوا يبحثون عن الفرص في الأسهم ذات المحفزات الخاصة، حتى في ظل تراجع المؤشر العام للسوق.

كما أن تسجيل عدد من الأسهم قمماً سنوية جديدة يعكس وجود زخم إيجابي داخل بعض القطاعات رغم الضغوط العامة على السوق.

أسهم التأمين والأسمنت بين أكبر الخاسرين

في الجانب المقابل، تعرضت بعض الأسهم لضغوط بيعية واضحة دفعتها إلى تسجيل تراجعات ملحوظة خلال الجلسة.

وجاء سهم جزيرة تكافل في مقدمة الأسهم الأكثر انخفاضاً بعد عمليات بيع مكثفة أدت إلى تراجع سعره بنسبة ملحوظة. كما سجل سهم أسمنت السعودية خسائر واضحة في ظل الضغوط التي واجهت بعض أسهم قطاع مواد البناء.

وتراجع أيضاً سهم بترو رابغ ضمن قائمة الأسهم الخاسرة، متأثراً بحركة قطاع الطاقة والبتروكيماويات خلال الجلسة.

ويعكس هذا الأداء استمرار التباين بين القطاعات المختلفة، حيث فضّل المستثمرون التحول نحو أسهم النمو والتقنية على حساب بعض القطاعات التقليدية التي واجهت ضغوطاً خلال الفترة الأخيرة.

كما أن بعض عمليات جني الأرباح لعبت دوراً في زيادة وتيرة التراجعات داخل عدد من الأسهم التي سجلت ارتفاعات سابقة.

الراجحي وأرامكو يحافظان على الصدارة

من حيث النشاط، واصلت الأسهم القيادية استحواذها على الجزء الأكبر من السيولة المتداولة داخل السوق.

وجاء سهم الراجحي في صدارة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث قيمة التداولات، ما يؤكد استمرار اهتمام المستثمرين بأكبر الأسهم المصرفية في السوق رغم التراجع الطفيف الذي سجله السهم خلال الجلسة.

كما احتل سهم أرامكو السعودية مركزاً متقدماً ضمن قائمة الأسهم الأعلى تداولاً من حيث السيولة والكميات، ليؤكد مكانته باعتباره أحد أهم المحركات الرئيسية لحركة السوق السعودية.

ويعكس النشاط القوي على هذه الأسهم استمرار تركيز المؤسسات الاستثمارية والمحافظ الكبرى على الشركات القيادية ذات الأساسيات المالية القوية والسيولة المرتفعة.

كما يشير إلى أن المستثمرين ما زالوا يفضلون الاحتفاظ بمراكزهم في الأسهم الكبرى رغم التذبذبات اليومية التي تشهدها الأسواق.

3 سيولة التداول تتجاوز أربعة مليارات ريال خلال الجلسة

4 الراجحي وأرامكو يتصدران قائمة الأسهم الأعلى تداولاً

اكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/06/16	2026/06/17	التغير
1	جي آي جي	29.82	31.68	% 6.24
2	علم	713.00	737.00	% 3.37
3	أنابيب الشرق	213.30	220.00	% 3.14
4	محطة البناء	45.26	46.48	% 2.70
5	فيبكو	30.60	31.36	% 2.48
6	الرمز	58.60	59.95	% 2.30
7	ساكو	23.08	23.60	% 2.25
8	سال	181.30	184.80	% 1.93
9	ام آي اس	201.80	205.60	% 1.88
10	ثمار	34.06	34.60	% 1.59

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/06/16	2026/06/17	التغير
1	جزيرة تكافل	12.12	11.52	(% 4.95)
2	أسمنت السعودية	32.80	31.38	(% 4.33)
3	بترو رابغ	13.25	12.70	(% 4.15)
4	المتحدة للتأمين	3.42	3.29	(% 3.80)
5	دار المعدات	31.36	30.32	(% 3.32)
6	أسيج	6.80	6.58	(% 3.24)
7	الغاز القابضة	76.75	74.40	(% 3.06)
8	تبوك الزراعية	6.75	6.55	(% 2.96)
9	المملكة	13.45	13.10	(% 2.60)
10	أمانة للتأمين	7.36	7.17	(% 2.58)

السيولة تقترب من 1.5 مليار درهم

موجة شراء واسعة تدفع سوق دبي فوق 6100 نقطة

1 «إعمار» و«العربية للطيران» يقودان المكاسب وسط تداولات نشطة

أنهى سوق دبي المالي جلسة الأربعاء على ارتفاع قوي، مدعوماً بموجة شراء شملت عدداً من الأسهم القيادية في قطاعات العقار والبنوك والخدمات، ما دفع المؤشر العام إلى مواصلة مكاسبه وتجاوز مستوى 6100 نقطة، وسط سيولة مرتفعة اقتربت من 1.5 مليار درهم، في إشارة إلى استمرار النشاط الاستثماري وثقة المتعاملين في السوق.

أغلق المؤشر العام لسوق دبي المالي مرتفعاً بنسبة 1 %، ما يعادل 61 نقطة، ليصل إلى مستوى 6116 نقطة، مسجلاً واحدة من أقوى جلساته خلال الفترة الأخيرة.

وجاء هذا الأداء الإيجابي مدعوماً بارتفاع عدد من الأسهم ذات الأوزان الكبيرة في المؤشر، ما عزز من قدرة السوق على تحقيق مكاسب واسعة النطاق، رغم استمرار الحذر الذي يسيطر على المستثمرين في الأسواق الإقليمية والعالمية.

ويؤكد تجاوز المؤشر مستوى 6100 نقطة استمرار الزخم الشرائي الذي تشهده السوق، في ظل تحسن معنويات المستثمرين وتزايد الإقبال على الأسهم القيادية.

سيولة قوية

شهدت الجلسة نشاطاً ملحوظاً على مستوى التداولات، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتعاملات نحو 1.47 مليار درهم، وهو مستوى يعكس استمرار تدفق السيولة إلى السوق وارتفاع وتيرة العمليات الاستثمارية.

كما توزعت التداولات على مجموعة واسعة من الأسهم المدرجة، الأمر الذي ساهم في تعزيز استقرار السوق وتقليص الاعتماد على عدد محدود من الأسهم في قيادة الأداء.

ويرى متابعون أن استمرار السيولة عند هذه المستويات يوفر دعماً مهماً لمسار السوق خلال الفترة المقبلة، ويعزز قدرة الأسهم القيادية على المحافظة على مكاسبها الحالية.

مكاسب جماعية

عكست حركة الأسهم خلال الجلسة اتساع نطاق الصعود، إذ ارتفعت أسهم 31 شركة من أصل 52 شركة جرى التداول عليها، مقابل تراجع 10 شركات فقط، فيما استقرت أسعار 11 شركة دون تغيير.

ويشير هذا التوزيع إلى أن الارتفاع لم يكن محصوراً في عدد محدود من الأسهم، بل شمل قطاعات مختلفة، ما يعكس تحسناً عاماً في شهية المخاطرة لدى المستثمرين.

وفي الوقت نفسه، واصلت الأسواق الإماراتية تطبيق الحد الأقصى المؤقت للتراجع السعري اليومي عند 5 % بدلاً من 10 %، ضمن الإجراءات الاحترازية الرامية إلى تعزيز الاستقرار والحد من التقلبات الحادة في التداولات.

2 31 سهماً ترتفع مقابل تراجع 10 شركات واستقرار 11 أخرى

الأسهم القيادية

قاد سهم «إعمار العقارية» موجة الصعود بين الأسهم الكبرى، بعدما ارتفع بنسبة 3.4 % ليغلق عند 12.72 درهماً، مدعوماً بتداولات تجاوزت 50 مليون سهم، ما جعله أحد أبرز المحركات الرئيسية للمؤشر العام.

كما سجل سهم «العربية للطيران» مكاسب قوية بلغت 3.2 % ليصل إلى 5.56 درهم، مع تداول أكثر من 17 مليون سهم، مستفيداً من استمرار الاهتمام بأسهم قطاع النقل والسياحة.

وفي القطاع المصرفي، ارتفع سهم «الإمارات دبي الوطني» بنسبة 0.9 % ليغلق عند 30.22 درهماً، مع تداولات قاربت خمسة ملايين سهم، مواصلاً تقديم الدعم للمؤشر العام بفضل وزنه الكبير في السوق.

نشاط المضاربات

شهدت بعض الأسهم متوسطة وصغيرة القيمة السوقية نشاطاً لافتاً خلال الجلسة، حيث ارتفع سهم «دريك آند سكل إنترناشيونال» بنسبة 2.2 % ليصل إلى 0.235 درهم، مع تداولات قاربت 31 مليون سهم.

كما قفز سهم «الفردوس القابضة» بالنسبة القصوى المسموح بها ليغلق عند 0.325 درهم، مستفيداً من نشاط شرائي مكثف، فيما ارتفع سهم «تعليم القابضة» بنسبة 4 % ليصل إلى 3.12 درهم مع تداولات قاربت ثلاثة ملايين سهم.

ويعكس النشاط على هذه الأسهم استمرار اهتمام المستثمرين بالفرص المتاحة خارج الأسهم القيادية، خصوصاً في الشركات التي تشهد تحركات سعرية سريعة أو تتمتع بتوقعات نمو مستقبلية.

طلبات يتصدر

ورغم الأداء الإيجابي العام للسوق، تصدر سهم «طلبات هولدينغ» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية، بعدما شهد تداولات قاربت 58 مليون سهم خلال الجلسة.

إلا أن السهم أنهى التعاملات متراجعاً بنسبة 0.8 % ليغلق عند 1.30 درهم، في إشارة إلى وجود عمليات جني أرباح بعد النشاط الكبير الذي شهده السهم خلال الفترات الماضية.

ويؤكد استمرار تصدر «طلبات» لقائمة التداولات حجم الاهتمام الذي يحظى به السهم بين المستثمرين، سواء من المؤسسات أو الأفراد، باعتباره من أبرز الأسهم النشطة في السوق.

زخم مستمر

يعكس الأداء القوي لسوق دبي المالي استمرار حالة التفاؤل التي تسود أوساط المستثمرين، مدعومة بارتفاع السيولة وتحسن أداء الأسهم القيادية واتساع نطاق المكاسب بين مختلف القطاعات.

ومع حفاظ المؤشر العام على وجوده فوق مستوى 6100 نقطة، تبدو السوق في موقع قوي لمواصلة الاستفادة من التدفقات الاستثمارية، خاصة إذا استمرت نتائج الشركات والبيئة الاقتصادية في تقديم الدعم للثقة الاستثمارية خلال النصف الثاني من العام.

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/06/16	2026/06/17	التغير
1	الفردوس القابضة	0.28	0.33	% 14.84
2	مخازن	1.43	1.60	% 11.89
3	اكتتاب	0.44	0.48	% 8.95
4	الإثمار القابضة	0.19	0.21	% 6.77
5	تعليم القابضة	3.00	3.12	% 4.00
6	إعمار	12.30	12.72	% 3.41
7	العربية للطيران	5.39	5.56	% 3.15
8	المال كابيتال ريت	1.04	1.07	% 2.88
9	سبينس	1.25	1.28	% 2.40
10	دريك أند سكل	0.23	0.24	% 2.17

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/06/16	2026/06/17	التغير
1	السلام- السودان	0.58	0.57	(% 1.72)
2	الإمارات ريم للاستثمار	2.03	2.00	(% 1.48)
3	سلامة	0.75	0.74	(% 1.20)
4	باركن	6.11	6.04	(% 1.15)
5	تعاونية الاتحاد	2.17	2.15	(% 0.92)
6	مساكن دبي ريت	1.25	1.24	(% 0.80)
7	أمانات القابضة	1.30	1.29	(% 0.77)
8	طلبات	1.31	1.30	(% 0.76)
9	الخليج للملاحة	3.11	3.09	(% 0.64)
10	الإتصالات للتكاملة - دو	11.70	11.64	(% 0.51)

خطة إماراتية لخفض الاعتماد على مضيق هرمز إلى «الصفر»

في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز أمن الطاقة والاستقلالية اللوجستية، تتجه دولة الإمارات إلى تنفيذ خطة شاملة لإنهاء الاعتماد على مضيق هرمز كممر رئيسي لصادرات النفط والسلع، ضمن رؤية أوسع لإعادة تشكيل مسارات التصدير البحرية والبنية التحتية المرتبطة بها.

وتقوم الخطة على تطوير وتوسعة الموانئ الواقعة على الساحل الشرقي، خصوصاً في دبا والفجيرة وخورفكان، والتي تقع خارج نطاق مضيق هرمز، مع دراسة إنشاء ميناء جديد على ساحل خليج عمان، بما يتيح مسارات تصدير بديلة وأكثر أماناً.

كما تشمل الاستراتيجية إنشاء وتوسعة خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز مباشرة إلى الموانئ الشرقية، إلى جانب تطوير شبكات السكك الحديدية والطرق لربط حقول الإنتاج بمناطق التصدير، بما يعزز التكامل بين البنية التحتية للطاقة واللوجستيات.

وتعمل الدولة كذلك على دراسة إنشاء خطوط أنابيب إضافية لزيادة القدرة التصديرية، إلى جانب البحث في خيارات جديدة لتصدير البتروكيماويات والغاز الطبيعي المسال، ضمن منظومة متنوعة لمنافذ التصدير.

وتشير الخطط إلى أن هذه المشاريع تعتمد على دراسات جدوى متكاملة، في ظل توجه لتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على ممرات بحرية حساسة، خصوصاً مع ما أظهرته الأزمات العالمية من تأثيرات مباشرة على سلاسل الإمداد وأسعار الطاقة.

ورغم التوسع في الموانئ الشرقية، تستمر الموانئ الرئيسية في الخليج في لعب دور محوري في عمليات الاستيراد وإعادة التوزيع، مع توجه لتعزيز الربط بينها وبين بقية مناطق الدولة عبر شبكات نقل أكثر كفاءة، بما في ذلك السكك الحديدية لتقليل تكاليف النقل البري.

وتسعى هذه الاستراتيجية إلى بناء شبكة تصدير متكاملة تقلل الاعتماد على أي ممر بحري واحد، وتضمن مرونة أعلى في تدفق الطاقة والسلع، مع الحفاظ على استقرار سلاسل الإمداد على المدى الطويل.

المؤشر العام يرتفع 0.3 %

أسهم العقار والبنوك تدفع سوق أبوظبي نحو حاجز 10 آلاف نقطة

اختتم سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الأربعاء على ارتفاع، مدعوماً بأداء قوي لأسهم العقارات والبنوك والطاقة، ليقترب المؤشر العام من استعادة مستوى 10 آلاف نقطة، في ظل تداولات نشطة تجاوزت قيمتها 1.7 مليار درهم، ما يعكس استمرار تدفق السيولة وثقة المستثمرين في السوق الإماراتية.

وارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.3 % ليغلق عند مستوى 9996 نقطة، مواصلاً تحركاته الإيجابية ومحافظاً على تماسكه بالقرب من أحد أهم المستويات الفنية والنفسية في السوق.

ويعكس هذا الأداء قدرة السوق على استيعاب عمليات جني الأرباح التي شهدتها بعض الأسهم خلال الجلسات الماضية، مع استمرار الزخم الشرائي على عدد من الشركات القيادية ذات الثقل المؤثر في المؤشر العام.

كما يعزز الاقتراب من حاجز 10 آلاف نقطة من التوقعات باستمرار النشاط الإيجابي إذا ما واصلت الأسهم الكبرى تحقيق مكاسب خلال الجلسات المقبلة.

سيولة مرتفعة

سجلت التداولات قيمة إجمالية بلغت نحو 1.73 مليار درهم، في مؤشر على استمرار النشاط الاستثماري وارتفاع شهية المستثمرين للتعامل مع الأسهم المدرجة في السوق.

وجاءت هذه السيولة مدفوعة بعمليات شراء واسعة شملت أسهماً قيادية ومتوسطة الحجم، ما ساهم في تعزيز استقرار المؤشر العام وتوسيع قاعدة الأسهم المشاركة في الصعود.

ويرى متابعون أن المحافظة على مستويات سيولة مرتفعة تعد عاملاً أساسياً في دعم المسار الصاعد للسوق، خصوصاً مع تنوع القطاعات التي تستقطب اهتمام المستثمرين.

اتساع المكاسب

أظهرت حركة التداولات اتساعاً واضحاً في نطاق الارتفاعات، إذ صعدت أسهم 58 شركة من أصل 107 شركات تم تداول أسهمها خلال الجلسة، مقابل تراجع أسهم 34 شركة، فيما استقرت أسعار 15 شركة دون تغيير.

ويشير هذا التوزيع إلى أن الأداء الإيجابي لم يقتصر على عدد محدود من الأسهم، بل شمل قطاعات مختلفة، الأمر الذي يعكس تحسناً عاماً في معنويات المستثمرين.

كما يؤكد تفوق عدد الأسهم المرتفعة على المتراجعة استمرار الميل الشرائي في السوق، رغم التباين الطبيعي في أداء بعض الشركات.

العقار يقود

كان قطاع العقارات من أبرز المستفيدين خلال الجلسة، بعدما ارتفع سهم «الدار العقارية» بنسبة 4.7 % ليغلق عند 8.49 درهم، مدعوماً بتداولات تجاوزت 46 مليون سهم.

ويعد السهم من أكبر المكونات المؤثرة في المؤشر العام، ما جعله أحد أهم المحركات التي ساهمت في دفع السوق نحو المنطقة الخضراء.

كما واصل المستثمرون إظهار اهتمام واضح بأسهم القطاع العقاري في ظل التوقعات الإيجابية المرتبطة باستمرار النشاط العقاري والمشروعات التنموية الكبرى في دولة الإمارات.

البنوك والطاقة

سجل القطاع المصرفي حضوراً قوياً خلال الجلسة، بعدما قفز سهم «بنك أبوظبي التجاري» بنسبة 4.9 % ليغلق عند 15.58 درهم، مع تداولات تجاوزت 14 مليون سهم.

وجاء هذا الأداء ليعزز مكانة القطاع المصرفي كأحد أهم الداعمين للمؤشر العام، خاصة في ظل قوة المراكز المالية للبنوك واستمرار نمو أنشطتها التشغيلية.

وفي قطاع الطاقة، ارتفع سهم «إن إم دي سي إنرجي» بنسبة 4.5 % ليصل إلى 3.05 دراهم مع تداولات قاربت ثمانية ملايين سهم، بينما خالف سهم «أدنوك للغاز» الاتجاه العام وتراجع بنسبة 0.9 % ليغلق عند 3.47 درهم، رغم تسجيله تداولات نشطة قاربت 13 مليون سهم.

ويعكس هذا التباين استمرار عمليات إعادة التموضع بين أسهم الطاقة، حيث يتجه المستثمرون نحو الشركات التي تتمتع بزخم أكبر أو محفزات تشغيلية أقوى.

نشاط لافت

تصدر سهم «منازل العقارية» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية، بعدما استقطب تداولات قاربت 85 مليون سهم خلال الجلسة.

وأنهى السهم تعاملاته مرتفعاً بنسبة 4.7 % عند 0.337 درهم، مستفيداً من اهتمام المستثمرين بأسهم العقارات ذات الأسعار الجاذبة والنشاط المرتفع.

ويؤكد هذا الأداء استمرار الزخم على الأسهم العقارية في سوق أبوظبي، سواء على مستوى الشركات الكبرى أو الأسهم متوسطة وصغيرة القيمة السوقية.

ثقة متواصلة

يعكس أداء سوق أبوظبي خلال جلسة الأربعاء استمرار الثقة في السوق الإماراتية، مدعوماً بتنوع مصادر النمو بين القطاعات المختلفة ووجود سيولة قوية تبحث عن فرص استثمارية جديدة.

ومع اقتراب المؤشر العام من استعادة مستوى 10 آلاف نقطة، تبدو السوق في موقع يسمح لها بمواصلة التحرك الإيجابي، خاصة إذا استمرت الأسهم القيادية في تقديم الدعم للمؤشر واستمرت السيولة عند مستوياتها المرتفعة الحالية.

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/06/16	2026/06/17	التغير
1	أبوظبي التجاري	14.86	15.58	% 4.85
2	الدار العقارية	8.11	8.49	% 4.69
3	منازل العقارية	0.32	0.34	% 4.66
4	إن إم دي سي إنيرجي	2.92	3.05	% 4.45
5	فينكس كروب	0.66	0.68	% 3.64
6	مجموعة اي 7	0.95	0.98	% 3.15
7	الإمارات للتنقل	3.40	3.50	% 2.94
8	ريسبونس بلس القابضة	2.17	2.23	% 2.77
9	دار التأمين	1.64	1.68	% 2.44
10	أبوظبي الإسلامي	21.20	21.68	% 2.26

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/06/16	2026/06/17	التغير
1	فيرتيغلوب	2.85	2.71	(% 4.91)
2	رأس الخيمة للأسمنت الأبيض	0.96	0.92	(% 4.37)
3	إيزي ليس	22.80	21.88	(% 4.04)
4	بنك الاستثمار	0.03	0.03	(% 3.57)
5	السياحة والفنادق	1.49	1.44	(% 3.36)
6	بلدكو	1.79	1.73	(% 3.35)
7	ألفا داتا	1.50	1.47	(% 2.00)
8	بريسايت	3.76	3.70	(% 1.60)
9	عنان للاستثمار القابضة	1.46	1.44	(% 1.37)
10	مجموعة إي إس جي	12.00	11.84	(% 1.33)

رغم انتعاش الأسهم الصناعية

ضغوط البنوك والخدمات تهبط ببورصة مسقط

أنهت بورصة مسقط تعاملات الأربعاء على تراجع ملحوظ، متأثرة بضغوط بيعية على أسهم القطاعين المالي والخدمي، ما دفع المؤشر العام إلى التخلي عن جزء من مكاسبه الأخيرة، في وقت شهدت فيه التداولات انحساراً في السيولة والأحجام، بينما نجح القطاع الصناعي في تسجيل أداء إيجابي حدّ من حدة الخسائر.

أغلق مؤشر «مسقط 30» عند مستوى 7582.24 نقطة، متراجعاً بنسبة 0.67 % تعادل 51.26 نقطة مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة.

وجاء هذا التراجع نتيجة ضغوط تعرضت لها مجموعة من الأسهم القيادية، خصوصاً في القطاع المالي، الذي يعد من أكبر المكونات المؤثرة في المؤشر العام، ما انعكس على أداء السوق بشكل مباشر.

ويعكس هبوط المؤشر استمرار حالة الحذر بين المستثمرين، في ظل الترقب للتطورات الاقتصادية والمالية الإقليمية والعالمية، إضافة إلى عمليات إعادة التموضع التي تشهدها بعض المحافظ الاستثمارية.

ضغط قطاعي

شكل قطاعا الخدمات والمال العامل الرئيسي وراء تراجع السوق، حيث انخفض مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.59 %، فيما تراجع القطاع المالي بنسبة 0.32 %.

ويأتي ذلك في وقت استمرت فيه بعض الأسهم المصرفية والخدمية بالتعرض لعمليات بيع وجني أرباح، بعد المكاسب التي حققتها خلال فترات سابقة.

في المقابل، تمكن القطاع الصناعي من تسجيل أداء إيجابي بارتفاع بلغ 0.68%، ليكون القطاع الوحيد الذي أنهى الجلسة في المنطقة الخضراء، مستفيداً من المكاسب القوية التي سجلتها عدة شركات صناعية مدرجة.

ويبرز هذا الأداء التباين الواضح بين القطاعات، حيث ساهمت الأسهم الصناعية في تقليص حجم التراجع العام للمؤشر.

تراجع السيولة

شهدت الجلسة انخفاضاً ملحوظاً في وتيرة التداولات، إذ تراجعت أحجام الأسهم المتداولة بنسبة 29.48 % لتصل إلى 90.65 مليون سهم، مقارنة مع 128.55 مليون سهم في الجلسة السابقة.

كما انخفضت قيمة التداولات بنسبة 23.82 % لتبلغ 28.36 مليون ريال عُماني، مقابل 37.23 مليون ريال في الجلسة الماضية.

ويعكس هذا التراجع في النشاط حالة الترقب التي تسود أوساط المستثمرين، فضلاً عن ميل بعض المتعاملين إلى الانتظار قبل اتخاذ قرارات استثمارية جديدة، خصوصاً بعد التحركات التي شهدتها الأسواق الإقليمية خلال الأيام الأخيرة.

ويرى محللون أن انخفاض السيولة عادة ما يؤدي إلى زيادة حساسية المؤشر تجاه تحركات الأسهم القيادية، وهو ما ظهر بوضوح خلال جلسة الأربعاء.

الأسهم الخاسرة

تصدر سهم «الكروم العُمانية» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بعدما فقد 3.3 % من قيمته ليغلق عند 2.7 ريال عُماني.

وجاء بعده سهم «تكافل عُمان للتأمين» بانخفاض نسبته 2.99 % إلى 0.065 ريال، فيما تراجع سهم «الغاز الوطنية» بنسبة 2.7 % ليصل إلى 0.108 ريال.

كما انخفض سهم «بنك ظفار» بنسبة 2 % ليغلق عند 0.196 ريال، وتراجع سهم «بنك صحار الدولي» بنسبة 1.95 % إلى 0.201 ريال.

ويشير وجود عدد من الأسهم المصرفية ضمن قائمة الخاسرين إلى الدور الذي لعبه القطاع المالي في الضغط على المؤشر العام خلال الجلسة.

الصناعة تتألق

على الجانب الآخر، شهدت السوق أداءً قوياً لعدد من الأسهم الصناعية التي تصدرت قائمة الرابحين. وجاء سهم «المها للسيراميك» في مقدمة الأسهم الصاعدة بعد ارتفاعه بنسبة 6.72 % ليغلق عند 0.27 ريال، تلاه سهم «عُمان كلورين» بمكاسب بلغت 5.71 % عند 0.185 ريال.

كما صعد سهم «الجزيرة للمنتجات الحديدية» بنسبة 3.91% إلى 0.771 ريال، وارتفع سهم «التأمين العربية فالكون» بنسبة 3.7 % عند 0.14 ريال، فيما زاد سهم «صناعة الكابلات العُمانية» بنسبة 3.33 % ليصل إلى 3.1 ريال.

وتعكس هذه المكاسب استمرار اهتمام المستثمرين بأسهم الشركات الصناعية، خاصة تلك المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية والبنية الأساسية.

نشاط التداول

من حيث أحجام التداول، تصدر سهم «بنك صحار الدولي» النشاط بعدما جرى تداول نحو 21.52 مليون سهم، ليحافظ على موقعه بين أكثر الأسهم جذباً للمتعاملين في السوق.

أما من حيث قيمة التداولات، فقد جاء سهم «بنك مسقط» في الصدارة بسيولة بلغت نحو 7.66 مليون ريال عُماني، مؤكداً استمرار حضوره القوي بين الأسهم القيادية الأكثر استقطاباً للأموال.

ويبرز النشاط على الأسهم المصرفية رغم تراجع بعضها سعرياً، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بهذا القطاع باعتباره أحد الركائز الرئيسية للسوق العُمانية.

تباين الأداء

تكشف نتائج جلسة الأربعاء عن تباين واضح في أداء القطاعات والأسهم داخل بورصة مسقط، حيث واجهت السوق ضغوطاً من القطاعين المالي والخدمي، مقابل أداء قوي للأسهم الصناعية.

ومع تراجع السيولة والأحجام، ستبقى قدرة السوق على استعادة الزخم مرهونة بعودة النشاط الاستثماري وتحسن أداء الأسهم القيادية، خصوصاً في القطاع المصرفي، الذي يظل المحرك الأبرز لاتجاهات المؤشر العام خلال الفترة المقبلة.

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/06/16	2026/06/17	التغير
1	بنك ظفار	0.200	0.196	(% 2.00)
2	بنك صحار	0.205	0.201	(% 1.95)
3	أوكيو للصناعات الأساسية	0.259	0.254	(% 1.93)
4	شركة أوكيو لشبكات الغاز	0.226	0.222	(% 1.77)
5	العنقاء للطاقة	0.236	0.232	(% 1.69)
6	الأنوار لبلاط السيراميك	0.160	0.158	(% 1.25)
7	عمان والإمارات	0.162	0.160	(% 1.23)
8	أُريدو	0.333	0.329	(% 1.20)
9	أوكيو للاستكشاف والإنتاج	0.457	0.452	(% 1.09)
10	ظفار الدولية للتنمية	0.291	0.288	(% 1.03)

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/06/16	2026/06/17	التغير
1	صناعة الكابلات العمانية	3.000	3.100	% 3.33
2	عمان كلورين	0.180	0.185	% 2.78
3	مسقط للغازات	0.146	0.150	% 2.74
4	اسياد	0.281	0.283	% 0.71
5	بنك عمان العربي	0.243	0.244	% 0.41

المؤشر العام يضيف 24 نقطة ويغلق فوق مستوى 10575 نقطة

مكاسب جماعية تدفع بورصة قطر للصعود

سجلت بورصة قطر أداءً إيجابياً في ختام تعاملات الأربعاء، مع استمرار حالة الترقب التي تسيطر على الأسواق العالمية بانتظار قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن أسعار الفائدة، في وقت فضّل فيه المستثمرون تعزيز مراكزهم في عدد من الأسهم القيادية، ما ساهم في دفع المؤشر العام إلى المنطقة الخضراء وتحقيق مكاسب جديدة.

وأنهى المؤشر العام لبورصة قطر جلسة التداول مرتفعاً بنسبة 0.23 % ليغلق عند مستوى 10,575.50 نقطة، مضيفاً 24.08 نقطة مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة.

ويعكس هذا الأداء استمرار حالة التماسك التي تشهدها السوق القطرية رغم التحديات المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية وترقب المستثمرين للقرارات النقدية الأمريكية التي غالباً ما تؤثر في حركة رؤوس الأموال والاستثمارات حول العالم.

وجاء هذا الارتفاع في ظل تحسن شهية المستثمرين تجاه عدد من الأسهم المدرجة، مع استمرار توجه المتعاملين نحو بناء مراكز استثمارية انتقائية في القطاعات التي يُتوقع أن تستفيد من استقرار أسعار الفائدة أو أي مؤشرات مستقبلية على تخفيف السياسة النقدية.

دعم قطاعي

حظيت السوق بدعم جماعي من مختلف القطاعات المدرجة، إذ أغلقت القطاعات السبعة جميعها على ارتفاع، في إشارة إلى اتساع نطاق المكاسب وعدم اقتصارها على مجموعة محدودة من الأسهم أو الشركات.

وقاد قطاع التأمين المكاسب بعدما سجل ارتفاعاً بنسبة 1.60 %، مستفيداً من الأداء الإيجابي لعدد من أسهمه، بينما جاء قطاع العقارات في ذيل قائمة القطاعات الرابحة، إلا أنه تمكن رغم ذلك من تسجيل ارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.03 %.

ويشير الأداء الجماعي للقطاعات إلى تحسن نسبي في معنويات المستثمرين، خاصة مع اقتراب صدور قرارات اقتصادية عالمية مهمة قد تحدد اتجاهات الأسواق خلال النصف الثاني من العام. كما يعكس قدرة السوق القطرية على المحافظة على توازنها في ظل المستجدات الاقتصادية والمالية الدولية.

سيولة متنامية

وعلى مستوى التداولات، ارتفعت السيولة المتداولة إلى 452.81 مليون ريال، مقارنة مع 445.16 مليون ريال في جلسة الثلاثاء، بما يعكس استمرار تدفق الأموال إلى السوق ووجود نشاط استثماري ملحوظ رغم الحذر الذي يسبق إعلان السياسة النقدية الأمريكية.

وفي المقابل، تراجعت أحجام التداول إلى 153.79 مليون سهم مقارنة مع 171.22 مليون سهم في الجلسة السابقة، ما يشير إلى أن الارتفاع في قيمة التداولات جاء مدعوماً بتركيز المستثمرين على أسهم ذات قيم سوقية أكبر أو أسعار أعلى نسبياً.

كما ارتفع عدد الصفقات المنفذة إلى 27.89 ألف صفقة، مقابل 23.44 ألف صفقة في الجلسة السابقة، وهو ما يعكس زيادة النشاط بين المتعاملين واتساع قاعدة التداولات خلال الجلسة.

ويرى مراقبون أن ارتفاع عدد الصفقات رغم انخفاض أحجام الأسهم المتداولة يعد مؤشراً على تنوع العمليات الاستثمارية ووجود حركة نشطة بين المستثمرين الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

تحركات الأسهم

وعلى صعيد أداء الأسهم، ارتفعت أسعار 35 سهماً من أصل الشركات المتداولة، ما يؤكد سيطرة اللون الأخضر على معظم شاشات التداول.

وتصدر سهم «مخازن» قائمة الأسهم الرابحة بعدما سجل ارتفاعاً بنسبة 5.50%، مستفيداً من عمليات شراء قوية عززت أداءه خلال الجلسة.

في المقابل، تراجعت أسعار 16 سهماً، وجاء سهم «دلالة» في مقدمة الخاسرين بانخفاض بلغت نسبته 1.11%، بينما استقرت أسعار خمسة أسهم دون تغيير يذكر مقارنة بإغلاقاتها السابقة.

ويعكس هذا التباين استمرار عمليات إعادة التموضع بين الأسهم والقطاعات المختلفة، حيث يتجه المستثمرون إلى اقتناص الفرص في الشركات التي تتمتع بأساسيات قوية أو توقعات نمو أفضل خلال الفترات المقبلة.

نشاط التداول

وفي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات، تصدر سهم «بلدنا» التداولات بعدما استحوذ على حجم تداول بلغ 33.24 مليون سهم، ليواصل حضوره القوي بين الأسهم الأكثر جذباً للمستثمرين الأفراد.

أما من حيث السيولة، فقد جاء سهم «صناعات قطر» في الصدارة بقيمة تداول بلغت 53.79 مليون ريال، ما يؤكد استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم القيادية ذات الوزن الكبير في المؤشر العام.

ويؤكد النشاط المرتفع على أسهم الشركات الكبرى استمرار الرهان على القطاعات الصناعية والتشغيلية الرئيسية في السوق القطرية، خاصة في ظل توقعات باستمرار الإنفاق الاستثماري والمشروعات التنموية التي تدعم نمو الاقتصاد الوطني.

ترقب الفيدرالي

وتكتسب قرارات الفيدرالي أهمية خاصة بالنسبة لأسواق الخليج، نظراً لارتباط معظم العملات الخليجية بالدولار الأمريكي، ما يجعل توجهات السياسة النقدية الأمريكية عاملاً مؤثراً في قرارات البنوك المركزية الإقليمية وتدفقات السيولة والاستثمارات.

وفي ظل هذه الأجواء، تبدو بورصة قطر محافظة على زخمها الإيجابي، مستفيدة من قوة الأساسيات الاقتصادية المحلية ونتائج الشركات، مع بقاء الأنظار مركزة على ما ستسفر عنه الرسائل المرتقبة من البنك المركزي الأمريكي بشأن مستقبل السياسة النقدية العالمية.

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/06/16	2026/06/17	التغير
1	مخازن	2.290	2.416	% 5.50
2	لشا	2.320	2.411	% 3.92
3	قطر للتأمين	2.115	2.169	% 2.55
4	الخليج الدولية	2.213	2.248	% 1.58
5	العامة	1.603	1.618	% 0.94
6	أوريدو	13.780	13.900	% 0.87
7	ميزة	3.415	3.443	% 0.82
8	بنك الدوحة	2.938	2.959	% 0.71
9	مزايا	0.579	0.583	% 0.69
10	الفالح	0.594	0.598	% 0.67

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/06/16	2026/06/17	التغير
1	دلالة	1.355	1.340	(% 1.11)
2	التجاري	4.283	4.248	(% 0.82)
3	مقدام القابضة	2.294	2.276	(% 0.78)
4	التحويلية	2.135	2.120	(% 0.70)
5	فودافون قطر	2.797	2.779	(% 0.64)
6	زاد	13.880	13.820	(% 0.43)
7	نبراس للطاقة	14.660	14.610	(% 0.34)
8	المتحدة للتنمية	0.898	0.895	(% 0.33)
9	الاسمنت	2.829	2.820	(% 0.32)
10	الإسلامية	8.590	8.569	(% 0.24)

المؤشر العام يرتفع 0.78 % مدعوماً بأداء قوي لأربعة قطاعات رئيسية

أسهم البنوك والصناعة تقود بورصة البحرين لاختراق مستوى 2015 نقطة

1 «ألبا» يتصدر المكاسب والنشاط بعد تداول أكثر من 1.2 مليون سهم

2 قيم التداول تتجاوز 1.7 مليون دينار عبر أكثر من 400 صفقة

واصلت بورصة البحرين أداءها الإيجابي خلال جلسة الأربعاء، مستفيدة من صعود جماعي لعدد من القطاعات القيادية، وفي مقدمتها المواد الأساسية والقطاع المالي، ما ساهم في دفع المؤشر العام إلى مستويات جديدة فوق حاجز 2015 نقطة، وسط نشاط ملحوظ في التداولات وزيادة وتيرة التعاملات بعد عودة السوق من عطلة رأس السنة الهجرية.

أنهى المؤشر العام لبورصة البحرين تعاملاته مرتفعاً بنسبة 0.78 % ليغلق عند مستوى 2015 نقطة، مواصلاً البناء على مكاسبه المسجلة في الجلسات السابقة، في ظل تحسن شهية المستثمرين تجاه عدد من الأسهم القيادية المدرجة في السوق.

ويعكس هذا الأداء استمرار الثقة في الشركات البحرينية المدرجة، خاصة مع تماسك نتائج العديد من المؤسسات المالية والصناعية، فضلاً عن استقرار البيئة الاقتصادية المحلية التي تدعم توجهات المستثمرين على المدى المتوسط والطويل.

كما جاء الإغلاق فوق مستوى 2000 نقطة ليؤكد قدرة السوق على الحفاظ على مساره الصاعد، مدعوماً بعمليات شراء تركزت على الأسهم ذات الوزن النسبي المرتفع في المؤشر.

دعم قطاعي

استندت مكاسب السوق إلى الأداء الإيجابي لأربعة قطاعات رئيسية، شملت المواد الأساسية والمال والعقارات والصناعات، وهي قطاعات تمثل ركائز أساسية في هيكل السوق البحرينية.

وساهم قطاع المواد الأساسية في قيادة الارتفاعات مستفيداً من الأداء القوي لأسهم الشركات الصناعية الكبرى، بينما واصل القطاع المالي تقديم الدعم للمؤشر مع استمرار النشاط على أسهم البنوك والمؤسسات المصرفية.

كما سجل قطاع العقارات أداءً إيجابياً مدعوماً بارتفاع أسهم الشركات العقارية، في حين أضاف قطاع الصناعات مزيداً من الزخم للسوق بفضل الطلب على الأسهم المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية والتصديرية.

ويؤكد هذا التنوع في مصادر الدعم أن المكاسب لم تكن محصورة في قطاع واحد، بل جاءت نتيجة تحسن واسع النطاق شمل قطاعات اقتصادية مختلفة.

تداولات نشطة

وعلى مستوى التداولات، بلغت أحجام التعاملات نحو 3.1 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 1.73 مليون دينار بحريني، جرى تنفيذها من خلال 403 صفقات.

وتعكس هذه الأرقام تحسناً في وتيرة النشاط مقارنة بالجلسات الأخيرة، خاصة مع عودة المستثمرين إلى السوق عقب عطلة رأس السنة الهجرية، حيث شهدت الجلسة تنوعاً في العمليات الشرائية والبيعية على عدد من الأسهم القيادية.

ويرى متابعون أن استقرار مستويات السيولة الحالية يوفر دعماً إضافياً للمؤشر العام، ويمنح السوق قدرة أكبر على استيعاب عمليات جني الأرباح دون التأثير بشكل كبير على الاتجاه العام للتداولات.

الأسهم الرابحة

شهدت الجلسة أداءً إيجابياً لعدد من الأسهم البارزة، حيث تصدر سهم «ألمنيوم البحرين» قائمة الرابحين بعد ارتفاعه بنسبة 3.15 %، مستفيداً من نشاط شرائي ملحوظ عزز موقعه بين أبرز الأسهم المؤثرة في السوق.

وجاء سهم «أماكن» في المرتبة الثانية بمكاسب بلغت 1.85%، تلاه سهم «إيه بي إم تيرمينالز البحرين» بارتفاع نسبته 1.08 %، ثم سهم «بنك البحرين والكويت» الذي صعد بنسبة 1.06 %.

كما سجل سهم «بيت التمويل الكويتي» مكاسب بلغت 0.86 %، فيما ارتفع سهم «عقارات السيف» بنسبة 0.78 %، وصعد سهم «بنك البحرين الوطني» بنسبة 0.77 %، بينما أضاف سهم «بنك السلام» نحو 0.47 % إلى قيمته السوقية.

وتعكس هذه المكاسب حالة من التفاؤل بين المستثمرين تجاه الأسهم القيادية، خصوصاً تلك المرتبطة بالقطاعين المالي والصناعي اللذين يشكلان جزءاً مهماً من هيكل السوق البحرينية.

قيادة ألبا

واصل سهم «ألمنيوم البحرين» حضوره القوي خلال الجلسة، ليس فقط باعتباره أكبر الرابحين، بل أيضاً من خلال تصدره قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث حجم التداول.

وسجل السهم تداولات بلغت 1.23 مليون سهم عند سعر 0.950 دينار بحريني، مستحوذاً على الحصة الأكبر من نشاط السوق، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالشركة باعتبارها إحدى أكبر الشركات الصناعية المدرجة في المنطقة.

وجاء سهم «بنك السلام» في المرتبة الثانية من حيث حجم التداولات، بعدما تم تداول نحو 465.63 ألف سهم عند سعر 0.216 دينار للسهم، مؤكداً استمرار الاهتمام بأسهم القطاع المصرفي.

زخم مستمر

ويأتي أداء الأربعاء امتداداً للمسار الإيجابي الذي شهدته بورصة البحرين في آخر جلسة تداول قبل العطلة، عندما أغلق المؤشر العام مرتفعاً بنسبة 0.42 % عند مستوى 2000.23 نقطة.

ويشير استمرار المكاسب فوق مستوى 2000 نقطة إلى وجود زخم إيجابي يدعم السوق البحرينية، خاصة مع تحسن أداء القطاعات الرئيسية واستمرار النشاط على الأسهم القيادية.

ومع ترقب المستثمرين لتطورات الأسواق العالمية وقرارات السياسة النقدية الدولية، تبدو بورصة البحرين محافظة على استقرارها النسبي، مستفيدة من قوة المؤسسات المدرجة وتنوع القطاعات الاقتصادية التي تشكل قاعدة السوق، ما يعزز فرص استمرار الأداء الإيجابي خلال الفترة المقبلة.

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/06/15	2026/06/17	التغير
1	ألبا	0.921	0.950	% 3.15
2	اي بي ام تيرمينالز	0.930	0.940	% 1.08
3	البحرين والكويت	0.568	0.574	% 1.06
4	عقارات السيف	0.128	0.129	% 0.78
5	البحرين الوطني	0.520	0.524	% 0.77
6	بنك السلام	0.215	0.216	% 0.47
7	بنك جي إف إتش	0.594	0.595	% 0.17

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/06/15	2026/06/17	التغير
1	استيراد الاستثمارية	0.210	0.205	(% 2.38)

المستثمرون يجنون أرباح موجة الصعود القوية في أسهم التقنية

«داو جونز» يسجل قمة تاريخية رغم تراجع التكنولوجيا

1 اتفاق السلام يدعم الأسواق ويضغط على أسعار النفط

2 ناسداك يتراجع بأكثر من واحد بالمئة بعد مكاسب قوية

أنهت الأسهم الأميركية تعاملات الثلاثاء بصورة متباينة، بعدما تراجع مؤشرا ناسداك وستاندرد آند بورز 500 تحت ضغط عمليات جني الأرباح في قطاع التكنولوجيا، بينما واصل مؤشر داو جونز الصناعي صعوده ليسجل مستوى إغلاق قياسياً جديداً للمرة الثانية على التوالي.

وجاءت التحركات الأخيرة بعد جلسة استثنائية شهدتها الأسواق في بداية الأسبوع، مدفوعة بحالة من التفاؤل عقب الإعلان عن اتفاق سلام بين الولايات المتحدة وإيران، وهو ما ساهم في تهدئة المخاوف الجيوسياسية ودفع أسعار النفط إلى التراجع الحاد. لكن المستثمرين فضلوا خلال جلسة الثلاثاء إعادة تقييم مراكزهم الاستثمارية، خاصة في أسهم التكنولوجيا التي حققت مكاسب قوية خلال الأيام الماضية.

كما تزامنت التحركات مع حالة ترقب واسعة لاجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، حيث ينتظر المستثمرون أول قرار للفائدة في ظل المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الجديدة. وأدى هذا الانتظار إلى تراجع شهية المخاطرة نسبياً في بعض القطاعات، في حين استمرت أسهم أخرى في جذب التدفقات الاستثمارية.

ويعكس الأداء المتباين للأسواق الأميركية المرحلة الحالية التي تجمع بين التفاؤل بانخفاض المخاطر الجيوسياسية والقلق بشأن مستقبل السياسة النقدية، وهو ما يجعل المستثمرين أكثر انتقائية في قراراتهم الاستثمارية خلال الفترة الراهنة.

جني الأرباح يضغط على أسهم التكنولوجيا

تعرض قطاع التكنولوجيا لضغوط واضحة خلال جلسة الثلاثاء بعدما قاد موجة الصعود القوية التي شهدتها الأسواق في الجلسة السابقة.

فبعد المكاسب الكبيرة التي سجلها مؤشر ناسداك في أعقاب الإعلان عن اتفاق السلام، اتجه العديد من المستثمرين إلى جني الأرباح والاستفادة من الارتفاعات السريعة التي تحققت خلال فترة قصيرة. ويعد هذا السلوك طبيعياً في الأسواق المالية، خصوصاً بعد التحركات القوية التي ترفع تقييمات الأسهم بصورة متسارعة.

وقد انعكس ذلك على أداء شركات التكنولوجيا الكبرى التي تشكل الوزن الأكبر في مؤشري ناسداك وستاندرد آند بورز 500. فالمستثمرون أصبحوا أكثر حذراً في ظل انتظارهم نتائج اجتماع الاحتياطي الفيدرالي، ما دفعهم إلى تقليص بعض المراكز الاستثمارية مؤقتاً.

ورغم التراجع، لا يزال قطاع التكنولوجيا يحتفظ بأداء قوي منذ بداية العام، مدعوماً بالاستثمارات الضخمة في الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبنية التحتية الرقمية. ولذلك ينظر العديد من المحللين إلى التراجعات الحالية باعتبارها حركة تصحيح طبيعية أكثر من كونها تحولاً في الاتجاه العام للسوق.

داو جونز يستفيد من تدوير السيولة

في الوقت الذي تعرضت فيه أسهم التكنولوجيا للضغوط، تمكن مؤشر داو جونز الصناعي من تسجيل مستوى قياسي جديد، مستفيداً من انتقال جزء من السيولة إلى قطاعات تقليدية أكثر استقراراً.

ويضم المؤشر شركات صناعية واستهلاكية ومالية كبرى تتمتع بحساسية أقل تجاه تقلبات أسهم التكنولوجيا. ولذلك استفاد من توجه المستثمرين نحو تنويع محافظهم الاستثمارية وتقليل التركيز على أسهم النمو المرتفعة التقييم.

كما ساعد انخفاض أسعار النفط على دعم العديد من الشركات المدرجة في المؤشر، خاصة تلك التي تعتمد على الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية، حيث يؤدي تراجع تكاليف الوقود إلى تحسين هوامش الربحية.

ويعكس الأداء القوي لداو جونز استمرار ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأميركي وقدرته على مواصلة النمو رغم التحديات المختلفة، كما يشير إلى أن الصعود الحالي للأسواق لم يعد مقتصراً على شركات التكنولوجيا وحدها.

وتعتبر هذه الظاهرة من المؤشرات الإيجابية لأنها تعكس اتساع قاعدة المشاركة في المكاسب السوقية، بدلاً من الاعتماد على عدد محدود من الأسهم الكبرى.

اتفاق السلام يعزز شهية المستثمرين

لا يزال الاتفاق المرتقب بين الولايات المتحدة وإيران يمثل أحد أهم العوامل الداعمة للأسواق العالمية خلال الفترة الحالية.

فبعد أشهر من الحرب والاضطرابات التي أثرت على أسواق الطاقة والتجارة العالمية، ينظر المستثمرون إلى الاتفاق باعتباره خطوة مهمة نحو استعادة الاستقرار الاقتصادي وتقليص المخاطر الجيوسياسية.

وقد انعكس هذا التفاؤل بصورة مباشرة على أداء الأسواق المالية، حيث شهدت الأسهم موجة صعود قوية فور الإعلان عن التقدم في المفاوضات. كما تراجعت أسعار النفط بشكل ملحوظ نتيجة توقعات زيادة الإمدادات وعودة الملاحة الطبيعية عبر مضيق هرمز.

وبالنسبة للشركات الأميركية، فإن استقرار أسواق الطاقة يمثل عاملاً إيجابياً مهماً لأنه يساهم في خفض تكاليف التشغيل والنقل والإنتاج، وهو ما يدعم الأرباح المستقبلية ويعزز جاذبية الأسهم.

كما أن تراجع التوترات السياسية يقلل من حالة عدم اليقين التي كانت تؤثر على قرارات الاستثمار والإنفاق لدى الشركات والمستهلكين.

انخفاض النفط يدعم التوقعات الاقتصادية

كان من أبرز التطورات التي تابعتها الأسواق خلال الجلسات الأخيرة التراجع الحاد في أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ أوائل مارس.

وجاء هذا الانخفاض نتيجة تزايد التوقعات بعودة الإمدادات النفطية إلى الأسواق العالمية بعد الاتفاق المرتقب، إضافة إلى تراجع علاوة المخاطر الجيوسياسية التي كانت مضافة إلى الأسعار خلال فترة الحرب.

سبيس إكس تقتحم دائرة الكبار

استحوذت شركة سبيس إكس على اهتمام المستثمرين خلال الجلسة بعدما سجلت ارتفاعات لافتة دفعتها مؤقتاً إلى تجاوز القيمة السوقية لبعض أكبر الشركات العالمية.

وأظهرت التداولات أن الشركة استطاعت لفترات محدودة تجاوز القيمة السوقية لشركات عملاقة مثل أمازون، كما اقتربت من تجاوز مايكروسوفت خلال بعض فترات التداول.

ويعكس هذا الأداء الثقة المتزايدة في الشركات المرتبطة بتقنيات الفضاء والذكاء الاصطناعي، وهي القطاعات التي أصبحت محط اهتمام المستثمرين خلال السنوات الأخيرة.

ورغم أن السهم فقد جزءاً من مكاسبه مع نهاية الجلسة، فإن الأداء القوي للشركة يعكس التحولات التي تشهدها الأسواق العالمية، حيث تتزايد أهمية الشركات العاملة في القطاعات المستقبلية ذات النمو المرتفع.

الفيدرالي في قلب اهتمامات الأسواق

تنتظر الأسـواق المالية العالمية قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة، والذي يمثل الحدث الاقتصادي الأبرز خلال الأسبوع.

ولا يقتصر اهتمام المستثمرين على القرار نفسه، إذ تشير التوقعات إلى الإبقاء على الفائدة دون تغيير، بل يتركز الاهتمام بصورة أكبر على الرسائل المستقبلية التي سيبعث بها البنك المركزي الأميركي بشأن التضخم والنمو الاقتصادي.

ويحاول المستثمرون استشراف توقيت أي خفض محتمل للفائدة خلال الفترة المقبلة، لأن ذلك سيؤثر بصورة مباشرة على تقييمات الأسهم والسندات والأصول الأخرى.

الأسواق تراهن على استمرار الدورة الصاعدة

رغم التراجعات المحدودة التي شهدها ناسداك وستاندرد آند بورز، لا يزال المزاج العام في الأسواق يميل إلى التفاؤل.

فالمستثمرون يرون أن مجموعة من العوامل الإيجابية بدأت تتجمع في الوقت نفسه، أبرزها انخفاض أسعار النفط، وتراجع المخاطر الجيوسياسية، وتحسن توقعات التضخم، واستمرار قوة الاقتصاد الأميركي.

كما أن الأرباح القوية للشركات واستمرار الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي يدعمان النظرة الإيجابية طويلة الأجل للأسواق.

وفي الوقت نفسه، لا تزال السيولة الاستثمارية مرتفعة نسبياً، فيما تواصل المؤسسات المالية البحث عن فرص جديدة للنمو في مختلف القطاعات.

ولهذا السبب، يعتبر كثير من المحللين أن التراجعات الحالية تمثل استراحة مؤقتة داخل اتجاه صاعد أوسع، وليس بداية مرحلة هبوطية جديدة.

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالى	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	227.49	230.30	225.30	-1.46	-0.64%	3.71M	16/06
مجموعة شيفرون	180.11	180.25	178.33	-0.29	-0.16%	6.66M	16/06
شركة كاتربيلر	945.46	961.33	939.17	+11.53	+1.23%	2.83M	16/06
مجموعة مايكروسوفت	393.83	396.84	390.69	-5.93	-1.48%	31.51M	16/06
شركة والت ديزني	101.28	101.93	100.05	-0.41	-0.40%	10.69M	16/06
شركة سيسكو سيستمز	119.57	120.77	119.20	-0.60	-0.50%	16.64M	16/06
مجموعة غولدمان ساكس إنك	1,090.67	1,097.25	1,085.53	+14.50	+1.35%	1.97M	16/06
جي بي مورغان تشيس وشركاه	331.14	331.75	324.02	+11.74	+3.68%	11.09M	16/06
شركة كوكا كولا	80.28	81.39	79.84	-0.63	-0.78%	17.57M	16/06
شركة ماكدونالدز	287.93	289.29	285.08	+1.81	+0.63%	3.87M	16/06
شركة ميرك اند كو	115.17	115.90	113.57	+0.27	+0.23%	10.67M	16/06
مجموعة 3 ام	161.63	163.15	158.42	+3.40	+2.15%	3.43M	16/06
آبل	299.24	300.48	293.97	+2.82	+0.95%	39.87M	16/06
شركة أمازون دوت كوم	246.00	249.51	245.45	-0.02	-0.01%	35.19M	16/06
شركة أمجين	347.84	353.66	345.87	-2.69	-0.77%	3.52M	16/06

مرحلة أكثر توازناً بعد موجة صعود قوية

أظهرت تعاملات الثلاثاء أن الأسواق الأميركية تدخل مرحلة أكثر توازناً بعد موجة صعود قوية قادتها التطورات الجيوسياسية الإيجابية وتراجع أسعار النفط. وبينما تعرضت أسهم التكنولوجيا لعمليات جني أرباح دفعت ناسداك وستاندرد آند بورز إلى التراجع، واصل داو جونز تسجيل مستويات قياسية جديدة مدعوماً بانتقال السيولة نحو القطاعات التقليدية والاستفادة من انخفاض تكاليف الطاقة.

ومع اقتراب صدور قرار الاحتياطي الفيدرالي واستمرار التفاؤل المرتبط باتفاق السلام بين الولايات المتحدة وإيران، تبقى الأسواق أمام مجموعة من المحفزات المهمة التي قد تحدد اتجاهها خلال الفترة المقبلة. وإذا استمرت الضغوط التضخمية في التراجع وتحسنت البيئة الاقتصادية العالمية، فقد تجد الأسهم الأميركية دعماً إضافياً يسمح لها بمواصلة مسارها الصاعد خلال النصف الثاني من العام.

فتح مضيق هرمز يعيد انسيابية التجارة والإمدادات العالمية

السلام المرتقب نقطة تحول حقيقية للاقتصاد العالمي

1 الأسواق تراهن على استمرار المكاسب مع انحسار مخاطر الحرب

2 مرونة الاقتصاد العالمي تدعم أرباح الشركات رغم الأزمات

3 البنوك المركزية قد تتجنب تشديداً نقدياً إضافياً خلال الفترة

بينما تتجه الأنظار إلى جنيف حيث تستعد الولايات المتحدة وإيران لتوقيع مذكرة تفاهم تهدف إلى إنهاء الحرب وفتح مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، يبرز سؤال اقتصادي محوري: هل سيكون السلام المرتقب في الشرق الأوسط نقطة تحول حقيقية للاقتصاد العالمي والأسواق المالية؟

على مدار الأشهر الماضية، شكّلت الحرب أحد أكبر مصادر القلق للاقتصاد العالمي، بعدما تسببت في اضطرابات واسعة بأسواق الطاقة والتجارة والنقل البحري، وأعادت التضخم إلى الواجهة في وقت كانت فيه الاقتصادات الكبرى تحاول استعادة استقرارها بعد سنوات من الصدمات المتلاحقة. ومع اقتراب التوصل إلى اتفاق سياسي، بدأت الأسواق تتفاعل بسرعة مع احتمال انحسار المخاطر الجيوسياسية وتراجع الضغوط على أسعار النفط والغاز.

لكن الصورة ليست بهذه البساطة. فبينما يوفر السلام مكاسب اقتصادية مباشرة تتمثل في انخفاض أسعار الطاقة وتحسن سلاسل الإمداد العالمية، فإن البيئة الجيوسياسية الدولية لا تزال شديدة التعقيد، مع استمرار التوترات بين القوى الكبرى وتصاعد سباقات التسلح وتزايد المنافسة الاستراتيجية في مناطق متعددة من العالم.

ومع ذلك، يرى عدد متزايد من المحللين أن إنهاء الحرب في الشرق الأوسط قد يمثل بداية مرحلة جديدة من الدعم للاقتصاد العالمي، خصوصاً إذا ترافق مع تراجع الضغوط التضخمية واستمرار قوة الإنفاق الاستثماري والتكنولوجي، وهو ما قد يمنح الأسواق المالية دفعة إضافية نحو تسجيل مستويات قياسية جديدة خلال السنوات المقبلة.

انخفاض أسعار النفط

يُعد تراجع أسعار النفط أبرز وأسرع المكاسب الاقتصادية المرتبطة بإنهاء الحرب، إذ كانت أسواق الطاقة الأكثر تأثراً بالصراع منذ اندلاعه.

فخلال الأشهر الماضية، أدت المخاوف من تعطل الإمدادات وإغلاق مضيق هرمز إلى ارتفاع أسعار النفط بصورة حادة، ما انعكس مباشرة على تكاليف النقل والإنتاج والطاقة حول العالم. وتحولت هذه الزيادات إلى عبء اقتصادي واسع النطاق أصاب المستهلكين والشركات والحكومات في مختلف القارات.

وعندما ترتفع أسعار النفط، لا يقتصر التأثير على قطاع الطاقة وحده، بل يمتد إلى أسعار الغذاء والصناعة والخدمات والشحن، وهو ما يجعل النفط أحد أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية.

ومع عودة الإمدادات المتوقعة من منطقة الخليج وفتح مضيق هرمز، بدأت الأسواق تتوقع تراجعاً تدريجياً في الأسعار، الأمر الذي قد يحرر مئات المليارات من الدولارات كانت تذهب إلى تغطية تكاليف الطاقة المرتفعة.

وبالنسبة للاقتصاد العالمي، فإن هذا التحول يشبه خفضاً ضريبياً واسع النطاق، إذ يتيح للأسر والشركات الاحتفاظ بجزء أكبر من دخولها وإنفاقها على أنشطة إنتاجية واستهلاكية أخرى.

ضغوط التضخم تتراجع

كان التضخم أحد أبرز تداعيات الحرب، حيث ساهم ارتفاع أسعار الطاقة في رفع تكاليف المعيشة والإنتاج عبر الاقتصادات العالمية.

وخلال الفترة الماضية، وجدت البنوك المركزية نفسها أمام معضلة صعبة تتمثل في مواجهة موجة تضخمية جديدة في وقت لا تزال فيه الاقتصادات تتعافى من آثار التشديد النقدي السابق. ولذلك فضلت العديد من المؤسسات النقدية الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة أو تأجيل أي تخفيضات كانت مخططة.

لكن تراجع أسعار النفط والغاز قد يغير هذه المعادلة بصورة ملموسة. فكل انخفاض مستدام في أسعار الطاقة ينعكس تدريجياً على معدلات التضخم، سواء عبر الوقود أو النقل أو تكاليف الإنتاج المختلفة.

وإذا تأكدت هذه الاتجاهات خلال الأشهر المقبلة، فقد تجد البنوك المركزية مساحة أكبر للتحرك نحو سياسات نقدية أكثر مرونة، وهو ما يمثل دعماً مهماً للنشاط الاقتصادي والاستثماري.

كما أن انخفاض التضخم يقلل الضغوط على المستهلكين ويحسن القوة الشرائية للأسر، الأمر الذي يدعم الطلب المحلي ويعزز النمو الاقتصادي في العديد من الدول.

استقرار التجارة العالمية

لا تقتصر أهمية مضيق هرمز على كونه ممراً رئيسياً لصادرات النفط، بل يمثل أيضاً شرياناً حيوياً لحركة التجارة الدولية.

وخلال فترة الحرب، تعرضت حركة الشحن البحري لاضطرابات واسعة، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين وتأخير وصول العديد من السلع إلى الأسواق العالمية. كما تأثرت صادرات منتجات استراتيجية عديدة مثل الغاز الطبيعي والهيليوم والأسمدة والمواد الخام الصناعية.

ومع عودة الملاحة الطبيعية عبر المضيق، من المتوقع أن تبدأ سلاسل الإمداد العالمية باستعادة جزء كبير من كفاءتها المفقودة. وسيؤدي ذلك إلى خفض تكاليف الشحن وتحسين تدفق البضائع وتقليل الاختناقات التي ظهرت خلال الأشهر الماضية.

كما تستفيد الشركات الصناعية والتجارية من استقرار الإمدادات، إذ تصبح قادرة على التخطيط بصورة أفضل للإنتاج والاستثمار بعيداً عن مخاطر التعطل المفاجئ أو ارتفاع التكاليف.

ويشكل هذا العامل دعماً إضافياً للنمو الاقتصادي العالمي، خصوصاً في الاقتصادات المعتمدة بشكل كبير على التجارة الدولية.

مرحلة جديدة من الصعود

كانت ردود فعل الأسواق المالية من بين أولى المؤشرات على التفاؤل المتزايد بإمكانية انتهاء الحرب.

فالمستثمرون ينظرون إلى انخفاض المخاطر الجيوسياسية باعتباره عاملاً إيجابياً يدعم أرباح الشركات ويخفض الضغوط التضخمية ويعزز فرص استمرار النمو الاقتصادي العالمي.

وقد انعكس هذا التوجه في تحسن أداء العديد من أسواق الأسهم العالمية، التي اقتربت بالفعل من مستويات قياسية أو سجلت مستويات جديدة خلال الفترة الأخيرة.

ويرى المستثمرون أن تراجع أسعار الطاقة قد يؤدي إلى تحسين هوامش الربحية للشركات الصناعية وشركات النقل والخدمات، كما يرفع القدرة الشرائية للمستهلكين، ما ينعكس إيجاباً على الإيرادات والأرباح.

وتزداد هذه الرهانات قوة مع استمرار مرونة الاقتصاد العالمي وقدرته على تجاوز الصدمات المتلاحقة التي واجهها منذ بداية العقد الحالي.

سباق التسلح العالمي

رغم الإيجابيات الاقتصادية الواضحة، فإن انتهاء الحرب لا يعني بالضرورة عودة العالم إلى مرحلة خفض الإنفاق العسكري كما حدث في بعض الفترات التاريخية السابقة.

فالتوترات الجيوسياسية العالمية لا تزال مرتفعة، سواء في آسيا أو أوروبا أو مناطق أخرى من العالم. كما تستمر المنافسة بين القوى الكبرى على النفوذ والتكنولوجيا والقدرات العسكرية.

ولهذا السبب، تتجه العديد من الدول إلى زيادة موازناتها الدفاعية بدلاً من تقليصها، مستفيدة من التطورات التكنولوجية التي أعادت تشكيل طبيعة الحروب والردع العسكري.

وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن الإنفاق الدفاعي العالمي قد يواصل الارتفاع خلال السنوات المقبلة، وهو ما يعني أن جزءاً من الموارد الاقتصادية سيظل موجهاً نحو الأغراض العسكرية بدلاً من القطاعات المدنية والتنموية.

ومع ذلك، فإن هذا الواقع لا يلغي المكاسب الاقتصادية المرتبطة بانخفاض أسعار الطاقة وتحسن التجارة العالمية، لكنه يحد من بعض الفوائد التقليدية التي كانت ترافق انتهاء الحروب الكبرى في الماضي.

مرونة الاقتصاد العالمي

خلال السنوات القليلة الماضية، واجه الاقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات التي كان من المتوقع أن تؤدي إلى تباطؤ حاد أو ركود واسع النطاق.

فقد بدأت التحديات مع جائحة كورونا وما رافقها من إغلاقات واسعة واضطرابات غير مسبوقة في سلاسل التوريد، ثم جاءت موجات التضخم المرتفعة، أعقبها رفع قوي لأسعار الفائدة، وصولاً إلى التوترات التجارية والحرب في الشرق الأوسط.

ورغم ذلك، أظهر الاقتصاد العالمي قدرة لافتة على الصمود. فقد استمرت معدلات النمو الإيجابية في العديد من الاقتصادات الكبرى، وواصلت الشركات تحقيق أرباح قوية نسبياً، كما حافظت أسواق العمل على مستويات جيدة من التوظيف.

ويعتبر كثير من المحللين أن هذه المرونة تمثل أحد أهم العوامل التي تدعم تفاؤل المستثمرين حالياً، إذ تشير إلى أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر قدرة على امتصاص الصدمات والتكيف مع الظروف المتغيرة.

ومع تراجع أحد أبرز مصادر المخاطر الحالية المتمثل في الحرب، تزداد التوقعات الإيجابية بشأن استمرار هذا الأداء خلال السنوات المقبلة.

4 سباق التسلح العالمي يتواصل رغم احتمالات السلام الإقليمي

5 انخفاض أسعار الطاقة يعزز النمو ويخفف ضغوط التضخم

الذكاء الاصطناعي يعزز دورة النمو

إلى جانب العوامل الجيوسياسية، يبرز الذكاء الاصطناعي كأحد أهم محركات الاقتصاد العالمي خلال المرحلة الحالية.

فخلال السنوات الأخيرة، قادت الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الرقمية والحوسبة المتقدمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي موجة جديدة من الإنفاق الرأسمالي حول العالم، الأمر الذي ساهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز أرباح الشركات.

وأصبحت الشركات المرتبطة بهذا القطاع من أبرز المستفيدين من التحولات الاقتصادية الراهنة، حيث جذبت استثمارات ضخمة وأسهمت في قيادة أسواق الأسهم العالمية نحو مستويات قياسية.

مؤشر «نيكي» يقترب من 70 ألف نقطة بدفعة الذكاء الاصطناعي

تراجع المخاطر الجيوسياسية يدعم شهية المستثمرين للأسهم العالمية

1 المستثمرون يترقبون إشارات الفيدرالي بشأن الفائدة والتضخم مستقبلاً

2 الذكاء الاصطناعي يواصل قيادة التدفقات الاستثمارية نحو الأسواق

واصلت الأسواق العالمية استقبالها الإيجابي لمؤشرات انحسار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث سجل مؤشر نيكي الياباني مستوى قياسياً جديداً للجلسة الثالثة على التوالي واقترب من حاجز 70 ألف نقطة التاريخي، بينما حافظت الأسهم الأوروبية على استقرارها قرب أعلى مستوياتها على الإطلاق وسط ترقب المستثمرين لتفاصيل الاتفاق المرتقب بين الولايات المتحدة وإيران وقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي.

ويعكس الأداء القوي للأسواق الآسيوية استمرار موجة التفاؤل التي اجتاحت المستثمرين بعد الإعلان عن التوصل إلى تفاهمات أولية لإنهاء الحرب، وهو ما دفع أسعار النفط إلى التراجع بصورة ملحوظة وخفف المخاوف المرتبطة بإمدادات الطاقة والتضخم العالمي.

وفي المقابل، فضلت الأسواق الأوروبية التحرك بحذر أكبر، مع تركيز المستثمرين على نتائج اجتماع الاحتياطي الفيدرالي والتوقعات المرتبطة بمسار السياسة النقدية الأميركية خلال الفترة المقبلة. كما ألقت التحديات التي تواجه بعض القطاعات الصناعية، وعلى رأسها قطاع السيارات، بظلالها على أداء الأسواق الأوروبية رغم التحسن العام في المعنويات.

وتكشف هذه التطورات عن مرحلة جديدة في الأسواق العالمية، حيث باتت توقعات الذكاء الاصطناعي واستقرار الطاقة والسياسة النقدية تشكل المحركات الرئيسية لاتجاهات الاستثمار خلال النصف الثاني من العام.

نيكي يسجل قمة تاريخية جديدة

نجح مؤشر نيكي الياباني في مواصلة مسيرته الصعودية القوية ليغلق عند مستوى قياسي جديد للمرة الثالثة على التوالي، مقترباً بشكل غير مسبوق من حاجز 70 ألف نقطة الذي يمثل محطة تاريخية مهمة للأسواق اليابانية.

ويعكس هذا الأداء الثقة المتزايدة للمستثمرين في الاقتصاد الياباني وفي الشركات المدرجة بالسوق، خاصة تلك المرتبطة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. كما استفاد المؤشر من تراجع المخاطر الجيوسياسية التي كانت تشكل أحد أبرز مصادر القلق خلال الأشهر الماضية.

وخلال الجلسة، تمكن نيكي من تجاوز مستوى 70 ألف نقطة لفترة وجيزة قبل أن يغلق دون هذا المستوى بقليل، في إشارة إلى قوة الزخم الشرائي الذي يدفع السوق اليابانية نحو مستويات جديدة.

ويأتي هذا الأداء اللافت بعد فترة طويلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي عززت جاذبية الأسهم اليابانية للمستثمرين المحليين والدوليين، إضافة إلى التحسن المستمر في نتائج أعمال الشركات الكبرى.

كما أن البيئة الاستثمارية الحالية، التي تجمع بين تراجع المخاطر العالمية واستمرار الابتكار التكنولوجي، توفر دعماً إضافياً للأسهم اليابانية في المرحلة الراهنة.

الذكاء الاصطناعي يقود موجة الشراء

يواصل الذكاء الاصطناعي لعب دور محوري في توجيه التدفقات الاستثمارية داخل الأسواق العالمية، وكان من أبرز العوامل التي دعمت ارتفاع الأسهم اليابانية خلال جلسة الأربعاء.

فقد سجلت الشركات المرتبطة بصناعة الرقائق الإلكترونية والمكونات التقنية والروبوتات الصناعية مكاسب قوية، مع استمرار الرهانات على توسع الطلب العالمي على البنية التحتية الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وأصبحت هذه الشركات تمثل محور اهتمام المستثمرين حول العالم، نظراً لدورها الأساسي في دعم التحول التكنولوجي الذي يشهده الاقتصاد العالمي. كما أن توقعات النمو المرتفعة في هذا القطاع تدفع المؤسسات الاستثمارية إلى زيادة انكشافها على الأسهم المرتبطة به.

وفي اليابان تحديداً، تمتلك العديد من الشركات ميزة تنافسية عالمية في مجالات تصنيع المعدات الدقيقة والرقائق والمكونات الإلكترونية، ما يجعلها من أكبر المستفيدين من الطفرة الحالية.

تراجع التوترات يدعم شهية المخاطرة

استفادت الأسواق المالية بصورة واضحة من التحسن في الأوضاع الجيوسياسية بعد التقدم المحرز في المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران.

فخلال الأشهر الماضية، شكلت الحرب أحد أبرز مصادر عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين، خصوصاً مع تأثيرها المباشر على أسواق الطاقة والتجارة العالمية. لكن مع ظهور ملامح اتفاق لإنهاء الصراع، بدأت شهية المستثمرين للمخاطرة بالتحسن تدريجياً.

وقد انعكس ذلك على ارتفاع الأسهم وانخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب على بعض الأصول الدفاعية. كما ساهم في تحسين توقعات النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في الاقتصادات المستوردة للطاقة.

ويرى المستثمرون أن انتهاء الحرب قد يفتح الباب أمام استقرار أكبر في المنطقة، وهو ما يدعم النشاط التجاري والاستثماري ويقلل المخاطر المرتبطة بالإمدادات العالمية.

أوروبا تتحرك بحذر قرب القمم

في المقابل، اتسم أداء الأسهم الأوروبية بدرجة أكبر من الحذر مقارنة بالسوق اليابانية، حيث استقر مؤشر ستوكس 600 قرب أعلى مستوياته التاريخية دون تسجيل تحركات كبيرة.

ويعود هذا الأداء المتوازن إلى انتظار المستثمرين لمزيد من التفاصيل حول الاتفاق الأميركي الإيراني، إضافة إلى ترقب نتائج اجتماع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي.

ورغم أن انخفاض أسعار النفط دعم المعنويات العامة في الأسواق الأوروبية، فإن المستثمرين فضلوا تجنب بناء مراكز كبيرة قبل وضوح الرؤية بشأن السياسة النقدية الأميركية.

كما أن بعض القطاعات الأوروبية واجهت ضغوطاً خاصة مرتبطة بالتحديات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي حد من قدرة المؤشرات على تحقيق مكاسب إضافية قوية.

ومع ذلك، فإن بقاء الأسواق قرب مستوياتها القياسية يعكس استمرار الثقة في آفاق الاقتصاد الأوروبي وقدرته على الاستفادة من تحسن البيئة الاقتصادية العالمية.

قطاع السيارات يواجه ضغوطاً متزايدة

كان قطاع السيارات الأوروبي من أبرز الخاسرين خلال تعاملات الأربعاء بعد صدور مؤشرات سلبية بشأن توقعات بعض الشركات الكبرى.

وتعرضت أسهم شركات صناعة السيارات لضغوط ملحوظة نتيجة تراجع الطلب في السوق الصينية، التي تعد أحد أهم الأسواق العالمية للقطاع. كما لا تزال تداعيات الحرب السابقة وتباطؤ بعض الأنشطة الاقتصادية تلقي بظلالها على أداء الشركات.

ويعكس هذا الوضع التحديات التي تواجه الصناعات التقليدية في بيئة اقتصادية تتغير بسرعة، حيث تتزايد المنافسة وتتصاعد أهمية الابتكار والتكنولوجيا. كما أن التحول نحو السيارات الكهربائية والذكية يفرض على الشركات استثمارات ضخمة للحفاظ على قدرتها التنافسية، وهو ما يضيف ضغوطاً إضافية على الأرباح في المدى القصير.

ورغم هذه التحديات، لا يزال القطاع يتمتع بأسس قوية على المدى الطويل، خاصة إذا تحسنت الأوضاع الاقتصادية العالمية واستعادت الأسواق الرئيسية زخمها الاستهلاكي.

الفيدرالي الأميركي يبقى محور الاهتمام

رغم جميع التطورات الجيوسياسية والاقتصادية، يبقى اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الحدث الأهم بالنسبة للمستثمرين حول العالم.

فالأسواق تترقب ليس فقط قرار أسعار الفائدة، الذي يُتوقع أن يبقى دون تغيير، وإنما أيضاً الرسائل المرتبطة بالتضخم والنمو وتوقعات السياسة النقدية المستقبلية.

وتحظى تصريحات رئيس الاحتياطي الفيدرالي الجديد كيفن وارش باهتمام خاص، لأنها ستعطي المستثمرين تصوراً أوضح عن كيفية تعامل البنك المركزي مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة بعد الحرب.

وتؤثر هذه التوقعات بشكل مباشر على أسواق الأسهم والسندات والعملات والسلع، ما يجعل المستثمرين أكثر حذراً في بناء مراكز جديدة قبل صدور القرار.

ولهذا السبب، تبدو الأسواق حالياً في حالة توازن بين التفاؤل الناتج عن تراجع المخاطر الجيوسياسية والحذر المرتبط بمستقبل السياسة النقدية.

النفط المنخفض يعزز التفاؤل الاقتصادي

كان التراجع المستمر في أسعار النفط أحد أبرز التطورات التي دعمت الأسواق العالمية خلال الأيام الأخيرة.

فمع تزايد احتمالات عودة الإمدادات النفطية من منطقة الخليج وفتح مضيق هرمز أمام حركة الملاحة، انخفضت أسعار الخام بصورة ملحوظة، ما خفف المخاوف المرتبطة بالتضخم وتكاليف الطاقة.

وبالنسبة للشركات، يمثل انخفاض أسعار النفط عاملاً إيجابياً لأنه يقلص تكاليف الإنتاج والنقل ويعزز هوامش الأرباح. كما يستفيد المستهلكون من تراجع أسعار الوقود والطاقة، ما يدعم الإنفاق الاستهلاكي والنشاط الاقتصادي.

وقد انعكست هذه التطورات على معنويات المستثمرين الذين أصبحوا أكثر تفاؤلاً بشأن آفاق الاقتصاد العالمي خلال الأشهر المقبلة.

3 أسهم الرقائق والروبوتات تقود موجة الصعود في اليابان

4 اتفاق واشنطن وطهران يعزز التفاؤل ويضغط على أسعار النفط

5 الأسهم الأوروبية تستقر قرب مستويات قياسية رغم الحذر

6 شركات السيارات الأوروبية تتأثر بضعف الطلب في الصين

القمة الفرنسية تركز على النمو وتتجنب الخلافات السياسية

مجموعة السبع تواجه فاتورة الحرب وتباطؤ الاقتصاد

1 التضخم المرتفع يفرض ضغوطاً متزايدة على الاقتصادات الكبرى

2 تراجع أسعار النفط يعزز آمال التعافي خلال الأشهر المقبلة

دخل قادة مجموعة السبع الصناعية الكبرى اجتماعاتهم في فرنسا وسط مشهد اقتصادي عالمي معقد فرضته تداعيات الحرب في الشرق الأوسط، التي رفعت أسعار النفط وأعادت الضغوط التضخمية إلى الواجهة وأثارت مخاوف واسعة بشأن مستقبل النمو العالمي. وبينما كانت الاقتصادات الكبرى تأمل في التركيز على ملفات النمو والاستثمار والتحول الرقمي، وجدت نفسها أمام تحديات جديدة فرضتها أزمة الطاقة والاضطرابات التجارية التي رافقت الحرب.

ورغم أن الإعلان عن اتفاق مبدئي بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز أعاد بعض التفاؤل إلى الأسواق العالمية، فإن آثار الصراع لا تزال حاضرة بقوة في الحسابات الاقتصادية للدول الكبرى. فقد شهد العالم خلال الأشهر الماضية ارتفاعاً حاداً في أسعار الطاقة وتراجعاً في ثقة المستهلكين والشركات، كما اضطرت بنوك مركزية رئيسية إلى اتخاذ إجراءات أكثر تشدداً لمواجهة موجة تضخمية جديدة.

وفي خضم هذه التطورات، اختار قادة مجموعة السبع تجنب الدخول في مواجهة سياسية مباشرة مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن مسؤولية الحرب وتداعياتها الاقتصادية، مفضلين التركيز على الملفات المشتركة التي تتطلب تعاوناً دولياً واسعاً. ويعكس هذا التوجه حجم التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه الاقتصادات المتقدمة في مرحلة تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين وتغير موازين القوى الاقتصادية العالمية.

صدمة النفط تعيد التضخم إلى الواجهة

كان الارتفاع الحاد في أسعار النفط خلال فترة الحرب أحد أبرز العوامل التي أثرت على الاقتصاد العالمي خلال الأشهر الأخيرة.

فمع تعطل جزء من الإمدادات وارتفاع المخاوف بشأن أمن الطاقة، قفزت أسعار الخام بنحو 30% مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، ما أدى إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج والطاقة في مختلف أنحاء العالم. وتحولت هذه الزيادة إلى ضغوط تضخمية واسعة النطاق أثرت على الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء.

وقد انعكست هذه التطورات بصورة مباشرة على أسعار السلع والخدمات، حيث واجه المستهلكون ارتفاعاً في تكاليف الوقود والكهرباء والنقل والمواد الغذائية. كما اضطرت الشركات إلى تحمل نفقات تشغيلية أعلى، الأمر الذي أثر على هوامش الأرباح وأضعف بعض خطط الاستثمار.

وأدت هذه التطورات إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في العديد من الدول، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على استيراد النفط والغاز. كما ساهمت في تراجع الثقة الاقتصادية وارتفاع المخاوف بشأن استمرار الضغوط التضخمية لفترة أطول من المتوقع.

ورغم التراجع الأخير في أسعار النفط بعد الإعلان عن اتفاق السلام، فإن آثار الارتفاع السابق لا تزال محسوسة في معظم الاقتصادات الكبرى.

قمة فرنسا تتجنب الصدام مع ترامب

رغم الانتقادات التي وُجهت إلى قرار الحرب وتداعياتها الاقتصادية، اختار قادة مجموعة السبع خلال قمة فرنسا الابتعاد عن أي مواجهة علنية مع الرئيس الأميركي.

ويعود ذلك إلى إدراك الدول الأوروبية واليابان وكندا أهمية الحفاظ على التعاون مع الولايات المتحدة في ملفات استراتيجية عديدة، تشمل أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي والتجارة الدولية والأمن العالمي.

كما أن توقيت القمة جاء بعد الإعلان عن اتفاق مبدئي لوقف الحرب، ما ساهم في تهدئة بعض التوترات السياسية التي كانت قائمة خلال الأشهر الماضية. ولذلك فضلت الدول الأعضاء التركيز على النقاط المشتركة بدلاً من إعادة فتح الخلافات المتعلقة ببداية الأزمة.

وقد انعكس هذا التوجه في قرار فرنسا، بصفتها الرئيسة الدورية للمجموعة، عدم السعي لإصدار بيان ختامي شامل قد يثير خلافات سياسية، والتركيز بدلاً من ذلك على ملفات اقتصادية وفنية أكثر تحديداً.

ويظهر هذا النهج مدى حساسية العلاقات داخل مجموعة السبع في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم.

البنوك المركزية تعود إلى التشدد

أحد أبرز الآثار الاقتصادية للحرب تمثل في عودة الضغوط التضخمية إلى العديد من الاقتصادات، الأمر الذي دفع بعض البنوك المركزية إلى تبني سياسات أكثر تشدداً.

مع ارتفاع أسعار النفط والطاقة، ارتفعت مخاطر انتقال التضخم إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، ما دفع صناع السياسات النقدية إلى التحرك لمنع ترسخ موجات تضخمية جديدة.

وقد شهدت الفترة الأخيرة رفع أسعار الفائدة في بعض الاقتصادات الكبرى، بينما فضلت مؤسسات أخرى الإبقاء على سياسات نقدية متشددة لفترة أطول مما كان متوقعاً قبل اندلاع الحرب.

وتسعى البنوك المركزية من خلال هذه الإجراءات إلى الحفاظ على استقرار الأسعار ومنع تشكل دوامات تضخمية مشابهة لتلك التي شهدها العالم خلال السنوات الماضية.

لكن هذه السياسات تحمل في الوقت نفسه تكلفة اقتصادية تتمثل في تباطؤ النشاط الاستثماري والاستهلاكي، ما يزيد من التحديات التي تواجه النمو العالمي خلال المرحلة الحالية.

اتفاق السلام يمنح الأسواق فرصة للتعافي

رغم الأضرار الاقتصادية التي خلفتها الحرب، فإن الاتفاق المبدئي بين الولايات المتحدة وإيران منح الأسواق العالمية جرعة مهمة من التفاؤل.

فقد استجابت الأسواق بسرعة للتطورات الجديدة، حيث تراجعت أسعار النفط وتحسنت معنويات المستثمرين وارتفعت توقعات استقرار الإمدادات التجارية والطاقة خلال الفترة المقبلة.

كما أن إعادة فتح مضيق هرمز تمثل خطوة حيوية لاستعادة تدفقات التجارة العالمية، خصوصاً في أسواق النفط والغاز والمواد الأولية التي تأثرت بشدة خلال فترة الصراع.

ويرى خبراء الاقتصاد أن استمرار تنفيذ الاتفاق قد يساهم في احتواء الضغوط التضخمية ودعم النمو العالمي خلال النصف الثاني من العام، خاصة إذا ترافق مع استقرار سياسي وأمني أوسع في المنطقة.

ومع ذلك، لا تزال الأسواق تدرك أن عملية التعافي الكامل ستحتاج إلى وقت، إذ إن استعادة سلاسل الإمداد وحركة الشحن لمستوياتها الطبيعية قد تستغرق عدة أشهر.

مجموعة السبع تواجه أزمة نفوذ متصاعدة

تزامنت القمة مع تصاعد النقاش حول الدور المستقبلي لمجموعة السبع ومدى قدرتها على التأثير في الاقتصاد العالمي مقارنة بالعقود السابقة.

فقد تراجعت حصة اقتصادات المجموعة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، مع صعود قوى اقتصادية جديدة مثل الصين والهند والبرازيل وغيرها من الاقتصادات الناشئة.

وأصبح العالم أكثر تعددية من الناحية الاقتصادية، ما يطرح تساؤلات حول قدرة مجموعة السبع على الاستمرار كمنصة رئيسية لإدارة الأزمات الاقتصادية العالمية.

ورغم ذلك، لا تزال المجموعة تضم أكبر الاقتصادات المتقدمة وأهم المؤسسات المالية والنقدية العالمية، ما يمنحها وزناً كبيراً في صياغة السياسات الاقتصادية الدولية.

لكن الحفاظ على هذا الدور يتطلب قدرة أكبر على التوافق الداخلي ومواجهة التحديات العالمية بصورة جماعية وفعالة.

صندوق النقد يرسم صورة أكثر تفاؤلاً

في مقابل بعض التقديرات المتشائمة، أبدى صندوق النقد الدولي قدراً من التفاؤل الحذر بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي بعد الاتفاق الأخير.

فقد أشار مسؤولوه إلى أن الاقتصاد العالمي أظهر درجة ملحوظة من المرونة خلال مواجهة الصدمات الأخيرة، بما في ذلك الحرب وأزمة الطاقة وارتفاع التضخم.

كما يرى الصندوق أن تراجع أسعار النفط وعودة تدفقات التجارة قد يساعدان على تجنب السيناريوهات الأكثر تشاؤماً التي كانت مطروحة خلال ذروة الأزمة.

ومع ذلك، لا تزال التوقعات تشير إلى تباطؤ نسبي في النمو مقارنة بالسنوات السابقة، مع استمرار وجود مخاطر مرتبطة بالتضخم والسياسة النقدية والتوترات الجيوسياسية.

ويعتمد المسار الاقتصادي العالمي خلال الفترة المقبلة بدرجة كبيرة على مدى نجاح اتفاق السلام واستمرار استقرار أسواق الطاقة والتجارة الدولية.

اقتصادات السبع تدفع ثمن الحرب

تعرضت اقتصادات مجموعة السبع لضغوط متفاوتة نتيجة الحرب، لكن القاسم المشترك بينها كان الارتفاع الكبير في تكاليف الطاقة وتأثيراته على النمو والتضخم.

ففي أوروبا، عانت الدول الصناعية من ارتفاع فواتير الطاقة وتراجع القدرة التنافسية لبعض القطاعات الإنتاجية، بينما واجه المستهلكون زيادات ملحوظة في تكاليف المعيشة. كما أثرت أسعار الوقود المرتفعة على قطاعات النقل والصناعة والزراعة.

أما اليابان، التي تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة، فقد وجدت نفسها أمام ضغوط إضافية على الشركات والأسر، ما دفع السلطات النقدية إلى التعامل بحذر مع التطورات الاقتصادية الأخيرة.

وفي بريطانيا، شكلت تكاليف الطاقة المرتفعة أحد أبرز التحديات الاقتصادية والسياسية، حيث انعكست بصورة مباشرة على مستويات التضخم والإنفاق الاستهلاكي.

حتى الولايات المتحدة، رغم استفادتها جزئياً من كونها منتجاً ومصدراً للطاقة، لم تكن بمنأى عن التأثيرات السلبية، إذ واجه المستهلك الأميركي ارتفاعاً واضحاً في أسعار الوقود، الأمر الذي أثر على الإنفاق الاستهلاكي وثقة الأسر.

3 الاقتصادات المتقدمة تفقد تدريجياً حصتها من الناتج العالمي

4 المستثمرون يترقبون مؤشرات جديدة حول مسار الاقتصاد العالمي

الاتفاق الأميركي الإيراني يبدد مخاوف الإمدادات ويضغط على الأسعار

النفط يهبط لأدنى مستوى بثلاثة أشهر رغم تعافي الطلب

1 وكالة الطاقة الدولية تتوقع فائضاً يتجاوز خمسة ملايين برميل

2 مخزونات عالمية مستنزفة تدعم الطلب المؤقت رغم الضغوط الحالية

3 عودة صادرات الخليج تدريجياً تعيد رسم توازنات السوق النفطية

دخلت أسواق النفط العالمية مرحلة جديدة من إعادة التوازن بعد أشهر من الاضطرابات التي فرضتها الحرب بين الولايات المتحدة وإيران وما رافقها من تعطيل واسع لتدفقات الطاقة عبر منطقة الخليج. فبعد أن كانت الأسواق تتعامل طوال الأشهر الماضية مع احتمالات نقص حاد في الإمدادات وارتفاعات قياسية محتملة للأسعار، بدأت الصورة تتغير بصورة متسارعة مع الإعلان عن اتفاق مؤقت بين واشنطن وطهران يهدف إلى إنهاء الحرب وفتح مضيق هرمز واستئناف حركة التجارة النفطية في أحد أهم الممرات الاستراتيجية للطاقة في العالم.

هذا التحول دفع أسعار النفط إلى التراجع الحاد خلال الأيام الأخيرة، حيث هبط خاما برنت وغرب تكساس الوسيط إلى أدنى مستوياتهما في نحو ثلاثة أشهر، وسط اقتناع متزايد لدى المستثمرين بأن أسوأ سيناريوهات نقص الإمدادات قد أصبحت أقل احتمالاً. وفي الوقت نفسه، زادت توقعات وكالة الطاقة الدولية بشأن فائض كبير محتمل في سوق النفط خلال عام 2027 من الضغوط على الأسعار، خصوصاً مع توقعات نمو الإنتاج العالمي بوتيرة تفوق بكثير نمو الطلب.

ورغم هذا المشهد الضاغط على الأسعار، فإن السوق لا تزال تواجه عوامل معاكسة تدعم الطلب على المدى القصير، أبرزها الحاجة إلى إعادة بناء المخزونات التجارية والاستراتيجية التي استنزفت بصورة كبيرة خلال فترة الحرب، إضافة إلى استمرار تراجع المخزونات الأميركية والعالمية إلى مستويات منخفضة تاريخياً. وبين هذين الاتجاهين المتناقضين، تقف أسواق النفط أمام مرحلة انتقالية قد تحدد ملامح دورة الطاقة العالمية خلال السنوات المقبلة.

تحولات جيوسياسية تعيد رسم خريطة سوق النفط

شكّل الاتفاق الأميركي الإيراني نقطة تحول رئيسية في نظرة المستثمرين إلى مستقبل أسواق الطاقة العالمية. فبعد أشهر من التوترات العسكرية التي أدت إلى تعطيل جزء كبير من صادرات النفط في الشرق الأوسط، بدأت الأسواق تتعامل مع احتمال عودة تدريجية للإمدادات المفقودة، وهو ما انعكس مباشرة على حركة الأسعار.

خلال فترة الحرب، واجهت الأسواق مخاوف متزايدة من إغلاق مضيق هرمز أو استمرار تعطل حركة الملاحة فيه، وهو ما كان يهدد تدفقات ملايين البراميل يومياً من النفط الخام والمنتجات المكررة. لكن مع التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت وتمديده لفترة إضافية تسمح بمواصلة المفاوضات، تراجعت علاوة المخاطر الجيوسياسية التي كانت مضافة إلى الأسعار.

وتكمن أهمية الاتفاق في أنه لا يقتصر على وقف العمليات العسكرية فقط، بل يتضمن إعادة فتح الممرات البحرية ورفع القيود المفروضة على الصادرات النفطية الإيرانية، ما يعني عودة كميات إضافية من النفط إلى الأسواق العالمية خلال الفترة المقبلة.

تراجع الأسعار يعكس انحسار المخاطر الفورية

شهدت أسعار النفط خلال الأيام الأخيرة واحدة من أكبر موجات الهبوط منذ اندلاع الحرب، حيث فقد الخامان المرجعيان نحو 5% خلال جلستين متتاليتين، قبل أن يستقرا قرب أدنى مستوياتهما منذ ثلاثة أشهر.

ويعكس هذا الانخفاض تغيراً واضحاً في مزاج المستثمرين الذين باتوا يركزون على احتمالات زيادة المعروض بدلاً من مخاطر نقصه. فخلال الأشهر الماضية كانت التوقعات تدور حول احتمال فقدان ملايين البراميل يومياً من الإمدادات العالمية، أما الآن فإن النقاش يدور حول سرعة عودة تلك الكميات إلى السوق.

كما أن انخفاض علاوة المخاطر الجيوسياسية دفع العديد من الصناديق الاستثمارية إلى تقليص مراكزها الشرائية التي كانت تراهن على ارتفاع الأسعار. ومع تراجع المخاوف من انقطاع الإمدادات، بدأت الأسواق تعيد تسعير النفط بناءً على أساسيات العرض والطلب بدلاً من التطورات العسكرية.

وفي الوقت نفسه، ساهمت التوقعات الاقتصادية العالمية المعتدلة في الحد من أي محاولات لتعافي الأسعار، إذ لا تزال الأسواق تراقب مؤشرات النمو الصناعي والاستهلاك في الاقتصادات الكبرى، خصوصاً الصين وأوروبا، لتحديد قوة الطلب خلال المرحلة المقبلة.

ويبدو أن المستثمرين باتوا أكثر اقتناعاً بأن السوق تتجه تدريجياً نحو مرحلة من الوفرة النسبية في الإمدادات، وهو ما يفسر استمرار الضغوط على الأسعار رغم استمرار بعض عوامل الدعم قصيرة الأجل.

المخزونات المستنزفة توفر دعماً مؤقتاً للأسعار

على الرغم من التوقعات المتشائمة على المدى المتوسط، فإن السوق لا تزال تتمتع بعوامل دعم مهمة على المدى القريب، وفي مقدمتها انخفاض مستويات المخزون العالمي.

فخلال أشهر الحرب، اعتمدت العديد من الدول والشركات على السحب المكثف من المخزونات لتعويض نقص الإمدادات. وتشير البيانات إلى أن المخزونات العالمية تراجعت بمعدلات غير مسبوقة، ما خلق حاجة ملحة لإعادة ملئها فور استقرار الأوضاع.

وتؤكد وكالة الطاقة الدولية أن هذا العامل قد يرفع الطلب خلال الفترة المقبلة حتى في ظل تباطؤ الاستهلاك النهائي. فإعادة بناء المخزونات الاستراتيجية والتجارية تتطلب شراء كميات إضافية من النفط، ما يوفر دعماً مؤقتاً للأسعار ويمنع حدوث انهيارات حادة.

كما أن بعض الدول المستهلكة الكبرى قد تستغل انخفاض الأسعار الحالية لتعزيز احتياطياتها الاستراتيجية تحسباً لأي اضطرابات مستقبلية، وهو ما يضيف طلباً إضافياً إلى السوق.

الشرق الأوسط يستعيد مكانته كمركز للإمدادات

تُظهر البيانات الأخيرة أن تدفقات النفط من الشرق الأوسط بدأت بالفعل بالتعافي التدريجي، وهو تطور يحمل أهمية كبيرة للاقتصاد العالمي نظراً للدور المحوري الذي تلعبه المنطقة في أسواق الطاقة.

فقد ارتفعت الإمدادات الإقليمية خلال الأسابيع الأخيرة مع زيادة عمليات نقل النفط وتحسن ظروف الملاحة البحرية. كما بدأت بعض المنشآت النفطية بالعودة التدريجية إلى العمل بعد فترات من التعطل المرتبط بالحرب.

وتتوقع المؤسسات الدولية أن يستمر هذا التعافي بوتيرة متسارعة إذا استمرت الأوضاع الأمنية بالتحسن. ويُنتظر أن تسهم العودة الكاملة للصادرات الإيرانية في تعزيز المعروض العالمي بصورة ملموسة.

لكن في المقابل، لا تزال هناك تحديات قائمة تشمل أعمال إزالة الألغام البحرية وإصلاح البنية التحتية المتضررة وضمان أمن خطوط الشحن. كما أن استمرار بعض التوترات الإقليمية قد يبطئ عملية التعافي أو يضيف مخاطر جديدة للأسواق.

تباطؤ الطلب الصيني يثير قلق الأسواق العالمية

يمثل الطلب الصيني أحد أهم العوامل التي تراقبها أسواق النفط، نظراً لأن الصين تعد أكبر مستورد للخام في العالم وأحد المحركات الرئيسية لنمو الاستهلاك العالمي.

وأظهرت البيانات الأخيرة تراجع استهلاك النفط الخام في الصين بنسبة تفوق 9% على أساس سنوي خلال مايو، ليسجل أدنى مستوياته منذ نحو أربع سنوات. ويشير هذا الانخفاض إلى استمرار الضغوط الاقتصادية التي تواجه بعض القطاعات الصناعية والعقارية داخل البلاد.

كما يعكس التراجع اعتماد المصافي الصينية خلال فترة الحرب على السحب من المخزونات بدلاً من زيادة الواردات، وهو ما ساهم في خفض الطلب الفعلي على النفط الخام.

ويثير هذا التطور مخاوف بشأن قوة التعافي الاقتصادي الصيني وقدرته على قيادة موجة جديدة من نمو الطلب العالمي. فخلال العقدين الماضيين كانت الصين المحرك الأساسي لمعظم الزيادات في استهلاك الطاقة حول العالم.

وكالة الطاقة الدولية ترسم ملامح فائض تاريخي

أحدثت توقعات وكالة الطاقة الدولية لعام 2027 صدى واسعاً داخل أسواق الطاقة، بعدما أشارت إلى احتمال تحول السوق العالمية إلى فائض كبير في المعروض خلال العام المقبل.

وتتوقع الوكالة ارتفاع الإنتاج العالمي بنحو ثمانية ملايين برميل يومياً مقارنة بالمستويات الحالية، بينما لن يتجاوز نمو الطلب مليوني برميل يومياً فقط خلال الفترة نفسها. هذه الفجوة الكبيرة بين نمو العرض والطلب تعني أن الأسواق قد تواجه تخمة واضحة في الإمدادات إذا تحققت هذه التقديرات.

ويستند هذا السيناريو إلى عدة عوامل رئيسية، أبرزها عودة إنتاج الشرق الأوسط بصورة كاملة بعد انتهاء الحرب، واستمرار التوسع في إنتاج الأميركيتين، إضافة إلى نمو إنتاج بعض الدول المنتجة خارج تحالفات خفض الإنتاج. كما تتوقع الوكالة أن يؤدي استقرار الأوضاع الجيوسياسية إلى إزالة العديد من القيود التي حدّت من تدفق النفط خلال الفترة الماضية، وهو ما يسمح بعودة كميات إضافية من الخام إلى الأسواق العالمية.

وتحمل هذه التوقعات أهمية كبيرة لأنها تمثل أول تصور طويل الأجل لوكالة الطاقة الدولية بعد الحرب، وتقدم للمستثمرين تصوراً أوضح بشأن مستقبل التوازنات النفطية خلال السنوات المقبلة.

المستثمرون ينتظرون قرار الفيدرالي لتحديد اتجاه الأصول الرقمية

البيتكوين تصمد فوق 65 ألف دولار رغم الترقب

1 الإيثريوم يتراجع مع انخفاض شهية المخاطرة قبيل القرار المرتقب

2 الريبل تسجل أكبر خسارة بين العملات الرئيسية خلال الجلسة

تباين أداء العملات المشفرة خلال تعاملات الأربعاء في وقت يترقب فيه المستثمرون واحداً من أهم الأحداث الاقتصادية خلال العام، والمتمثل في قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بشأن أسعار الفائدة، إلى جانب التوقعات المرتبطة بمسار السياسة النقدية خلال الأشهر المتبقية من العام الجاري.

وتحاول الأسواق المالية العالمية، بما فيها سوق الأصول الرقمية، استشراف الرسائل التي سيبعث بها البنك المركزي الأميركي بشأن توقيت أي تخفيضات محتملة للفائدة، ومدى تأثر الاقتصاد الأميركي بالتباطؤ الاقتصادي العالمي والتطورات الجيوسياسية المتسارعة. وفي الوقت نفسه، تتجه الأنظار إلى التحركات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران، مع الاستعداد لتوقيع مذكرة تفاهم رسمية بين الطرفين في سويسرا نهاية الأسبوع، وسط آمال بإنهاء تداعيات الحرب التي ألقت بظلالها على أسواق الطاقة والتجارة العالمية خلال الأشهر الماضية.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية نسبياً، لا تزال حالة عدم اليقين قائمة بشأن سرعة عودة حركة الملاحة عبر مضيق هرمز إلى مستوياتها الطبيعية، الأمر الذي يضيف بعداً جديداً للمخاطر التي يراقبها المستثمرون في مختلف فئات الأصول، بما فيها العملات المشفرة التي باتت أكثر ارتباطاً بالتطورات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية مقارنة بما كانت عليه في سنواتها الأولى.

الفيدرالي الأميركي يتصدر اهتمامات المستثمرين عالمياً

يأتي اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في توقيت بالغ الحساسية للأسواق العالمية، إذ يحاول المستثمرون تقييم مستقبل أسعار الفائدة الأميركية بعد فترة طويلة من التشديد النقدي الهادف إلى احتواء التضخم.

وأصبحت قرارات الفيدرالي خلال السنوات الأخيرة من أهم المحركات لأسواق العملات المشفرة، نظراً لأن ارتفاع الفائدة يقلص السيولة المتاحة للاستثمار في الأصول عالية المخاطر، بينما يؤدي الاتجاه نحو التيسير النقدي إلى زيادة الإقبال على الأصول الرقمية والأسهم وغيرها من الاستثمارات البديلة.

وخلال الأشهر الماضية، استفادت العملات المشفرة من توقعات الأسواق بأن دورة التشديد النقدي تقترب من نهايتها، إلا أن المستثمرين لا يزالون بحاجة إلى إشارات أكثر وضوحاً بشأن توقيت أي خفض فعلي للفائدة. ولذلك تركز الأسواق حالياً ليس فقط على القرار نفسه، وإنما على تصريحات مسؤولي البنك المركزي والتوقعات الاقتصادية المصاحبة للاجتماع.

ويعتقد العديد من المحللين أن أي تلميحات إلى تخفيف السياسة النقدية خلال النصف الثاني من العام قد تمنح العملات المشفرة دفعة قوية، في حين أن استمرار النهج الحذر قد يدفع المستثمرين إلى تقليص مراكزهم في الأصول الأكثر تقلباً.

الإيثريوم يتراجع وسط فتور شهية المخاطرة

في المقابل، تعرضت الإيثريوم لضغوط بيعية محدودة دفعتها إلى التراجع خلال تعاملات الأربعاء، في انعكاس مباشر لحالة الحذر التي تسيطر على المستثمرين قبيل صدور قرار الفيدرالي.

وتعد الإيثريوم ثاني أكبر عملة مشفرة من حيث القيمة السوقية، لكنها غالباً ما تكون أكثر حساسية لتقلبات معنويات المستثمرين مقارنة بالبيتكوين. ويرجع ذلك إلى ارتباطها الوثيق بقطاعات التمويل اللامركزي والعقود الذكية والتطبيقات الرقمية، وهي مجالات تعتمد بدرجة كبيرة على تدفقات الاستثمار والمضاربة.

ويرى مراقبون أن التراجع الحالي لا يعكس تحولاً جوهرياً في النظرة المستقبلية للعملة، بل يأتي ضمن موجة من إعادة تموضع المستثمرين وانتظارهم لمزيد من الوضوح بشأن البيئة الاقتصادية العالمية.

كما أن الأداء المتباين بين البيتكوين والإيثريوم يشير إلى توجه بعض المستثمرين نحو الأصول الرقمية الأكبر والأكثر استقراراً نسبياً، مع تقليص التعرض للأصول الأعلى مخاطرة إلى حين اتضاح اتجاه السياسة النقدية الأميركية.

الريبل تتكبد أكبر الخسائر بين العملات الرئيسية

سجلت الريبل أكبر نسبة تراجع بين العملات المشفرة الرئيسية خلال الجلسة، بعدما فقدت جزءاً من قيمتها وسط استمرار الضغوط البيعية على بعض الأصول الرقمية متوسطة القيمة السوقية.

ويعكس هذا الأداء حساسية العملات البديلة للتحولات في معنويات المستثمرين، إذ تميل رؤوس الأموال خلال فترات عدم اليقين إلى التركيز على البيتكوين بدرجة أكبر باعتبارها الأصل الرقمي الأكثر سيولة وانتشاراً.

كما أن العملات البديلة غالباً ما تتأثر بصورة أكبر عند ارتفاع مستويات الحذر في الأسواق، خصوصاً عندما تتزامن مع أحداث اقتصادية محورية مثل اجتماعات البنوك المركزية الكبرى.

ورغم التراجع الحالي، لا تزال الريبل تحتفظ بمكانة مهمة داخل قطاع المدفوعات الرقمية العابرة للحدود، إلا أن أداؤها على المدى القصير سيظل مرتبطاً بدرجة كبيرة باتجاهات السيولة العالمية وحركة المستثمرين بين مختلف فئات الأصول الرقمية.

التطورات الجيوسياسية تضيف بعداً جديداً للتقلبات

إلى جانب العوامل الاقتصادية، تواصل التطورات السياسية والجيوسياسية لعب دور متزايد الأهمية في تحديد اتجاهات الأسواق المالية العالمية.

وتراقب الأسواق عن كثب مسار الاتفاق المرتقب بين الولايات المتحدة وإيران، والذي ينظر إليه باعتباره خطوة مهمة نحو إنهاء التوترات التي أثرت بشكل مباشر على أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية خلال الأشهر الماضية.

ورغم التفاؤل النسبي الذي صاحب الإعلان عن مذكرة التفاهم، فإن المستثمرين لا يزالون متحفظين بسبب استمرار بعض المخاطر المتعلقة بتنفيذ الاتفاق وآليات إعادة تشغيل الممرات التجارية والبحرية بصورة كاملة.

كما أن أي تأخير في استعادة الاستقرار الكامل قد ينعكس على أسعار الطاقة والتضخم العالمي، وهو ما يجعل أسواق العملات المشفرة تتابع هذه التطورات باعتبارها جزءاً من الصورة الاقتصادية الكلية المؤثرة على قرارات الاستثمار.

مضيق هرمز يبقى محور اهتمام الأسواق العالمية

لا يزال مضيق هرمز يمثل أحد أبرز الملفات التي تتابعها الأسواق المالية خلال المرحلة الحالية، نظراً لأهميته الحيوية في حركة تجارة النفط والغاز العالمية.

وخلال فترة الحرب، تسبب تعطل الملاحة في المضيق في اضطرابات كبيرة بأسواق الطاقة، الأمر الذي انعكس على معدلات التضخم وتكاليف النقل والإنتاج في العديد من الاقتصادات حول العالم.

ورغم التقدم السياسي المسجل خلال الأيام الأخيرة، فإن المستثمرين يدركون أن عودة الأوضاع إلى طبيعتها بشكل كامل قد تستغرق وقتاً أطول مما هو متوقع. فهناك اعتبارات تشغيلية وأمنية ولوجستية تحتاج إلى معالجة قبل استئناف حركة التجارة بالمستويات السابقة للحرب.

وتؤدي هذه الضبابية إلى استمرار حالة الحذر داخل الأسواق، إذ إن أي انتكاسة مفاجئة قد تعيد المخاوف المتعلقة بالإمدادات العالمية وتؤثر على قرارات المستثمرين في مختلف فئات الأصول، بما فيها العملات المشفرة.

السيولة العالمية ستحدد الاتجاه المقبل للأصول الرقمية

يرى محللون أن العامل الحاسم لمسار العملات المشفرة خلال النصف الثاني من العام لن يكون التطورات الفردية لكل عملة على حدة، بل اتجاه السيولة العالمية والسياسة النقدية في الاقتصادات الكبرى.

فإذا بدأ الاحتياطي الفيدرالي دورة خفض تدريجية للفائدة خلال الأشهر المقبلة، فقد يشهد قطاع العملات الرقمية موجة جديدة من التدفقات الاستثمارية، مدعوماً بارتفاع شهية المخاطرة وانخفاض العوائد على الأدوات التقليدية.

أما إذا استمر البنك المركزي الأميركي في تبني سياسة نقدية متشددة لفترة أطول، فقد تواجه العملات المشفرة تحديات إضافية تتعلق بتراجع السيولة وارتفاع تكلفة التمويل.

وفي هذا السياق، تبدو البيتكوين في موقع أفضل نسبياً للاستفادة من أي تحسن في الظروف النقدية، بينما قد تحتاج العملات البديلة إلى تدفقات استثمارية أكبر لاستعادة زخمها السابق.

فتور شهية المخاطرة

تعكس التحركات المتباينة للعملات المشفرة خلال تعاملات الأربعاء حالة الترقب التي تسيطر على المستثمرين قبيل صدور قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، وسط متابعة دقيقة للتطورات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية. وبينما حافظت البيتكوين على استقرارها فوق مستوى 65 ألف دولار، تعرضت الإيثريوم والريبل لضغوط محدودة نتيجة فتور شهية المخاطرة وانتظار إشارات أوضح بشأن مستقبل أسعار الفائدة.

وفي ظل استمرار الضبابية المرتبطة بمسار السياسة النقدية الأميركية ومستقبل الأوضاع في الشرق الأوسط، تبقى أسواق العملات المشفرة رهينة لتطورات السيولة العالمية وثقة المستثمرين. ومع تزايد ارتباط الأصول الرقمية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، يبدو أن المرحلة المقبلة ستكون حاسمة في تحديد ما إذا كانت العملات المشفرة ستستأنف مسارها الصعودي أم ستدخل فترة جديدة من التحركات العرضية والحذر الاستثماري.

البيتكوين تحافظ على توازنها رغم الضغوط

أظهرت البيتكوين قدراً من الصمود خلال تعاملات الأربعاء، بعدما استقرت فوق مستوى 65 ألف دولار، محققة ارتفاعاً طفيفاً للغاية مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة.

ورغم محدودية المكاسب، فإن استقرار أكبر عملة مشفرة في العالم بالقرب من هذه المستويات يعد مؤشراً على استمرار اهتمام المستثمرين المؤسسيين بالأصل الرقمي الأكبر من حيث القيمة السوقية. كما يعكس قدرة البيتكوين على مقاومة الضغوط التي تواجه الأصول عالية المخاطر قبيل القرارات الاقتصادية المهمة.

وخلال الفترة الأخيرة، تحولت البيتكوين إلى مؤشر حساس لمعنويات المستثمرين تجاه السيولة العالمية ومستقبل أسعار الفائدة. فكلما زادت التوقعات بخفض الفائدة، ارتفعت جاذبية العملة الرقمية باعتبارها أحد الأصول التي تستفيد من تراجع تكلفة التمويل وارتفاع مستويات السيولة. كما أن بعض المستثمرين ينظرون إلى البيتكوين باعتبارها أداة تحوط ضد المخاطر المرتبطة بالعملات التقليدية والتضخم على المدى الطويل، وهو ما ساعدها على الاحتفاظ بجزء كبير من مكاسبها رغم حالة الترقب الحالية.

3 السياسة النقدية الأميركية تبقى المحرك الأهم للعملات المشفرة حالياً

4 استمرار الضبابية حول مضيق هرمز يدعم حالة الحذر الاستثماري

5 الأسواق تراقب اتفاق واشنطن وطهران وتأثيره على تدفقات السيولة

6 البيتكوين تحافظ على مكاسبها وسط حذر واسع بالأسواق العالمية

اتفاق أميركي إيراني مرتقب يخفف مخاوف التضخم العالمي تدريجياً

الذهب يحافظ على مكاسبه فوق 4300 دولار

1 الأسواق تترقب أول قرار للفيدرالي بقيادة كيفن وارش

2 إعادة فتح مضيق هرمز تعزز آمال استقرار أسواق الطاقة

حافظ الذهب على استقراره بالقرب من مستوياته المرتفعة خلال تعاملات الأربعاء بعد سلسلة مكاسب قوية استمرت أربعة أيام متتالية، في وقت تتابع فيه الأسواق العالمية تطورات الاتفاق المرتقب بين الولايات المتحدة وإيران، والذي قد يشكل نقطة تحول مهمة في المشهد الجيوسياسي وأسواق الطاقة العالمية.

وجاء استقرار المعدن النفيس بعد ارتفاع تجاوز 6% خلال الجلسات الأربع الماضية، مدعوماً بموجة واسعة من الإقبال على الملاذات الآمنة خلال فترة الحرب والتوترات التي ضربت منطقة الشرق الأوسط وأثارت مخاوف كبيرة بشأن أمن الطاقة العالمي. إلا أن بدء ظهور تفاصيل الاتفاق المؤقت بين واشنطن وطهران دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم التوقعات المتعلقة بالتضخم والنمو الاقتصادي والسياسة النقدية خلال المرحلة المقبلة.

وفي الوقت نفسه، يترقب المستثمرون أول قرار لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي تحت قيادة رئيسه الجديد كيفن وارش، وسط توقعات واسعة بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، مع التركيز بصورة أكبر على الرسائل التي ستصدر عن البنك المركزي بشأن التضخم واتجاهات السياسة النقدية خلال الأشهر المقبلة.

ويضع هذا المشهد الذهب في قلب معادلة معقدة تجمع بين التوترات الجيوسياسية وأسعار الطاقة وسياسات البنوك المركزية العالمية، وهي عوامل ستحدد بصورة كبيرة اتجاه المعدن النفيس خلال النصف الثاني من العام.

الاتفاق الأميركي الإيراني يغير حسابات الأسواق

بدأت الأسواق العالمية تتعامل مع الاتفاق المؤقت المرتقب بين الولايات المتحدة وإيران باعتباره أحد أهم التطورات الجيوسياسية خلال العام الحالي، نظراً لتداعياته المباشرة على أسواق الطاقة والتجارة الدولية.

وتشير المعلومات الأولية إلى أن الاتفاق سيسمح لإيران باستئناف بيع النفط بصورة فورية، إلى جانب استعادة جزء من أصولها المجمدة في الخارج، وهو ما يمثل خطوة مهمة نحو إعادة دمج الاقتصاد الإيراني في الأسواق العالمية بعد فترة طويلة من القيود والعقوبات.

وينظر المستثمرون إلى هذا الاتفاق باعتباره عاملاً قد يخفف الضغوط التضخمية التي تفاقمت خلال الأشهر الماضية نتيجة اضطرابات الإمدادات النفطية وارتفاع تكاليف الطاقة والشحن. فكلما زادت احتمالات استقرار أسواق النفط، تراجعت المخاوف من استمرار موجات التضخم المرتفعة التي دفعت البنوك المركزية إلى تشديد سياساتها النقدية.

وبالنسبة للذهب، فإن تراجع المخاطر الجيوسياسية عادة ما يقلل من الطلب على الملاذات الآمنة، إلا أن تأثير هذا العامل لا يزال محدوداً في الوقت الراهن بسبب استمرار بعض الشكوك حول تنفيذ الاتفاق واستدامته على المدى الطويل.

مكاسب قوية تعكس قوة الطلب الاستثماري

رغم حالة الاستقرار الحالية، فإن الذهب لا يزال يتحرك بالقرب من مستويات تاريخية مرتفعة بعد موجة صعود قوية شهدها خلال الأيام الماضية.

وجاءت هذه المكاسب نتيجة تزايد الطلب الاستثماري على المعدن النفيس خلال فترة الحرب، حيث سعى المستثمرون حول العالم إلى حماية محافظهم الاستثمارية من تقلبات الأسواق والمخاطر السياسية والاقتصادية.

كما استفاد الذهب من حالة عدم اليقين التي سادت الأسواق العالمية مع ارتفاع أسعار الطاقة وتزايد المخاوف من اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية. ففي مثل هذه الظروف، يميل المستثمرون إلى زيادة حيازاتهم من الأصول الدفاعية التي تحافظ على قيمتها خلال فترات الاضطراب.

وعلى الرغم من انحسار بعض هذه المخاطر مع اقتراب توقيع الاتفاق الأميركي الإيراني، فإن الذهب ما زال يحتفظ بجزء كبير من مكاسبه، ما يعكس استمرار الطلب عليه كأداة للتحوط ضد التقلبات المحتملة.

ويشير ذلك إلى أن المستثمرين لا يزالون يتعاملون بحذر مع المشهد الاقتصادي العالمي، خصوصاً في ظل استمرار العديد من عوامل عدم اليقين المتعلقة بالنمو والتضخم والسياسة النقدية.

مضيق هرمز يبقى عاملاً مؤثراً في الأسواق

يحتل مضيق هرمز موقعاً محورياً في حسابات المستثمرين بسبب أهميته الاستراتيجية في حركة تجارة النفط العالمية.

وخلال فترة الحرب، أدى تعطل الملاحة في المضيق إلى اضطرابات واسعة في أسواق الطاقة، حيث ارتفعت تكاليف النقل والتأمين وتزايدت المخاوف من نقص الإمدادات العالمية. وقد ساهم ذلك في رفع أسعار النفط وتعزيز الطلب على الذهب باعتباره ملاذاً آمناً.

لكن مع اقتراب التوصل إلى اتفاق سياسي، بدأت التوقعات تتجه نحو إعادة فتح المضيق واستعادة حركة الملاحة الطبيعية خلال الأيام المقبلة. وإذا تحقق ذلك بالفعل، فمن المتوقع أن تتراجع الضغوط على أسواق الطاقة بصورة تدريجية.

غير أن بعض الحكومات والمؤسسات الأوروبية لا تزال تبدي حذراً بشأن سرعة عودة الأوضاع إلى طبيعتها الكاملة، خصوصاً في ظل الحاجة إلى استكمال الترتيبات الأمنية والفنية المرتبطة بحركة الملاحة البحرية.

وتعني هذه الضبابية أن الذهب قد يستمر في الاستفادة جزئياً من الطلب الدفاعي إلى حين اتضاح الصورة بشكل كامل خلال الأسابيع المقبلة.

المعادن النفيسة الأخرى تفقد جزءاً من زخمها

لم يقتصر تأثير التطورات الأخيرة على الذهب وحده، بل امتد إلى بقية المعادن النفيسة التي شهدت تحركات متباينة خلال تعاملات الأربعاء.

وتراجعت أسعار الفضة بصورة طفيفة بعد موجة صعود قوية تجاوزت 10% خلال الجلسات الأربع السابقة، في إشارة إلى عمليات جني أرباح طبيعية بعد المكاسب الكبيرة الأخيرة. كما شهد البلاتين والبلاديوم تراجعات محدودة مع تراجع الإقبال على بعض الأصول المرتبطة بالقطاع الصناعي، في ظل استمرار حالة الترقب بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي.

ويعكس هذا الأداء المتباين اختلاف العوامل المؤثرة على كل معدن، إذ يعتمد الذهب بدرجة أكبر على الطلب الاستثماري والملاذات الآمنة، بينما تتأثر المعادن الأخرى بصورة أكبر بأوضاع النشاط الصناعي والتصنيع العالمي.

و بالنسبة للذهب، فإن أي إشارات إلى استمرار أسعار الفائدة المرتفعة لفترة أطول قد تشكل عاملاً سلبياً، نظراً لأن المعدن النفيس لا يوفر عائداً مالياً للمستثمرين. أما إذا أظهر البنك المركزي ميلاً نحو تخفيف السياسة النقدية مستقبلاً، فقد يدعم ذلك أسعار الذهب مجدداً.

ولهذا السبب، يفضل العديد من المستثمرين الانتظار قبل اتخاذ مراكز استثمارية كبيرة إلى حين صدور القرار وظهور تفاصيله الكاملة.

مستقبل الذهب بين الدعم الفني والمتغيرات الاقتصادية

يرى محللون أن المرحلة المقبلة قد تشهد استمرار التقلبات في أسعار الذهب مع تداخل عدد كبير من العوامل الاقتصادية والسياسية.

فمن جهة، لا يزال المعدن النفيس يستفيد من حالة عدم اليقين العالمية والمخاطر الجيوسياسية المتبقية، ومن جهة أخرى قد يواجه ضغوطاً إذا نجح الاتفاق الأميركي الإيراني في تهدئة أسواق الطاقة وخفض معدلات التضخم.

كما أن اتجاه السياسة النقدية الأميركية سيبقى العامل الأكثر تأثيراً في تحديد المسار المستقبلي للأسعار. فكلما اقتربت الأسواق من دورة خفض الفائدة، زادت جاذبية الذهب بالنسبة للمستثمرين.

وفي المقابل، فإن استمرار أسعار الفائدة المرتفعة أو تحسن شهية المخاطرة في الأسواق المالية قد يدفع بعض المستثمرين إلى التحول نحو أصول أخرى تحقق عوائد أعلى.

التضخم والطاقة يعيدان تشكيل معادلة الذهب

ظل الذهب خلال العقود الماضية أحد أهم أدوات التحوط ضد التضخم، ولذلك فإن أي تغير في توقعات الأسعار العالمية ينعكس مباشرة على حركة المعدن النفيس. وخلال الأشهر الأخيرة، لعبت الحرب دوراً رئيسياً في دفع أسعار الطاقة إلى مستويات مرتفعة، ما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية عالمياً. لكن الاتفاق المرتقب بين الولايات المتحدة وإيران يفتح الباب أمام زيادة الإمدادات النفطية وتهدئة أسواق الطاقة.

وإذا نجحت هذه الخطوات في خفض أسعار النفط والوقود، فقد تتراجع توقعات التضخم تدريجياً، وهو ما قد يقلل من الحاجة إلى الذهب كوسيلة للتحوط ضد ارتفاع الأسعار.

ومع ذلك، لا تزال الأسواق تدرك أن معالجة آثار الحرب لن تتم بين ليلة وضحاها، وأن استعادة التوازن الكامل في أسواق الطاقة قد تحتاج إلى وقت أطول، ما يبقي الذهب ضمن قائمة الأصول المهمة للمستثمرين الباحثين عن الحماية من المخاطر الاقتصادية.

3 تراجع الضغوط الجيوسياسية يدفع المستثمرين لإعادة تقييم المخاطر

مسارات الاقتصاد الحديث 11

كيف تؤثر البطالة في الاقتصاد القومي؟

كتب جورج حبيب

في زمن تتداخل فيه القرارات الاقتصادية مع تفاصيل الحياة اليومية، لم يعد فهم الاقتصاد ترفًا معرفيًا، بل ضرورة لفهم ما يدور حولنا من تغيّرات وسياسات وخيارات تؤثر في مستوى المعيشة واتجاهات المجتمعات. وبين تعدد الأهداف وتباين المصالح، تبرز الحاجة إلى قراءة أكثر عمقًا للعلاقة بين الفرد والاقتصاد، وكيف تتشكل هذه العلاقة داخل نظام يقوم على الندرة والاختيار.

1 التحولات الاقتصادية ودورها في تغيير خريطة سوق العمل

تمثل التقلبات الاقتصادية، سواء في فترات الازدهـار أو التراجع، أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات الحديثة، إذ لا ينعكس تأثيرها بصورة متساوية على جميع القطاعات والمناطق الجغرافية. ففي الوقت الذي يواصل فيه الاقتصاد الوطني تحقيق معدلات نمو ملحوظة، قد تشهد بعض المناطق تراجعاً اقتصادياً واضحاً وارتفاعاً في معدلات البطالة نتيجة ظروف محلية خاصة.

وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور البطالة ذات الطابع المحلي، ومن أبرزها تراجع الطلب المؤقت على بعض المنتجات. فعلى سبيل المثال، شهدت مدينة ديترويت الأميركية في مطلع عام 1954 ارتفاعاً كبيراً في معدلات البطالة نتيجة انخفاض الطلب على السيارات والصلب، كما أدى تقليص الإنفاق العسكري إلى تراجع النشاط الاقتصادي في المناطق التي اعتمدت بشكل كبير على تصنيع المعدات الدفاعية.

ضعف القوة التنافسية

ومن العوامل المؤثرة أيضاً ضعف القدرة التنافسية لبعض الصناعات على المدى الطويل، إذ عانت مناطق إنتاج المنسوجات في نيو إنجلاند من صعوبة منافسة المنتجين في مناطق أخرى، في حين فقدت صناعة الفحم جانباً كبيراً من أهميتها الاقتصادية بسبب عدم قدرتها على منافسة مصادر الطاقة البديلة، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي.

كما يُعد استنزاف الموارد الطبيعية سبباً رئيسياً في تفاقم البطالة في بعض المناطق، حيث تتأثر المجتمعات التي تعتمد على قطع الأخشاب أو استخراج المعادن، مثل القصدير والزنك والفحم، بانخفاض فرص العمل مع نضوب تلك الموارد.

وتسهم التحولات الصناعية والتطورات التقنية بدورها في تغيير خريطة سوق العمل، إذ يؤدي الاعتماد على أساليب إنتاج حديثة إلى تراجع الحاجة إلى بعض المهن التقليدية. ومن الأمثلة على ذلك استبدال خيوط القطن بألياف النايلون في صناعة إطارات السيارات، الأمر الذي تسبب في تراجع الطلب على العمالة المتخصصة في صناعة خيوط القطن.

ولا تقل التغيرات الموسمية أهمية عن بقية العوامل، إذ تعاني المناطق التي تعتمد على الأنشطة الاقتصادية الموسمية من ارتفاع معدلات البطالة خارج مواسم النشاط. فالمناطق السياحية تشهد تراجعاً في فرص العمل بانتهاء موسم الاصطياف، كما يواجه العاملون في القطاع الزراعي فترات توقف مؤقتة عن العمل خلال بعض المواسم.

وفي المحصلة، لا تقتصر آثار البطالة المحلية على المناطق المتضررة فحسب، بل تمتد لتؤثر في الاقتصاد الوطني بأكمله، ما يستدعي تعاون مؤسسات الإنتاج والعمال والجهات الحكومية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية في كل منطقة، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق النمو والاستدامة.

الأهداف والسياسات المقترحة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية

تتمثل الغاية الأساسية في الحد من ظاهرة البطالة المحلية والقضاء عليها قدر الإمكان، إذ إن العمال الذين يفقدون وظائفهم في مناطق محددة يشعرون بالإحباط وعدم المساواة عندما يشاهدون مظاهر الازدهار الاقتصادي في مناطق أخـرى بينما يعانون هم من غياب فرص العمل. كما أن بقاء هذه الطاقات البشرية خارج دائـرة الإنتاج يمثل خسارة اقتصادية واجتماعية مباشرة، نظراً لتعطل مساهمتها في دعم النشاط الاقتصادي.

وفي الوقت نفسه، يبرز هدف آخر يتمثل في تحقيق التوازن بين دور الدولة وحرية السوق، إذ تسعى الحكومات إلى معالجة البطالة دون فرض تدخلات واسعة قد تؤثر في مرونة النشاط الاقتصادي وآليات السوق الطبيعية.

ولا تقتصر الأهداف على نقل الموارد المالية من المناطق المزدهرة إلى المناطق المتعثرة أو تقديم الدعم للصناعات التي تعاني انخفاضاً في الأرباح، بل تتطلب اعتماد سياسات تنموية مستدامة تعالج جذور المشكلة وتوفر حلولاً طويلة الأمد تعزز النشاط الاقتصادي وتدعم فرص العمل.

وتتعدد البدائل المتاحة لمعالجة هذه التحديات الاقتصادية، وفي مقدمتها لجوء الحكومة إلى استخدام الأدوات المالية والنقدية بهدف رفع مستوى الدخل القومي وتوسيع نطاق الطلب الإجمالي، الأمر الذي قد يسهم في إعادة تنشيط المناطق التي تعاني الركود الاقتصادي.

كما تستطيع الحكومات تنفيذ برامج اقتصادية شاملة تستهدف تحفيز النشاط الاقتصادي في مختلف المناطق، إلا أن هذه السياسات تحتاج إلى توازن دقيق، لأن الإفراط في التوسع الاقتصادي قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور والأسعار في المناطق التي لا تعاني من البطالة، بما قد يخلق ضغوطاً تضخمية جديدة. لذلك فإن نجاح هذه السياسات يرتبط بقدرتها على معالجة الاختلالات الاقتصادية دون نقل المشكلة من منطقة إلى أخرى.

توجه الاستثمارات

ومن بين الحلول المطروحة أيضاً توجيه الاستثمارات الحكومية نحو المناطق المتضررة من البطالة عبر تنفيذ مشاريع البنية التحتية، مثل إنشاء الخزانات وشق الطرق وتطوير المرافق العامة، وهي خطوات من شأنها تعزيز الإنتاج المحلي وتوفير فرص عمل جديدة. كذلك يمكن للحكومة إعادة توجيه مشترياتها نحو المناطق التي تعاني الكساد بدلاً من الاعتماد على المناطق المزدهرة اقتصادياً.

غير أن نجاح هذه السياسات يبقى مرهوناً بقدرتها على زيادة حجم العمالة الإجمالي، لأن مجرد نقل الوظائف من منطقة إلى أخرى من دون خلق فرص عمل إضافية لن يحقق مكاسب حقيقية للاقتصاد الوطني.

وفي سياق متصل، تستطيع الحكومات المحلية تشجيع الشركات على الاستثمار في المناطق المتعثرة من خلال تقديم حوافز متنوعة، مثل القروض الميسرة والتسهيلات الضريبية، بهدف جذب المزيد من الأنشطة الاقتصادية وخلق بيئة استثمارية جاذبة. إلا أن المنافسة بين المناطق المختلفة على استقطاب الاستثمارات قد تحد من فعالية هذه الإجراءات وتقلل من أثرها المتوقع.

أما الخيار الأخير، فيتمثل في ترك المناطق المتضررة تعتمد على قدراتها الذاتية لمعالجة مشاكلها الاقتصادية، من خلال تشجيع مؤسسات الأعمال على تبني أساليب جديدة وتطوير أنشطتها الاقتصادية. غير أن هذا المسار قد يحتاج إلى سنوات طويلة لتحقيق نتائج ملموسة، فضلاً عن احتمالية تعرض تلك المناطق لهجرة رؤوس الأموال المحلية نتيجة بطء وتيرة النمو الاقتصادي.

استقرار السوق والسيطرة على التقلبات الاقتصادية

تتداخل مشكلة البطالة المحلية مع طبيعة عمل نظام السوق والتقلبات الاقتصادية التي تشهدها الاقتصادات الحديثة، إذ يقوم نظام السوق على افتراض أن العمال وأصحاب رؤوس الأمـوال قـادرون على الانتقال نحو الأنشطة الاقتصادية الأكثر ملاءمة لهم، كما يفترض أن قراراتهم تتأثر باتجاهات الإنفاق الاستهلاكي. غير أن تحقيق ذلك يبقى مرهوناً بتوافر الحوافز التي تشجع الأفراد والمؤسسات على الانتقال إلى فرص اقتصادية جديدة.

ومن هذا المنطلق، فإن فهم أسباب البطالة المحلية يشكل الخطوة الأولى نحو معالجتها بصورة فعالة، إذ ترتبط هذه الظاهرة بعوامل متعددة تشمل آليات عمل السوق ومتطلبات تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الوقت ذاته. لذلك فإن التعامل معها يتطلب دراسة كل جانب من جوانب المشكلة بصورة مستقلة مع مراعاة الترابط القائم بينها.

مواجهة التقلبات

وفي إطـار مواجهة التقلبات الاقتصادية، شهدت الولايات المتحدة خلال فترة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي تدخلاً حكومياً واسعاً، حيث لجأت الحكومة الفيدرالية إلى الاقتراض وتمويل مشاريع عامة ضخمة بهدف تنشيط الاقتصاد وتحفيز النشاط الإنتاجي. وفي المقابل، وخلال الحرب العالمية الثانية، اتجهت السلطات إلى رفع الضرائب للحد من القدرة الشرائية والحد من ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية.

كما اعتمدت الحكومات في مراحل مختلفة على أدوات السياسة النقدية للتأثير في حجم الإنفاق، من خلال تعديل أسعار الفائدة وتغيير شروط منح القروض للأفراد والمؤسسات، بما يساعد على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار.

ويُقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق نمو مستدام في الدخل القومي ضمن بيئة توفر فرص عمل مستقرة ودائمة للأفراد القادرين والراغبين في العمل. ومع ذلك، فإن هذا المفهوم لا يعني بالضرورة الوصول إلى حالة العمالة الكاملة بشكل مطلق.

ويثير مفهوم العمالة الكاملة العديد من التساؤلات، أبرزها ما إذا كان المقصود هو القضاء على البطالة باستثناء البطالة الانتقالية المؤقتة التي ترافق انتقال الأفراد من وظيفة إلى أخرى، أم أن الأمر يتعلق بالحفاظ على معدلات بطالة ضمن حدود مقبولة يتم تحديدها بنسبة معينة من إجمالي القوى العاملة.

التقلبات الاقتصادية

كما يطرح هذا المفهوم تساؤلات إضافية حول مدى تأثير تركز البطالة في مناطق أو قطاعات محددة مقارنة بتوزعها على مختلف الأنشطة الاقتصادية، ولهذا السبب، لا يُعد مصطلح «العمالة الكاملة» مفهوماً دقيقاً بالمعنى المطلق، لكنه يبقى أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها باعتباره مؤشراً على سلامة الاقتصاد واستقراره.

وفي النهاية، تكشف تقلبات الرخاء والكساد عن العلاقة الوثيقة بين البطالة المحلية والاستقرار الاقتصادي، إذ لا تقتصر آثارها على مناطق بعينها، بل تمتد لتشمل الاقتصاد الوطني بأكمله. لذلك، يبقى تحقيق التوازن بين آليات السوق ودور الدولة، إلى جانب تبني سياسات تنموية مرنة ومستدامة، أحد أهم الركائز لضمان النمو الاقتصادي وتعزيز فرص العمل والحد من آثار التقلبات الاقتصادية مستقبلاً.

1 التوازن بين حرية السوق والتدخل الحكومي في معالجة البطالة

2 مفهوم العمالة الكاملة وحدود تطبيقه اقتصادياً

3 أسباب البطالة المحلية وتباين آثارها بين المناطق

السياسة النقدية ودور النظام المصرفي في استقرار الاقتصاد

تشمل السياسة النقدية التحكم في الموارد النقدية للدولة، وتركز بشكل أساسي على تنظيم عمل البنوك التجارية، باعتبارها أحد أهم مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي في بعض الفترات التاريخية.

فعند ارتفاع مستويات التفاؤل خلال فترات الازدهار، تميل البنوك إلى التوسع في منح القروض، ما يؤدي إلى زيادة السيولة في السوق وارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة. وفي المقابل، خلال فترات الكساد، تتجه البنوك إلى التشدد وتقليص القروض واستردادها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وارتفاع معدلات البطالة.

وبذلك، تسهم البنوك التجارية، من دون ضوابط فعالة، في تعميق حدة الدورات الاقتصادية سواء في مراحل الصعود أو الهبوط.

ويتولى «نظام الاحتياطي الفيدرالي» في الولايات المتحدة مسؤولية إدارة السياسة النقدية والإشراف على نشاط البنوك التجارية، خصوصاً فيما يتعلق بسياسات الإقراض والائتمان.

ويتكون النظام من 12 بنكاً مركزياً موزعة في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، وتخضع جميعها لإشراف «مجلس المحافظين» الذي يحدد السياسات النقدية ويقرر توقيت تطبيق القيود المالية.

ورغم وجود بعض البنوك غير المنضمة إلى هذا النظام، فإن البنوك الأعضاء فيه تسيطر على الجزء الأكبر من النظام المصرفي، إذ تحتفظ بنحو أربعة أخماس الودائع المصرفية، ما يمنح النظام قدرة واسعة على التأثير في مجمل النشاط النقدي داخل الاقتصاد الأمريكي.

وتلزم البنوك الأعضاء بإيداع نسبة محددة من ودائعها لدى الاحتياطي الفيدرالي كـ«احتياطي نقدي»، بينما يُعرف الجزء الزائد عن الحد الأدنى المطلوب باسم «الاحتياطي الفائض».

ويتيح هذا الاحتياطي الفائض للبنوك التوسع في منح القروض أو الاستثمار في السندات، في حين يؤدي غياب هذا الفائض إلى تقييد قدرتها على الإقراض، وبالتالي التأثير مباشرة في حجم السيولة المتاحة في السوق.

جريدة عالم
الاقتصاد
العدد 174 • الخميس 18 يونيو 2026 م • 3 المحرم 1448 هـ

سوق الشوكولاتة في السعودية يتجه إلى 1.5 مليار دولار بحلول 2030

تشير التقديرات إلى أن سوق الشوكولاتة في السعودية مرشح للوصول إلى نحو 1.5 مليار دولار بحلول 2030، في ظل نمو الطلب المحلي وتوسع الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية، وفق بيانات معرض جدة الدولي للقهوة والشوكولاتة.

وتستورد المملكة سنوياً أكثر من 120 مليون كيلوجرام من الشوكولاتة، ما يعكس قوة الاستهلاك المحلي، فيما تتصدر دول الاتحاد الأوروبي قائمة الموردين بقيمة 111.9 مليون دولار، تليها تركيا بنحو 41.3 مليون دولار، إلى جانب واردات من المملكة المتحدة والإمارات.

وفي المقابل، بدأت السعودية تعزيز حضورها في أسواق التصدير، إذ بلغت صادراتها من الشوكولاتة خلال عام 2023 نحو 3.2 ملايين دولار، بإجمالي تجاوز 433 ألف كيلوجرام.

كما يضم القطاع أكثر من ألف مصنع للشوكولاتة، يقع نحو ثلثها في الرياض، وتغطي المصانع المحلية ما يقارب 50% من احتياجات السوق.

ويعزز افتتاح مصنع Nestlé لتصنيع الشوكولاتة محلياً باستثمارات تبلغ 7 مليارات ريال، ثقة الشركات العالمية بالسوق السعودية، ويؤكد مكانة المملكة كوجهة استثمارية رئيسية لصناعة الأغذية في المنطقة.

معلومة ورقم

50

مليار دولار

قدّر مستثمرون قيمة شركة «ديب سيك» الصينية الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي بأكثر من 50 مليار دولار، في أول جولة تمويل للشركة.

شقة قيد الإنشاء تُباع بـ200 مليون درهم في دبي

سجل السوق العقاري في إمارة دبي صفقة استثنائية جديدة، أمس الأربعاء، بعد بيع شقة سكنية فاخرة لا تزال قيد الإنشاء بقيمة بلغت 200 مليون درهم، في واحدة من أكبر الصفقات السكنية الفردية المسجلة خلال الفترة الأخيرة.

وأظهرت بيانات دائرة الأراضي والأملاك أن الشقة تقع في منطقة الخليج التجاري ضمن مشروع «بن غاطي ريزيدينسيز»، وتضم خمس غرف وصالة، وتمتد على مساحة تتجاوز 20.4 ألف قدم مربعة، ما يعكس المستوى الفاخر للوحدة السكنية وموقعها المتميز في أحد أبرز المراكز العقارية والتجارية بالإمارة. وبلغ متوسط سعر القدم المربعة نحو 9800 درهم، وهو من المستويات المرتفعة التي تعكس استمرار الطلب على العقارات الفاخرة في دبي.

وتأتي هذه الصفقة في وقت يواصل فيه القطاع العقاري بالإمارة تسجيل نشاط قوي مدعوماً بتدفقات المستثمرين المحليين والأجانب، والطلب المتزايد على الوحدات السكنية الفاخرة والعقارات ذات المواقع المميزة.

دردشة اقتصادية

رفع الفائدة اليابانية إلى 1 % يهدد واحدة من أكبر مصادر السيولة العالمية

نهاية عصر الأموال الرخيصة؟

1 تقديرات تشير إلى ضخامة مراكز «الكاري تريد» المعتمدة على الاقتراض بالين

2 العملة اليابانية تتداول قرب 160 ينًا للدولار رغم تدخلات بمليارات الدولارات

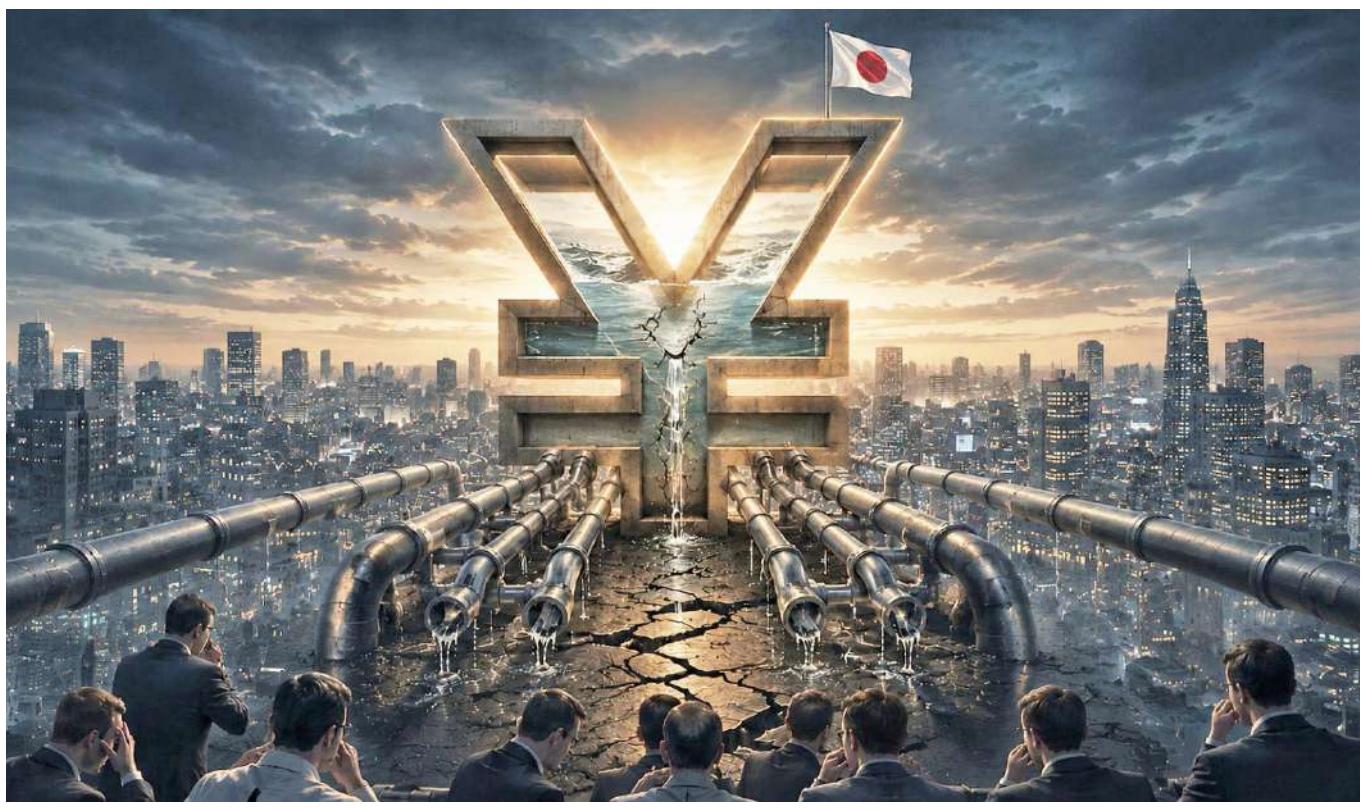

شهدت الأسواق العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية اعتماداً واسعاً على اليابان باعتبارها أكبر مصدر للأموال منخفضة التكلفة في العالم. فبفضل أسعار الفائدة القريبة من الصفر، تمكن المستثمرون من الاقتراض بالين الياباني وتوجيه تلك الأموال إلى أسواق الأسهم والسندات والعقارات والأصول عالية العائد في مختلف أنحاء العالم. غير أن هذا النموذج الذي ظل قائماً لعقود بدأ يواجه تحولاً مهماً بعد قرار بنك اليابان رفع أسعار الفائدة إلى 1 %، وهو أعلى مستوى تصل إليه الفائدة اليابانية منذ أكثر من ثلاثة عقود.

تحول نقدي

قرار بنك اليابان رفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس جاء متوافقاً مع توقعات الأسواق، لكنه يحمل دلالات تتجاوز مجرد الزيادة المحدودة في تكلفة الاقتراض. فالخطوة تعكس توجهًا متزايدًا لدى البنك المركزي نحو إنهاء الحقبة الاستثنائية من التيسير النقدي التي طبعت السياسة الاقتصادية اليابانية منذ تسعينيات القرن الماضي.

ويحاول صناع السياسة النقدية في طوكيو التعامل مع مجموعة من التحديات المتزايدة، أبرزها الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً، إضافة إلى زيادة تكلفة الواردات بسبب ضعف العملة اليابانية. ورغم أن معدل التضخم لا يزال دون المستوى المستهدف البالغ 2 %، فإن السلطات النقدية ترى أن استمرار السياسة فائقة التيسير قد يفاقم الاختلالات الاقتصادية ويزيد الضغوط على الين.

الين تحت المجهر

أحد أبرز أسباب التحول الحالي يتمثل في استمرار ضعف الين الياباني أمام الدولار الأمريكي. فالعملة اليابانية ما زالت تتداول قرب مستوى 160 ينًا للدولار، وهو مستوى يعتبر ضعيفاً تاريخياً ويؤثر بشكل مباشر في تكاليف الاستيراد وأسعار السلع داخل اليابان.

وقد دفعت هذه التطورات السلطات اليابانية خلال الأشهر الماضية إلى التدخل في أسواق الصرف الأجنبي، حيث ضخت نحو 73.5 مليار دولار لدعم العملة المحلية والحد من تراجعها. لكن استمرار الضغوط على الين دفع البنك المركزي إلى استخدام أداة أكثر استدامة تتمثل في رفع أسعار الفائدة بهدف تقليص الفجوة مع العوائد المرتفعة في الاقتصادات الكبرى الأخرى.

وقود الأسواق

تكمن أهمية القرار الياباني في ارتباطه باستراتيجية استثمارية واسعة الانتشار تعرف باسم «الكاري تريد» أو «تجارة الفائدة». وتعتمد هذه الاستراتيجية على الاقتراض بعملة منخفضة الفائدة مثل الين، ثم استثمار الأموال في أصول توفر عوائد أعلى في دول أخرى، ما يسمح للمستثمرين بتحقيق أرباح من فارق أسعار الفائدة.

وعلى مدار سنوات طويلة، تحولت اليابان إلى مركز التمويل الأهم لهذه العمليات بسبب تكاليف الاقتراض المتدنية للغاية، ونتيجة لذلك تدفقت تريليونات الدولارات إلى الأسواق العالمية، وأسهمت تلك السيولة في دعم أسعار الأسهم والسندات والأصول المالية المختلفة.

وتشير تقديرات صادرة عن «دويتشه بنك» إلى أن حجم صفقات «الكاري تريد» المرتبطة بالحكومة اليابانية ومؤسساتها يتجاوز 20 تريليون دولار، وهو رقم يعكس مدى اعتماد النظام المالي العالمي على الأموال اليابانية منخفضة التكلفة.

ذاكرة الأسواق

ورغم أن قرار رفع الفائدة كان متوقعًا على نطاق واسع، فإن المستثمرين لا يزالون يتذكرون ما حدث خلال صيف 2024 عندما أدى تشديد السياسة النقدية اليابانية إلى ارتفاع سريع في قيمة الين، الأمر الذي دفع العديد من المستثمرين إلى إغلاق مراكز «الكاري تريد» بصورة متسارعة.

وتسبب ذلك آنذاك في موجات بيع واسعة في عدد من الأسواق العالمية نتيجة اضطرار المستثمرين إلى إعادة الأموال المقترضة وسداد التزاماتهم، وهو ما أثار مخاوف من انتقال العدوى المالية بين الأسواق المختلفة.

لكن الصورة الحالية تبدو أكثر هدوءاً، إذ إن الأسواق استوعبت إلى حد كبير احتمالات رفع الفائدة، كما أن مراكز المضاربة ضد الين لا تزال عند مستويات مرتفعة تُعد الأعلى منذ نحو تسع سنوات، ما يشير إلى استمرار ثقة المستثمرين بإمكانية الاستفادة من فروق العوائد.

رسالة عالمية

وفي الوقت ذاته، تحظى خطوات بنك اليابان بمتابعة وثيقة من الولايات المتحدة. فقد أبدى وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت دعمه لتوجه البنك المركزي الياباني نحو رفع أسعار الفائدة، معتبراً أن الاقتصاد الياباني بات قادراً على تحمل المزيد من التشديد النقدي.

وتفضل واشنطن رؤية الين أكثر قوة، لأن استمرار ضعفه قد يدفع طوكيو إلى تكثيف تدخلاتها في سوق الصرف عبر بيع جزء من احتياطاتها وحيازاتها الضخمة من السندات الأمريكية، وهو ما قد يخلق ضغوطاً إضافية على أسواق الدين العالمية.

ورغم أن رفع الفائدة إلى 1 % قد لا يكون كافيًا لإنهاء عصر «الكاري تريد» بشكل كامل، فإنه يمثل إشارة واضحة إلى أن أكبر مصدر للأموال الرخيصة في العالم بدأ يتغير، ومع استمرار تطبيع السياسة النقدية اليابانية، قد يجد المستثمرون أنفسهم أمام واقع جديد يتطلب إعادة تقييم استراتيجياتهم الاستثمارية، خصوصاً تلك التي اعتمدت لعقود على الاقتراض شبه المجاني من اليابان لتمويل رهاناتهم في الأسواق العالمية.

رئيس التحرير
ميشيل وليام
+961 81671128
editor@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير
نادين شعيتو
editor@aalamaleqtisad.com

لارسال الأخبار
ادارة التحرير
info@aalamaleqtisad.com

ادارة الاعلان
جان حنا
advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com